



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: تسويق وتجارة دولية

العنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عملية الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا

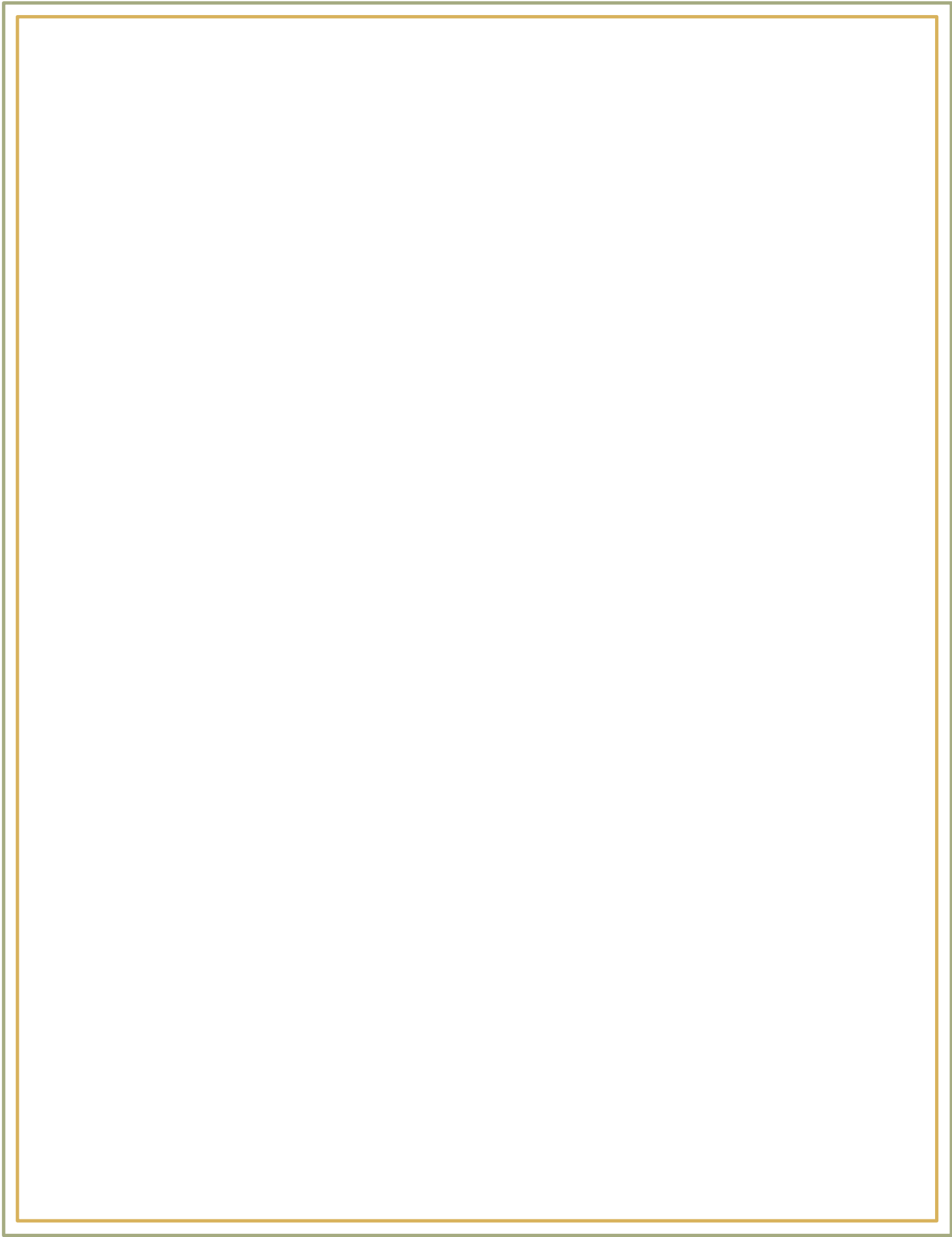
إعداد الطالب: خالدي أبو بكر

إشراف: عبد القادر عبيدلي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمزة بالي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
عبد القادر عبيدلي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفاً
رياض ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
عقبة خضير	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً
سليمان دحو	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشاً
عبد الغفار غطاس	أستاذ	جامعة برج بوعريج	مناقشاً

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2024-2025 م





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: تسويق وتجارة دولية

العنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عملية
الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا

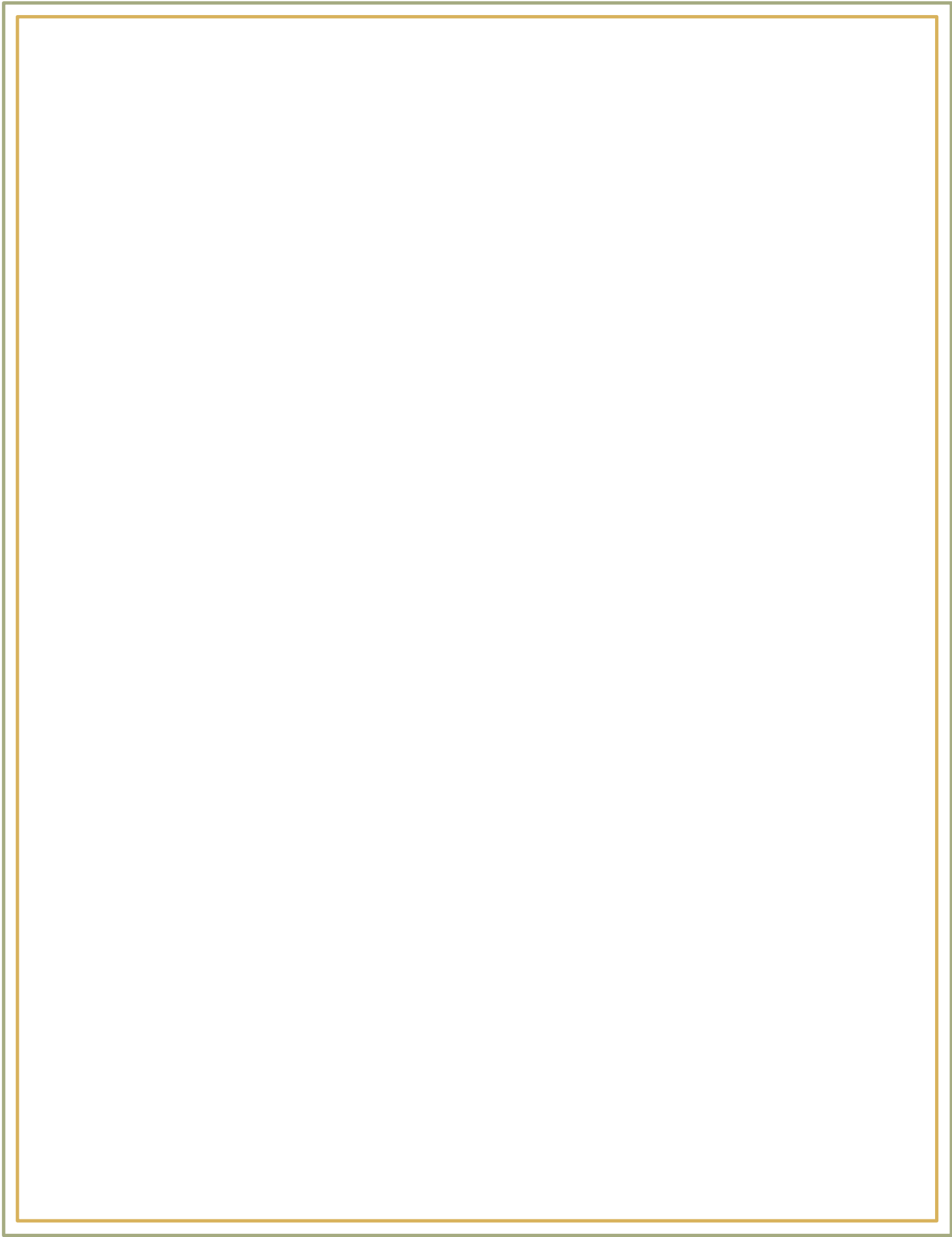
إعداد الطالب: خالدي أبو بكر

إشراف: عبد القادر عبيدلي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمزة بالي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
عبد القادر عبيدلي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفاً
رياض ريمي	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
عقبة خضير	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً
سليمان دحو	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشاً
عبد الغفار غطاس	أستاذ	جامعة برج بوعرييج	مناقشاً

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2024-2025 م





الإهداء

بكل انحاء وتواضع أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل
(وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)
[الإسراء:24].

إلى التي أكرم الله مكانتها و وضع الجنة تحت أقدامها ،يا من كان دعاؤها سر
نجاحي إلى

الأم الغالية حفظها الله

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

الأب الغالي حفظه الله

إلى التي وهب الله لي معها المودة والسكينة، شريكتي وسندي في الحياة، زوجتي
الغالية....

إلى فلذات كبدي، الحبيبتان متاب وليان، إلى العزيزين أمجد وأحمد

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله "إخوتي الأعزاء، أختي العزيزة "حفظهم الله

إلى رياض وحجي ومصطفى وفقهم الله



شكر و عرفان

اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك، وأؤدي به شكرك وأستوجب به المزيد من فضلك، اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعماً بعد نعم، ولك الحمد في السراء والضراء، ولك الحمد في الشدة والرخاء، ولك الحمد على كل حال ...
وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
ومن سار على دربه إلى يوم الدين
فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى أولاً أن من عليّ بالصبر والعافية، ورزقني التوفيق لإتمام العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل

الأستاذ المؤطر: عبد القادر عبيدلي

والشكر موصول كذلك لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذا العمل العلمي المتواضع، ومنحونا من وقتهم وجهدهم وصبرهم إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعوة صالحة. أرجو من الله أن يكون عملنا هذا بداية مشوارٍ علمي نافع
فاللهم أنر قلوبنا وأبصارنا وارزقنا العلم النافع الذي يقربنا منك، وينفعنا في حياتنا الدنيا
لكم مني كل الشكر والعرفان.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في ثمانية عشر اقتصاداً من دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020. وقد تم تحليل هذا الأثر بالاعتماد على مؤشر محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات، باعتباره مؤشراً يعكس مدى المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية. كما تم إدراج مجموعة من المتغيرات التفسيرية، وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الرسمي، والبطالة الإجمالية، وإجمالي الواردات من السلع الوسيطة.

وأظهرت النتائج القياسية المستخلصة من تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموزع المعزز بالمقطع العرضي (CS-ARDL) أن الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المتغيرات التفسيرية - باستثناء سعر الصرف - لها تأثير إيجابي على محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات. وتعكس هذه النتائج الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تدويل عمليات الإنتاج الصناعي، وكذلك في تنمية المشاركة الأمامية للدول محل الدراسة في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: قيمة مضافة محلية، سلاسل قيمة عالمية، CS-ARDL، دول جنوب وشرق آسيا، المشاركة الأمامية.

تصنيف JEL : F23; O14; F14; L16; C33

Abstract

This study aims to estimate the effect of foreign direct investment (FDI) on the internationalization of industrial production processes in 18 economies in South and East Asia during the period 1995–2020. The analysis relies on the indicator of the local value-added content in total exports, as a measure reflecting the extent of forward participation in global value chains. A set of explanatory variables is included: net FDI inflows (balance of payments, current US\$), gross domestic product, the official exchange rate, overall unemployment, and total imports of intermediate goods.

The econometric results from estimating the cross-sectionally augmented autoregressive distributed lag model (CS-ARDL) show that FDI and the other explanatory variables-except for the exchange rate-have a positive effect on the local value-added content in total exports. These findings highlight the important role of FDI in promoting the internationalization of industrial production processes and in developing the forward participation of the countries under study in global value chains.

Keywords: local value added, global value chains, CS-ARDL, South and East Asia Countries, forward participation.

Jel Classification Codes: F23;O14; F14; L16; C33

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
–	الإهداء
–	الشكر
I	الملخص
IV	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	ئمة الرموز والاختصار ات
XI	قائمة الملاحق
أ– ز	المقدمة
الفصل الأول	
استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تدويل عمليات الإنتاج: الآثار والروابط	
08	تمهيد
11	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحسين الاقتصاد المحلي
11	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته على اقتصاد البلد المضيف
11	الفرع الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
13	الفرع الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر
15	الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
22	الفرع الرابع: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي
30	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية
31	الفرع الأول: نظرة الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر
34	الفرع الثاني: منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر
45	الفرع الثالث: الاتجاهات المعاصرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

63	المبحث الثاني: طبيعة ومدى عالمية عمليات الإنتاج
63	المطلب الأول: مظاهر تدويل عمليات الإنتاج الصناعي
63	الفرع الأول: التعريفات والسياق
65	الفرع الثاني: المظاهر الرئيسية للتدويل
67	المطلب الثاني: آليات تدويل عمليات الإنتاج
68	الفرع الأول : الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالعولمة
77	الفرع الثاني: سلاسل القيمة العالمية
90	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني:	
قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا	
92	تمهيد
93	المبحث الأول: الدراسات السابقة تحليل منهجي في ضوء متغيرات البحث
93	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
111	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة
111	الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع
112	الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة
115	المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي
115	المطلب الأول: اقتصاديات محل الدراسة في ظل المتغيرات المختارة
115	الفرع الأول: مجتمع الدراسة والمتغيرات المستخدمة
115	أولاً: مجتمع الدراسة. العينة ومصادر البيانات
118	ثانياً: متغيرات الدراسة
121	الفرع الثاني: تحليل اقتصاديات جنوب وشرق آسيا
121	أولاً: الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية لاقتصاديات الدراسة
125	ثانياً: المتغيرات المستقلة لاقتصاديات الدراسة خلال 1995-2020

135	المطلب الثاني: الطرق والاختبارات القياسية وتحليل النتائج
135	الفرع الأول: الطرق والاختبارات القياسية
136	أولاً: الاختبارات القياسية
142	ثانياً: نتائج الاختبارات وتقدير النموذج
153	الفرع الثاني: تحليل وتفسير النتائج
153	أولاً: عرض النتائج
154	ثانياً: تحليل النتائج والتفسير الاقتصادي
156	خلاصة الفصل الثاني
158	الخاتمة
168	قائمة المصادر والمراجع
182	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الشركات متعددة الجنسيات وميزان مدفوعات الدول المضيفة	40
2-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على حسب المجموعات الاقتصادية للفترة الممتدة من 1990 - 2022.	49
3-1	تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)	57
4-1	توزيع قطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات والنسبة المئوية)	59
5-1	مقاييس سلاسل القيمة العالمية الأكثر شيوعاً والمستخدمه في الأدبيات	81
1-2	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	117
2-2	والات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة 1995-2020	122
3-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق آسيا خلال فترة الدراسة	126
4-2	تطور إجمالي الواردات من السلع الوسيطة في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة من 1995 إلى 2020	128
5-2	تطور سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) لدول جنوب وشرق آسيا	131
6-2	متوسط معدلات البطالة الإجمالية (%) من إجمالي القوى العاملة) في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال 1995-2020	133
7-2	مقارنة بين اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول والجيل الثاني	140
8-2	لإحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة	143
9-2	نتائج اختبارات استقلالية المقاطع العرضية للمتغيرات	145

148	نتائج اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني	10-2
149	مخرجات اختبار (Pesaran and Yamagata (2008)	11-2
151	تقدير نموذج CS-ARDL بتوظيف طريقة التقدير MEAN GROUP لنموذج تدويل عملية الإنتاج الصناعي	12-2
153	ندّرات الأجل الطويل لعلاقة القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات مع المتغيرات المستقلة	13-2

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1990-2007	51
2-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2008-2014	53
3-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2015-2022	55
4-1	أنماط الشركات متعددة الجنسيات	73
5-1	منحنى الابتسامة للأنشطة ذات القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية	80
6-1	أشكال سلاسل القيمة العالمية	82
7-1	سلسلة قيمة بسيطة	86
8-1	سلسلة قيمة ممتدة (حالة صناعة الأثاث)	87
1-2	وَلات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول شرق آسيا خلال الفترة 1995-2020	124
2-2	وَلات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب آسيا خلال الفترة 1995-2020	124
3-2	وَلات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2020	125
4-2	تطور إجمالي الواردات من السلع الوسيطة في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة من 1995 إلى 2020	130

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات	183
02	الاختبار المقطعي للمتغير محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات	183
03	الاختبار المقطعي للمتغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة المستوردة	184
04	الاختبار المقطعي للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر	184
05	الاختبار المقطعي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي	185
06	الاختبار المقطعي للمتغير البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة)	185
07	الاختبار المقطعي للمتغير سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)	186
08	اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير التابع محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات	186
09	اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)	187
10	اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة	187
11	اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير الناتج المحلي الإجمالي	188
12	اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة)	188
13	نتائج اختبار تجانس الميول اختبار (2008) Pesaran and Yamagata	189
14	تقدير نموذج CS-ARDL بتوظيف طريقة التقدير MEAN GROUP	190

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الانجليزية	التسمية باللغة العربية
EXGR_DVA	Domestic Value added in Gross Exports	القيمة المضافة المحلية في الصادرات
IMGR_INT	total Imports of Intermediate Goods	إجمالي الواردات من السلع الوسيطة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
EXCH_RAT	official exchange rate	معدل الصرف الرسمي
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
MNEs	Multinational enterprises	الشركات متعددة الجنسيات
GVCs	Global Value Chains	سلاسل القيمة العالمية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي
FBL	Foreign Bank Lending	الإقراض المصرفي الأجنبي
FPI	Foreign Portfolio Investment	استثمار المحفظة الأجنبية
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
HFDI	Horizontal foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي
VFDI	Vertical foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي
TFP	Total Factor Productivity	الإنتاجية الكلية للعوامل الإنتاجية
TIVA	Trade in Value Added Indicators (TiVA	مؤشرات للتجارة في القيمة المضافة

	Indicators)	
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة
FVA	Foreign Value Added in Exports	القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات
DVA	Domestic Value Added in Exports	القيمة المضافة المحلية في الصادرات
EXGR_DDC	Direct Domestic Value Added in Exports	القيمة المضافة المباشرة للصناعة المحلية
EXGR_IDC	Indirect Domestic Value Added in Exports	القيمة المضافة المحلية غير المباشرة
EXGR_RIM	Re-imported Domestic Value Added in Exports	القيمة المضافة المحلية المعاد استيرادها
WIOD	World Input-Output Database	قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية
CD	Cross-Sectional Dependence Test	اختبار الارتباط المشترك
GMM	Generalized Method of Moments	العزوم المعممة
CS-ARDL	Cross-Sectionally Augmented Autoregressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي الموزع للمقطع العرضي المعزز

مقدمة

أدت الأهمية المتزايدة للعولمة في التجارة العالمية إلى خلق اهتمام بين الاقتصاديين التجاريين. يبدو أن معظم الباحثين متفقون على أن زيادة حصة تجزئة الإنتاج الدولي في الاقتصاد العالمي وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هما السمتان المميزتان لهذه العولمة السريعة. أنشأت الشركات شبكات إنتاج وتوزيع واسعة للاستفادة من الميزات النسبية و الاختلافات بين البلدان. تشير الدلائل الحديثة إلى أن إنشاء مثل هذه الشبكات أدى في النهاية إلى طفرة في تجارة السلع الوسيطة. وبالمثل زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل تحرير حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية. تلعب الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) دوراً مهماً في التجارة الدولية ، حيث يتم تنفيذ ثلثي التجارة العالمية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات. حيث أن جزءاً كبيراً من الصادرات العالمية من السلع المصنعة تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بإرسالها إلى الشركات الأجنبية التابعة لها في مختلف المناطق، والتي تكون أساساً من مواد ومكونات لمزيد من المعالجة أو التجميع. وتشير هذه الأدلة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بالفعل تخلق التجارة لذلك توجد علاقة تكملية.

إن النجاح اليوم في التجارة الدولية لأي اقتصاد مرتبط بشكل أساسي حول الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية (GVCs) وتحسين القدرة التنافسية للصادرات والرجوع إلى آسيا نجد أن التكامل الاقتصادي في آسيا تطور طوعية من خلال إنشاء وتوسيع سلاسل القيمة العالمية. للاستفادة الفعالة من مزايا الموقع المختلفة بتنوعها. ومراحل هذا التطور كانت من تجزئة عمليات الإنتاج والتشتت الدولي للمهام، وقد أدت الأنشطة داخلها إلى ظهور أنظمة إنتاج بلا حدود ، والتي قد تكون سلاسل متسلسلة أو شبكات معقدة والتي قد تكون عالمية أو إقليمية.

1. السؤال الرئيسي:

بناءً على ما سبق ذكره وفي سياق تطور مفهوم "الاستثمار الأجنبي المباشر" وتزايد أهميته في ظل انتشار وتشتت عمليات الإنتاج على المستوى العالمي وتنظيمها في مراحل مترابطة ضمن "سلاسل القيمة العالمية" نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تدويل عملية الإنتاج الصناعي؟

2. الأسئلة الفرعية:

تتيح منهجية البحث العلمي تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن أن تكون بسيطة أو مركبة، حيث تساهم في تقديم الملح العام للدراسة وتشكل المعالم التي سيبنى عليها التحليل والنقاش، وعليه يمكن أن نبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون آلية لتحسين الاقتصاد المحلي؟
- فيم تتمثل مظاهر تدويل عمليات الإنتاج الصناعي وما هي الآليات المساعدة على ذلك؟
- متى تستفيد الدول من زيادة السلع الوسيطة المستوردة بسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الدخول أكثر في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها في البلد المضيف من خلال الآثار غير المباشرة وتأثيرات التكتل.
- تمتلك الشركات متعددة الجنسيات القدرة على زيادة القدرات التصديرية من السلع الوسيطة بالبلدان المضيفة
- ارتفاع حصة الواردات من السلع الوسيطة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة تدفع لتحقيق مشاركة أمامية أكبر في سلاسل القيمة العالمية

4. مبررات اختيار الموضوع:

- الجدل الواسع حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنظرة السابقة المختلفة بين الدول المتقدمة والنامية حوله.
- غالبية الدراسات كان تركيزها على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، النمو الاقتصادي ... وإهمال عنصر تغيير تركيبة الصادرات وتعزيز القيمة المضافة.

- تصاعد أهمية سلاسل القيمة العالمية كأساس لعولمة الاقتصاد المحلي

5. أهداف الدراسة: يظل الهدف الأساس من وراء هذا العمل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بتدويل عمليات الإنتاج ضمن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والوقوف على الدور الذي يلعبه الاستثمار المباشر الأجنبي كآلية فاعلة في عملية التدويل، ما قد يساهم في المساعدة عند رسم السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تحديد حجم واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية التي تعبر عن عملية التدويل، والتي يمكن أن تقيد صانعي السياسات من أجل تحسين الاقتصاد المحلي وجعله يستفيد أكثر من التكامل العالمي.

6. أهمية الدراسة:

تم تناول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في شرق وجنوبياً نظراً للاعتبارات التالية:

- كون الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً أساسياً لتوسع سلاسل القيمة العالمية في العقود الماضية. وقد عكس ظهور وتطور سلاسل القيمة العالمية قرارات الاستثمار والتجارة للشركات المتعددة الجنسيات التي نقلت أنشطتها الإنتاجية إلى جميع أنحاء العالم.
- المزايا الاقتصادية التي حققتها عدد البلدان التي نجحت في اندماجها ضمن سلاسل القيمة العالمية وتكاملها في الاقتصاد العالمي.
- تعتبر الاقتصاديات الآسيوية من أكثر النماذج التي تُعبر عن ظاهرة تدويل عمليات الإنتاج الصناعي من خلال تركيزها على التجارة في المكونات والسلع الوسيطة.

7. حدود الدراسة:

زمنياً توسعت حدود الدراسة في الجانب النظري وذلك للامتداد التاريخي الشاهد على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للدراسة القياسية تم حصرها من 1995 إلى غاية 2020، ويرجع تحديد هذه الفترة إلى الاعتماد على مصادر بيانات مختلفة للدراسة وأن أهم هذه المصادر "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تنشر مؤشرات التجارة في القيمة المضافة وبياناتها متاحة ابتداءً من فترة بداية الدراسة 1995.

أما الحدود المكانية فقد غطت الدراسة 18 اقتصاداً من الاقتصاديات الآسيوية منها 05 من شرق آسيا وهي (اليابان والصين وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان) و 03 من جنوب آسيا وهي

(بنغلاديش والهند وباكستان) و10اقتصاديات من جنوب شرق آسيا وهي(بروناي و كمبوديا و اندونيسيا ولاوس وماليزيا وماينمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام) وقد وقع اختيار هذه العينة من الدول لما قدّمته التجارب الآسيوية المختلفة سواء على الجانب الفردي أو في جانب تكتلات من نجاحات جعلتها قبلة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر وشريك صناعي يتمتع بمختلف المقومات الجاذبة للشركات متعددة الجنسيات.

أما الحدود الموضوعية ركزت الدراسة على تحليل ظاهرة انتشار تجزئة عمليات الإنتاج على المستوى الدولي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تبعاً لما يتطلبه البحث العلمي وحرصاً من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على المناهج البحثية التالية:

أ- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يتم استخدامه للحصول على المعارف بالرجوع إلى الماضي وتتبع تطور المفاهيم والظواهر حسب التسلسل الزمني. ويبرز ذلك عند عرض نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور نظرة الدول النامية والمتقدمة اتجاهه.

ب- المنهج الوصفي: في هذا المنهج يتم الاعتماد على وصف الظواهر وتحليل العناصر والخصائص والعوامل المؤثرة فيها. وبما أننا ملزمين بوصف جميع متغيرات الدراسة للإلمام والفهم الأعظم للظاهرة تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي.

ت- المنهج الاستقرائي: وبالضبط الاستقراء الناقص ومن خلاله يقوم الباحث بدراسة جزء من مفردات الظاهرة، حيث يتناول في هذا الجزء كافة جوانبه فيحدد طبيعته ويقوم بوضع الأمثلة عليه، وبعد أن يصل إلى النتيجة يقوم بتعميمها على الكل، فنجد أن هذه الدراسة حددت مجالاً زمنياً من 26 سنة وعينة من 18اقتصاداً وذلك لتعميم النتائج لاحقاً وتحديد حجم واتجاه العلاقة بين "الاستثمار الأجنبي المباشر" و"المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية" باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي.

ث - مرجعية الدراسة: لإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من المقالات والدراسات المنشورة في المجلات الدولية. والتي تم نشرها خلال الفترة 1995 - 2023. بالإضافة إلى التقارير والدراسات التي تُعدّها المنظمات القومية المتخصصة ومراكز البحث. مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي (WBG) وما إلى ذلك.

ج - صعوبات الدراسة:

تتمثل أبرز الصعوبات التي واجهتها إشكالية عدم توفر البيانات لفترات أطول وكذلك لبعض الاقتصاديات لعدد من المتغيرات الأساسية خاصة منها ما تعلق بمتغيرات التجارة في القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي ترجع أولى بياناتها إلى سنة 1995. ورغم وجود حلول إحصائية مساعدة إلا أنّها اقتصاديا التخوف يبقى كبير في تأثير ذلك على دقة النتائج وما يتبعه من التحليل الاقتصادي للظاهرة.

ح - محتوى الدراسة:

تم تقسيم الأطروحة إلى فصلين للإجابة عن إشكالية الدراسة، الفصل الأول: نُورِن باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و تدويل عمليات الإنتاج (الآثار والروابط)، ويندرج تحته بحثين حيث تناول المبحث الأول الجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والذي شمل أيضا أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته على الاقتصاد المحلي، كما تطرق إلى النظرة الكلاسيكية والحديثة للدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف على منفعه ومساوئه على المستوى الجزئي والكلي. وتحدّث المبحث الثاني على طبيعة ومدى عالمية عمليات الإنتاج بإبراز مظاهر تدويل عمليات الإنتاج الصناعي وكذلك الآليات المساهمة في ذلك.

أما الفصل الثاني خصص الجزء الأول منه لعرض مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تحليل تلك الدراسات وذلك على أساس أهم المتغيرات ذات العلاقة بتدويل عمليات الإنتاج. وخصص الجزء الثاني للجانب القياسي تمّ التطرق من خلاله إلى اقتصاديات محل الدراسة في ظل المتغيرات المختارة وعرض مصادر البيانات والمعطيات ومجتمع الدراسة وفي هذا الجانب تمّ عرض الطرق والاختبارات القياسية

المستخدمة و عرض النتائج بعد تقدير النموذج ليتم تقديم التحليل الإحصائي و التفسير الاقتصادي للنتائج المتحصل عليها وفقا للنظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة.

وفي الختام تم تقديم حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها واقتراح بعض التوصيات وآفاق أخرى للبحث.

الفصل الأول

استقطاب الاستثمار الأجنبي
المباشر و تدويل عمليات الإنتاج:
الآثار والروابط

تمهيد

لقد اجتذبت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الشركات المتعددة الجنسيات اهتماماً متزايداً من جانب الباحثين في السنوات الأخيرة. ويرجع هذا جزئياً إلى تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال تدفق رأس المال، وكما يرجع أيضاً إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي يبدو شكلاً أكثر موثوقية من أشكال التمويل الأخرى بالنسبة للدول النامية كالاستثمار في المحافظ أو الإقراض القصير الأجل وتبقى التجربة الآسيوية ممثلة في أزمة 1997 خير مثال على ذلك ولعلّ السبب الأكثر أهمية هو ظهور وجهة نظر شائعة مفادها أن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على قدر كبير من اقتصاد العالم. وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في معظم التحولات التي وقعت في اقتصاديات العديد من بلدان آسيا خاصة والعالم بصفة عامة، و ساهم في تغيير هيكل الصناعة في الإنتاج والصادرات بشكل جذري. وكان جزء كبير من هذا التحول في تركيبة الصادرات مدفوعاً بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان. فقد قدمت الشركات الأجنبية التكنولوجيا والروابط إلى أجزاء أخرى من شبكات الإنتاج والتجارة في هذه البلدان. وقد أدت هذه الروابط بالإضافة إلى الموارد المحلية إلى تغذية النمو السريع للصادرات والتغيرات في تركيبة الصادرات وجعلت تلك التحولات الاقتصادية العالمي متكاملًا أكثر في العقود الأخيرة من خلال التجارة داخل الصناعة. وقد جلب التكامل المتزايد للأسواق العالمية معه تفكك عمليات الإنتاج، حيث يتم الجمع بين أنشطة التصنيع أو الخدمات التي تتم في الخارج وتلك التي يتم أدائها في الداخل. إذ تجد الشركات الآن أنه من المربح أن تستعين بمصادر خارجية بكميات متزايدة من عملية الإنتاج، وهي العملية التي يمكن أن تتم إما محلياً أو في الخارج، وهذا التفكك في عمليات ومراحل الإنتاج الذي يطلق عليه سلاسل القيمة العالمية التي أصبحت غالبية الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تتهاافت على المشاركة ضمنها يرى عديد الباحثين حقيقة أن صعودها أدّى إلى تغيير كبير في مشهد التنظيم الدولي للإنتاج.

ونحاول في هذا الفصل تقديم أهم الروابط المشتركة بين الاستثمارات الأجنبية و عمليات الإنتاج الدولية، وعرض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي التي تطرقت إليها بعض المؤسسات والهيئات الدولية وبعض الاقتصاديين ومفهوم عملية التدويل، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح عنصر جذب لعديد الدول سوف ندرس كيفية كونه آلية تستخدمها الدول المضيفة لتحسين اقتصادياتها ونبين

التداعيات المختلفة له، كما نعرض في هذا الفصل أهم مظاهر تدويل عمليات الإنتاج والآليات المساهمة في هذه العملية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحسين الاقتصاد المحلي

من المعروف أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير خلال العقود الأخيرة . كما أنه مما لا شك فيه أن الحكومات في جميع أنحاء العالم سواء في البلدان النامية أو المتقدمة تحاول جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) لتنشط في بلادهم، وذلك باستخدام حوافز مالية وأخرى سخية. إن مثل هذا الحماس الذي يظهر في جذب الشركات متعددة الجنسيات قد تمت مناقشته في عديد الأدبيات الأكاديمية وكذلك في دوائر صنع السياسة. وكانت إحدى الحجج هي أن الشركات متعددة الجنسيات تجلب معها نوعاً من التكنولوجيا المتفوقة وأن هذا سينتشر إلى الشركات المحلية، وبالتالي مساعدتها في تحسين كفاءتها وبالتالي تحسين إنتاجيتها. وبغض النظر عن مسألة تداعيات المعرفة هناك طرق أخرى يمكن من خلالها أن يساعد دخول أو وجود الشركات متعددة الجنسيات في تطوير شركات الدولة المضيفة . هذه من بين العناصر التي كان لنا بها اهتمام في هذا المبحث، حيث نقوم بتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تنمية الاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته على اقتصاد البلد المضيف

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يحظى بتقدير العديد من البلدان بمختلف مستوياتها الاقتصادية، وذلك نظراً لحزمة الأصول التي تنشرها الشركات متعددة الجنسيات من خلال استثماراتها. ومعظم هذه الأصول غير ملموسة بطبيعتها وهي نادرة بشكل خاص في البلدان النامية. والتي تشمل التكنولوجيا، ومهارات الإدارة، وقنوات تسويق المنتجات دولياً، وتصميم المنتجات، وخصائص الجودة، والأسماء التجارية وما إلى ذلك. ولكن عند تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المحلي، فإن السؤال الرئيسي سيكون حول تداعيات هذه الاستثمارات على الاقتصاديات المضيفة.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفهوم عام

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنوجزها فيما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يتم إجراؤه في الخارج إما عن طريق إنشاء مرفق إنتاج جديد أو عن طريق الحصول على الحد الأدنى من حصة شركة موجودة بالفعل على عكس الإقراض المصرفي الأجنبي (FBL) واستثمار المحفظة الأجنبية (PI). قد يكون المستثمر المباشر فرداً أو شركة أو شركة متعددة الجنسيات (MNC) أو مؤسسة مالية أو حكومة. الاستثمار الأجنبي المباشر هو جوهر الشركات متعددة الجنسيات وقد سميت بذلك لأن جزءاً من إنتاجها مصنوع في الخارج. علاوة على ذلك، تعد الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر فهي تولد حوالي خمسة وتسعين في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.¹

يرى *PAVLA VOZÁROVÁ* أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو عملية تكتسب من خلالها شركة متعددة الجنسيات (MNC) سيطرة كبيرة على شركة محلية في الاقتصاد المستهدف. ويمكن تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق من بينها عمليات الاستحواذ حيث يدخل رأس المال الأجنبي شركة محلية قائمة، أو عن المشاريع التأسيسية، حيث يتم إنشاء شركة جديدة برأس مال أجنبي.²

وحسب تعريف لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) على مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية). يشير الاستثمار الأجنبي المباشر ضمناً إلى أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر. يتضمن هذا الاستثمار كلاً من المعاملة الأولية بين الكيانين وجميع المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات التابعة الأجنبية سواء كانت مدمجة أو غير مدمجة.³

¹ Accolley, Delali, **The Determinants and Impacts of Foreign Direct Investment**, MPRA Paper 3084, University Library of Munich, Germany, 2003, P05.

² Pavla Vozárová, **The Role of FDI in Fostering Exports from the Host Country**, International Journal of Economic Sciences, International Institute of Social and Economic Sciences, vol. 4(3), pages 94-114, September, 2015. P95.

³ UNCTAD, **World Investment Report: Investing in the SDGs: An Action Plan**, 2014, p03

الفرع الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

تعود فكرة الإنتاج في الخارج إلى زمن بعيد. والواقع أن العديد من الأنشطة المشابهة للاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر تمت في الماضي البعيد خلال الألفية الثالثة قبل الميلاد، حيث أدرك التجار السومريون الذين استقروا في الجزء الجنوبي من بلاد ما بين النهرين وهي تقع حالياً في العراق وسوريا وتركيا مابين نهري دجلة والفرات ضرورة وجود ممثلين مقيمين في الخارج لاستلام وتخزين وبيع سلعهم. وخلال القرن الرابع عشر أقامت الرابطة الهانزية وهي نقابة لتجار المدن الألمانية مراكز تجارية في بيرغن (النرويج)، وبروج (بلجيكا)، ولندن (المملكة المتحدة)، ونوفوغورود (روسيا)¹. كما أنشأت شركة الهند الشرقية في لندن كمشروع تجاري صغير يديره مجموعة من تجار مدينة لندن، والذي وُهب ميثاقاً ملكياً سنة 1600 منح احتكار التجارة الإنجليزية في جميع مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وفي منتصف القرن السابع عشر أرسلت العائلات التجارية الإنجليزية والفرنسية والهولندية أقاربها إلى أمريكا وجزر الهند الغربية لتمثيل شركاتهم. وهكذا أيضاً مع مرور الوقت وجد التجار الأمريكيون من المستحسن أن يكون لديهم مراسلين ووكلاء في تجارتهم الخارجية. كما توصف شركة فيرجينيا التي استأجرها الملك جيمس الأول عام 1606 لتأسيس أول مستوطنة إنجليزية دائمة في جيمستاون بأنها أول استثمار أجنبي مباشر في أمريكا.²

ولكن ورغم قدم ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن نسبة 90% من تحركات رأس المال الدولية كانت تأخذ شكل استثمار المحفظة أي الاستحواذ على الأوراق المالية الصادرة عن مؤسسات أجنبية دون أي سيطرة أو مشاركة في إدارتها، مع أن العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية تمتلك بالفعل مشروعات تصنيع أجنبية كبيرة ولكن هذه كانت الاستثناءات وليست القاعدة. أما ما كانت تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي أنشطة الشركات. وتبقى الصين خلال تلك الفترة أحد الاستثناءات من بين الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والولايات المتحدة كدولة مستثمرة وكان الاستثناء الواضح الآخر هو اليابان الذي يرجح بشدة للاستثمار في الصين حيث بلغت استثماراته الأجنبية في شكل استثمار مباشر ما يقارب 90% في ذلك الوقت.³

¹ Accolley Delali, Op. Cit, p 07.

² Lipsey, R. E, **Foreign Direct Investment and the Operations of Multinational firms: Concepts, History, and Data**, Working Paper 8665, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 2001, p17.

³ Lipsey, R. E, **The Role of Foreign Direct Investment in International Capital Flows**, Working Paper 7094, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 1999, pp08-09.

في بداية القرن التاسع عشر ، كانت القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي صغيرة ، وكان تأثيرها الاقتصادي على كل من البلدان المقرضة والمقرضة ضئيلاً. لقد كان نشاطاً تجارياً تم تنفيذه بشكل حصري تقريباً من قبل عدد قليل من المنظمات التجارية والمالية الأوروبية المتميزة ذات المصالح لأجنبية. لكن منذ نهاية الحروب النابليونية اتخذ الاستثمار الأجنبي طابعاً جديداً وأهمية متزايدة. جاء هذا التغيير لعدد من الأسباب التي من بينها إنشاء ونمو المؤسسات المالية المتخصصة في كل من البلدان المقرضة والإقراضية ، مثل البنوك التجارية (العاملة في النقد الأجنبي) وبيوت الاستثمار والتي جعلت الاستثمار الأجنبي أسهل وأقل خطورة، كما تم تسهيل تدفق الأموال من المدخرين في بلد ما إلى المقرضين في بلد آخر من خلال ظهور أدوات مالية أكثر تطوراً ، مثل أموال الائتمان والكمبيالات. بالإضافة إلى ذلك أصبحت أسواق رأس المال مثل "المدينة" في لندن أكثر تنوعاً في تعاملاتها التجارية، مما ساعد على توسيع التجارة الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي.¹

يرى كل من Bordo و Meissner أن الفترة ما بين 1880 و 1913 كانت فترة اندماج عميق في أسواق رأس المال الدولية حيث انتقل رأس المال عبر الحدود بعيداً عن الضوابط الحكومية ولعب التمويل عبر الحدود القائم على السوق للمشاريع في كل من المناطق المتقدمة والأقل نمواً دوراً مهماً في تشكيل تدفق رأس المال إلى الخارج.²

بحلول نهاية القرن التاسع عشر إلى العقدين الأولين من القرن العشرين وحسب Accolley Delali فإنه كان عدد غير قليل من الشركات الأوروبية يستمتع باستخراج المعادن وإدارة المزارع وتصنيع البضائع في أقاليم ما وراء البحار في إفريقيا وأمريكا وآسيا وأستراليا. ومن بين بعض الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في الخارج قبل الحرب العالمية الأولى هي: Singer General Electric و Lever و Courtaulds و Nestlé و Michelin و Hoechst و Orenstein و Edison و Koppel). يجدر التأكيد هنا على أنه قبل الحرب العالمية الأولى كان الاستثمار المباشر في الخارج نشاطاً أقل أهمية من الاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية. في عام 1914 كان هذا الأخير يمثل 90 في المائة من جميع تحركات رأس المال الدولية (الإقراض المصرفي الأجنبي FBL، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI،

¹ Kenwood. A. G & Lougheed. A. L, **The Growth of the International Economy 1820-2000**, 4th edition, London and New York, Routledge, 2000 , p27.

² Michael D, B, Christopher, M, M, **Foreign Capital and Economic Growth in the First Era of Globalization**, Working Paper 13577, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 2007, p04.

استثمارات المحفظة الأجنبية FPI، القروض الحكومية، المنح ...). وكانت بريطانيا العظمى (43 في المائة)، وفرنسا (20 في المائة)، وألمانيا (13 في المائة).¹

وفي سنة 1914 كان الرصيد المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي وقفزت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1938 إلى حوالي 66 مليار دولار أمريكي، وكانت الاستفادة الأكبر لصالح الشركات البريطانية وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية وآسيا في قطاعات الزراعة والمعادن والبنية التحتية. تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية و أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات و أصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع هذه الاستثمارات انتشارا.²

في أوائل الستينيات تم إدخال مصطلح الشركات متعددة الجنسيات في الأدبيات الاقتصادية للإشارة إلى تلك الشركات العاملة في أكثر من دولة واحدة، والتي استطاعت تحقيق تكامل في الإنتاج الدولي وخلق أسواق جديدة تجتاز الحدود الوطنية. في الوقت نفسه تم رسم الحدود بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية.³ شهد منتصف عقد الثمانينات وعقد التسعينات تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وهو التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، ومن القروض المصرفية والاستثمار المحفزي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁴

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف تصنيفات أشكال وأنواع الاستثمارات الأجنبية على حسب الدوافع والمحفزات التي تقضي للاستثمار المطلوب سواء من الشركة أو البلد المضيف وهي متعددة ونجد من بينها التصنيف على أساس الملكية والسيطرة على المشروع وكذلك على أساس الدافع ونوع الارتباط بالبلد المضيف.

¹ Accolley Delali, Op.Cit, p 08.

² داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012)، ص18.

³ Accolley Delali, Op.Cit, p 08.

⁴ حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019)، ص07.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية

تدفقات الأسهم الدولية هي السّمة الرئيسية للعولمة الأخيرة لأسواق رأس المال في كل من الاقتصاديات النامية والمتقدمة وتأخذ هذه التدفقات شكلين رئيسيين هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) واستثمارات الحافظة الأجنبية (FPI)، ويعتبر كلاهما (FDI) و (FPI) مصدران مهمان للتمويل في معظم الاقتصاديات، ويمكن التمييز بينهما على أساس نسبة التملك والسيطرة على المشروع داخل البلد المضيف.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي تطرقنا إليه سابقاً، حيث أن الاستثمار المباشر يعكس هدف الحصول على فائدة دائمة من قبل كيان مقيم لاقتصاد ما (مستثمر مباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر). تعني "المصلحة الدائمة" وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة الأخيرة، وبالرجوع إلى أهمية عنصر السيطرة والتأثير على إدارة المشروع التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر على الأشكال الأخرى كالاستثمار في المحافظ المالية ، فإن مستثمر الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتمتع بمهارات إدارية ويحظى بالسيطرة على الشركة ، لديه حوافز أفضل لمتابعة المراقبة المناسبة للإدارة ، وسيكون في وضع أفضل لإدارة الشركة.¹ علاوة على ذلك ، استناداً إلى امتلاك "رأس مال غير ملموس" في بلده المصدر ، يمكن لمستثمر الاستثمار الأجنبي المباشر تطبيق معايير إدارة أكثر كفاءة في البلد المضيف مقارنة بالمستثمرين المحليين. وبالتالي ، فإن الميزة الفريدة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لم يتم استكشافها إلا مؤخراً² ، هي إمكانية الإدارة الدقيقة المتفوقة، بناءً على التخصص في مجالات الصناعة.²

¹ Assaf Razin, **FDI Contribution to Capital Flows and Investment in Capacity**, NBER Working Paper No 9204, September, 2002, P04.

² Ibid, P04.

كما يرى العديد من الباحثين عدم وجود مشكلة بين المديرين والمالكين يساعد على تحفيز أكثر للنمو الاقتصادي وهذا ما يضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السيطرة على المشروع والإدارة المباشرة له، وعليه يكون أكثر استقراراً من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى.¹

2. استثمارات الحافظة الأجنبية (FPI)

منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كان رأس المال يتدفق إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بشكل أساسي في شكل استثمار أجنبي مباشر (FDI). وقد نتج ذلك عن حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يعتبر تاريخياً مصدرًا آمناً للتمويل الخارجي وعامل استقرار النظام المالي للبلدان المتلقية. انعكست وجهة النظر المذكورة أعلاه في نهج اقتصادات الأسواق الناشئة لتحرير الحساب المالي حيث أنها رفعت في المقام الأول القيود المفروضة على التدفقات طويلة الأجل ثم تدريجياً على التدفقات قصيرة الأجل جنباً إلى جنب مع تطور الأسواق المالية المحلية في بلدان الأسواق الناشئة والصغيرة وزيادة انفتاحها على المستثمرين الأجانب، تحول تكوين تدفقات رأس المال الوافدة نحو الحصة المتزايدة لاستثمارات الحافظة الأجنبية (FPI) من إجمالي التدفقات. وارتبطت الزيادة في حجم تدفقات استثمارات الحافظة الأجنبية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة أيضاً بالأهمية المتزايدة للمستثمرين المؤسسيين (شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار المشترك، وصناديق التحوط، وصناديق الثروة السيادية، وصناديق الأسهم الخاصة، وما إلى ذلك)، حيث أضافوا السيولة لأسواق الأوراق المالية العالمية.²

وعليه يمكن القول أن استثمارات الحافظة الأجنبية هي استثمارات كيان مقيم في بلد ما في حقوق الملكية وسندات الدين لمؤسسة مقيمة في بلد آخر تسعى بشكل أساسي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية ولا تعكس بالضرورة مصلحة كبيرة ودائمة في المؤسسة. يشمل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي الاستثمارات في السندات والأوراق المالية وأدوات سوق المال والمشتقات المالية بخلاف تلك المدرجة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أو بعبارة أخرى الاستثمارات التي تقل عن قاعدة العشرة في المائة

¹ Claudiu Tiberiu Albuiescu, **Do Foreign Direct and Portfolio Investments Affect Long-Term Economic Growth in Central and Eastern Europe?**, Procedia Economics and Finance, Pages 507-512, P508.

² Marcin Humanicki, Robert Kelm, Krzysztof Olszewski. **Foreign Direct Investment and Foreign Portfolio Investment in the contemporary globalized world: should they be still treated separately?**. 2013, NBP Working Papers 167, Narodowy Bank Polski, 2013, P05.

ولا تشمل الشركات التابعة. بالإضافة إلى الأوراق المالية التي تصدرها الشركات يمكن للأجانب أيضاً شراء السندات السيادية التي تصدرها الحكومات. وفقاً لدليل المسح المنسق لاستثمارات المحفظة لعام 1996 الصادر عن صندوق النقد الدولي فإن السدّمة الأساسية للأدوات المصنفة كأدوات محفظة هي أنها متداولة أو قابلة للتداول.¹

وملخصاً لما سبق فإن تدفقات المحفظة تتكون من الأصول السائلة مثل استثمارات السندات وحقوق الملكية. يمكن هذا الهيكل من FPI المستثمرين من بيع أصولهم بسهولة وسرعة أكبر. هذا يجعل FPI المرشح الأساسي ليكون الأكثر سخونة والأكثر تقلباً من بين جميع الأنواع الرئيسية لتدفقات رأس المال الأجنبي.²

3. الفرق الجوهرى بين استثمار المحفظة (FPI) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاختلافات الرئيسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة الأجنبية هي فيما يتعلق بمقايضة الربحية والسيولة، يعني أن المستثمر عند الاستثمار الأجنبي المباشر لديه درجة عالية نسبياً من السيطرة على الشركة والمزيد من المعلومات حول أساسياتها، في حين أن المستثمر في استثمارات الحافظة الأجنبية يفتقر نسبياً إلى هذه المعلومات. نتيجة لذلك هناك إمكانية للحصول على أرباح أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة باستثمارات الحافظة.³ وفي هذا الإطار قام كل من Goldstein & (Razin 2006) بتطوير نموذج يصف المقايضة القائمة على المعلومات بين الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة، حيث يكون المستثمرون المشاركون أكثر إطلاعاً على أساسيات مشاريعهم إذ تمكنهم هذه المعلومات من إدراك مشاريعهم بشكل أكثر كفاءة. ومع ذلك فإنه يخلق أيضاً مشكلة معلومات غير متماثلة في حال احتاجوا إلى بيع مشاريعهم قبل الأوان ويقلل السعر الذي يمكنهم الحصول عليه في هذه الحالة. ونتيجة لذلك فإن المستثمرين الذين يعرفون أنهم أكثر عرضة لصدمة السيولة التي تجبرهم

¹ UNCTAD secretariat. **Comprehensive Study of the Interrelationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI)**, A staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, 23 June 1999, P04.

² Gozgor, Giray & Erzurumlu, Yaman O, **Causality Relations between Foreign Direct Investment and Portfolio Investment Volatility**. Munich Personal RePEc Archive 34352, Pages 172-178, P173.

³ Juan Kania-Morales, Robert Mróz, **Relationship between foreign direct investment stock and foreign portfolio investment stock. Do they really matter for GDP in Poland, Germany, and Great Britain?**, Ekonomia journal, Faculty of Economic Sciences, University of Warsaw, vol. 38, Pages 97-126, 2014, P100.

على البيع المبكر، هم أكثر احتمالاً لاختيار استثمارات المحفظة، في حين أن المستثمرين الذين يعرفون أنهم أقل عرضة للتعرض لصدمة سيولة هم أكثر احتمالاً لاختيار الاستثمارات المباشرة.¹

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدافع ونوع الارتباط بالبلد المضيف

حظي النمو الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية باهتمام كبير. حيث تمحورت العديد من الدراسات الحديثة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتبنى وجهة نظر نظرية التوازن التجاري العامة للشركة متعددة الجنسيات. كما أنها توفر نظرة عامة مفيدة لنموذج تختار فيه الشركات بين هياكل الإنتاج الرأسية والأفقية عند الاستثمار في الخارج.² وعليه سعت الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام للتمييز بين نموذجين رئيسيين له. إذ تُعتبر الاختلافات في المهارات وعوامل الإنتاج بين البلدان الأم والبلدان المضيفة ترمزاً رئيسياً للتمييز بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). حيث النموذج الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (الذي طوره في الأصل ماركوسن ، 1984) أما النموذج الثاني الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي أو الرأسي والذي يرجع إلى (Helpman ، 1984).³ استخدمت عدة تعاريف رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي والأفقي في الأدب السابق للتمييز بينهما. ويعتمد أهم هذه التعاريف على دافع الاستثمار، هنا يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عمودي أو أفقي اعتماداً على الدافع وراء العمليات التابعة له.⁴

1. الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي (HFDI)

تركز النظرية الجديدة للتجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي الذي يغطي استراتيجيات الفتح للأسواق المحلية. يتم إنشاء الشركات متعددة الجنسيات من النوع الأفقي إذا كانت فوائد الموقع القريب للمستهلك أكبر من تلك المتعلقة بتركيز الأنشطة.⁵ إذ تصبح الشركة متعددة الجنسيات

¹ Itay Goldstein & Assaf Razin, **An information-based trade off between foreign direct investment and foreign portfolio investment**, Journal of International Economics, Pages 271-295, 2006, P288.

² Joshua Aizenman & Nancy Marion, **The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty**, National Bureau of Economic Research. Cambridge, 2001, P02.

³ Maureen Lankhuizen, **The (Im)possibility of Distinguishing Horizontal and Vertical Motivations for FDI**, Review of Development Economics, Review of Development Economics, 18(1), doi:10.1111/rode.12074, Pages 139-151, 2014, P139.

⁴ Alexander Protsenko, **Vertical and Horizontal Foreign Direct Investments in Transition Countries**, Munich Dissertations in Economics 2105, University of Munich, 2004, P13.

⁵ Hela Bouras, Bechir Reggad, **Foreign Direct Investment and Exports: Complementarity or Substitutability? An Empirical Investigation**, International Journal of Economics and Financial Issues, Pages 933-941, 2015, P934.

عندما تنشئ من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مؤسسات تجارية في دولتين أو أكثر تمارس عليها حدًا أدنى من السيطرة على الملكية. تتخبط الشركة في الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما تكرر مجموعة فرعية من أنشطتها أو عملية الإنتاج في بلد آخر وبعبارة أخرى عندما تتكرر نفس الحالة (الأفقية) لعملية الإنتاج. قد تقوم شركة على سبيل المثال بتعيين مصنع أجنبي بالإضافة إلى مصنع محلي لجزء من عملية الإنتاج.¹ ويشير هذا النوع من الاستثمار إلى التصنيع الأجنبي للمنتجات والخدمات لمماثلة تقريبًا لتلك التي تنتجها الشركة في سوقها المحلي. ويسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر "الأفقي" لأن الشركات متعددة الجنسيات تكرر نفس الأنشطة في بلدان مختلفة. ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي نظرا للتكاليف المرتفعة للغاية عند خدمة السوق الخارجية من خلال الصادرات بسبب تكاليف النقل أو الحواجز التجارية.²

2. الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي أو الرأسى (VFDI)

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي إلى الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تجزئة عملية الإنتاج دوليًا. يطلق عليه اسم "عمودي" لأن تلك الشركات تفصل سلسلة الإنتاج رأسياً عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لبعض مراحل الإنتاج في الخارج. الفكرة الأساسية وراء تحليل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هي أن عملية الإنتاج تتكون من مراحل متعددة بمتطلبات مدخلات مختلفة. إذا اختلفت أسعار المدخلات بين البلدان يصبح من المربح للشركة تقسيم سلسلة الإنتاج.³

ويرجع الدافع الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر الرأسى إلى فروق تكلفة الإنتاج بين البلدان (لتلك الأجزاء من عملية الإنتاج التي يمكن إجراؤها في موقع آخر). على سبيل المثال قامت Intel (أكبر شركة مصنعة لرقائق الكمبيوتر في العالم) بتقسيم إنتاج الرقائق إلى تصنيع وتجميع واختبار الرقائق. إن مرحلة تصنيع الرقائق وما يرتبط بها من أبحاث وتطوير تتطلب مهارات عالية جداً، لذلك لا تزال Intel تؤدي معظم هذه الأنشطة في الولايات المتحدة وكذلك في أيرلندا حيث لا تزال العمالة الماهرة وفيرة نسبياً. من ناحية أخرى فإن مراحل الإنتاج الأخرى المتمثلة في تجميع الرقائق واختبارها تتطلب عمالة كثيفة، لذلك نقلت Intel عمليات الإنتاج هذه إلى بلدان تكون فيها العمالة وفيرة نسبياً، مثل ماليزيا والفلبين

¹ Laura Alfaro & Andrew Charlton, **Intra-Industry Foreign Direct Investment**, National Bureau of Economic Research, Cambridge. 2007.P08

² Alexander Protsenko, Op.Cit, P03

³ Ibid, P04

وكوستاريكا والصين. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي هو أحد أسرع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر نموًا وهو وراء الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان النامية.¹

علاوة على ذلك يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي من مجموعتين: الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي والأمامي. في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الخلفي تقوم المؤسسة متعددة الجنسيات بتأسيس مُمْرِّرها الخاص لسلع المدخلات الذي يقدم مدخلات إلى الشركة الأم. أما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمامي تقوم الشركة ببناء شركة تابعة أجنبية، والتي تسحب المدخلات من الشركة الأم للإنتاج الخاص، وبالتالي تبقى الشركة الأم في سلسلة الإنتاج.²

3. قرارات الشركة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر

ركزت الكثير من المؤلفات التجريبية حول الاستثمار الأجنبي المباشر على ما إذا كانت الدوافع الأفقية أو الرأسية للاستثمار الأجنبي المباشر هي المهيمنة والمؤثرة في قرارات الشركات لتحديد شكل الاستثمار. لذلك إذا أرادت الشركة الوصول إلى العملاء في الخارج، فليديها احتمال واحد فقط وهو التصدير وتحمل تكلفة التجارة t لكل وحدة يتم تصديرها. أما في حال قررت الشركة أن تصبح شركة متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي فيمكنها تجنب تكلفة التجارة من خلال بناء منشأة إنتاج في الخارج. بطبيعة الحال فإن بناء مرفق الإنتاج هذا مكلف وينطوي على تكبد التكلفة الثابتة F مرة أخرى للشركة التابعة الأجنبية. (لاحظ مع ذلك أن هذه التكلفة الثابتة الإضافية لا يجب أن تساوي التكلفة الثابتة لبناء منشأة الإنتاج الأصلية للشركة في المقر الرئيسي، ستؤثر الخصائص الخاصة بكل بلد على هذه التكلفة). سيشمل اختيار الشركة للتصدير مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك مفاضلة بين تكلفة التصدير لكل وحدة t والتكلفة الثابتة F لإنشاء مرفق إنتاج إضافي.³ أما من جانب المخاطر التي يمكن أن تعترض الاستثمار الأفقي فهو يعتبر أقل عرضة للمخاطر السيادية مقارنة بهيكل الإنتاج

¹ Paul R. Krugman and others, **International Trade Theory and Policy**, Pearson Education, 12th edition, 2022, P222.

² Alexander Protsenko, Op.Cit, P04

³ Paul R. Krugman and others, Op.Cit, P223

الرأسي. وإذا قررت الشركة عدم خوض غمار الاستثمار الأجنبي الأفقي لأي ظروف كانت فالبديل متاح له هو ترخيص الشركة الأم لشركة مستقلة بإنتاج وبيع منتجاتها في مكان أجنبي.¹

إن قرار الشركة بتفكيك سلسلة إنتاجها ونقل أجزاء من تلك السلسلة إلى شركة تابعة أجنبية سيُشمل أيضاً مفاضلة بين التكاليف لكل وحدة والتكاليف الثابتة، وبالتالي فإن حجم نشاط الشركة سيكون مرة أخرى عنصراً حاسماً في تحديد هذه النتيجة. وعليه عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر العمودي، فإن التوفير الرئيسي في التكلفة لا يتعلق بشحن البضائع عبر الحدود؛ بدلاً من ذلك فهو يتضمن اختلافات في تكلفة الإنتاج لأجزاء سلسلة الإنتاج التي يتم نقلها. تتبع هذه الفروق في التكلفة في الغالب من قوى الميزة النسبية.² أما من ناحية الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركة عند قرارها الدخول في استثمار أجنبي عمودي تظهر في الاستبدال المحدود عبر مراحل الإنتاج المنفصلة جغرافياً في إطار هيكل رأسي يمنح نفوذاً أكبر للمساومة للبلد المضيف مما لو كان الاستثمار الأجنبي المباشر أفقياً بطبيعته. ومن ثم فإن السلوك التعسفي من جانب البلد المضيف يكون أكثر تكلفة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات المنخرطة في الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي. أما بالنسبة لبديل الاستثمار الأجنبي العمودي فيمكن للشركة الأم أن تتعاقد مع شركة مستقلة (مورد) لأداء أجزاء محددة من عملية الإنتاج في الموقع الأجنبي مع أفضل ميزة من حيث التكلفة. يُعرف هذا البديل عن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي بالاستعانة بمصادر خارجية خارجية (يشار إليها أحياناً باسم الاستعانة بمصادر خارجية، حيث يُشار إلى الموقع الأجنبي ضمناً).³

الفرع الرابع: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي

سعت العديد من الدراسات إلى تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد المضيف على المستوى الإجمالي (الكلي) وعلى مستوى الشركة، وذلك باستخدام إما البيانات بين الصناعات أو داخل الصناعة. وتؤكد هذه الدراسات أن تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بتدفقات رأس المال، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، ونشر المعرفة، فضلاً عن المكاسب

¹ Joshua Aizenman & Nancy Marion, *The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty*, NBER Working Paper No. 8631, <http://www.nber.org/papers/w8631>, 2001, P05.

² Paul R. Krugman and others, Op,Cit, P224.

³ Joshua Aizenman & Nancy Marion, Op,Cit, P05.

التكنولوجية، وزيادة الإنتاجية.¹ وبصرف النظر عن المستوى الذي يمكن أن تحدث فيه التداعيات سواء كان هذا على المستوى الكلي أو الجزئي للاقتصاد فيمكن أن تكون هذه التداعيات رأسية عندما تؤثر الشركات التابعة الأجنبية على الشركات المحلية التي لا تعمل في نفس الصناعة (التداعيات غير المباشرة بين الصناعات)، أو أفقية (داخل الصناعة) وهي نوع من العوامل الخارجية الإيجابية المتوقع حدوثها عندما يُنشئ الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات في الاقتصاد المضيف ويشكل تعاوذاً مع الشركات المحلية في نفس الصناعة.²

أولاً: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي

يمكن للاقتصاد المحلي أن يستفيد من العوامل الخارجية الإيجابية من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتعلق بالنقاط التداعيات التكنولوجية والمعرفية بالإضافة إلى اعتماد أساليب وممارسات الإنتاج الفعالة، وقد تنشأ الآثار غير المباشرة من المعاملات غير السوقية وتأخذ شكل العوامل الخارجية حيث يتم نشر الموارد مثل المعرفة والتكنولوجيا دون أي اتفاق تعاقد بين المستثمر الأجنبي والشركات المحلية.³ وثقت العديد من الدراسات أن الشركات التابعة الأجنبية يمكنها نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الاقتصاد المضيف من خلال تقديم تدريب متطور لموظفيها. بعبارة أخرى يمكن للشركات الأجنبية المنتسبة المساهمة في تراكم رأس المال البشري وبالتالي في الارتقاء التكنولوجي في الاقتصاد المضيف.⁴ يمكن تقديم أنشطة التدريب لجميع مستويات الموظفين ، سواء عمال التصنيع أو كبار المديرين والمشرفين. يمكن إجراء التدريب بطرق مختلفة مثل التدريب الرسمي حيث يتم تشجيع الموظفين على متابعة الجلسات التعريفية أو الدورات التعليمية مثل الجامعات أو الندوات الخارجية أو التدريب "أثناء العمل" الذي يمكن أن يستلزم أنشطة تجارية يومية مثل تصميم المنتج أو تطوير المنتج.⁵ فقد تمتع التداعيات على البيئة المضيفة عن الحدوث خاصة عندما تقدم الشركات متعددة الجنسيات حوافز خاصة لموظفيها من أجل تجنب دوران العمالة. على سبيل المثال لوحظ أن الشركات الأجنبية المنتسبة تميل إلى منح رواتب أعلى

¹ Marialena Petrakou, **FDI spillovers and channels of transmission in the EU: The role of financial markets and institutional development**. (PhD dissertation, University College London, 2018), P18.

² Klaus E Meyer, **Perspectives on multinational enterprises in emerging economies**, Journal of International Business Studies, pages 259-276, 2004, PP262-264.

³ Marialena Petrakou. Op,Cit, P19.

⁴ Borensztein, E. De Gregorio, J. & Lee, Jog, Wha. **How does foreign direct investment affect economic growth?**, National Bureau of Economic Research. Cambridge, Working Paper No. 5057, 1995, P02.

⁵ Blomstrom, M & Kokko, A, **Multinational corporations and spillovers**. Journal of Economic survey, pages 247-277, 1998, P250.

لموظفيها مقارنة بالشركات المحلية، فضلاً عن تزويدهم بأقساط أجور حتى يستمروا في العمل لصالح الشركات متعددة الجنسيات ولا يفرون إلى السوق المحلية من خلال نشر المعرفة المكتسبة، ومع ذلك قد تبدأ التداعيات على الاقتصاد المحلي بالحدوث عندما ينتقل بعض عمال أو مديري المؤسسات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، ثم ينقلون بعد ذلك بعض المعرفة التي اكتسبوها إلى الشركة المملوكة محلياً¹. وبالتالي يمكن للشركة المحلية الاستفادة من المعرفة الخارجية أو التكنولوجيا أو الممارسة الإدارية التي يتم نقلها إليها وزيادة إنتاجيتها.¹

تشير هذه الفوائد بالإضافة إلى التمويل الرأسمالي المباشر الذي يولده الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن هذا الأخير يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو وبناءً على هذه الحجج غالباً ما تقدم الحكومات حوافز خاصة للشركات الأجنبية لإنشاء شركات في بلدها.²

ومع ذلك من الغريب أن بعض الأدلة التجريبية لهذه الفوائد على مستوى الشركة ومنها على المستوى الوطني لا تزال غامضة. على سبيل المثال عند فحص بيانات مستوى المصنع في فنزويلا ، وجد أن التأثير الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية ضئيل جداً حيث يرفع الاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجية داخل المصانع التي تتلقى الاستثمار ولكنه يقلل من إنتاج المصانع المملوكة محلياً³ مما يثير الشك بجدية في نظرية "الانتشار" على مستوى الاقتصاد الكلي.³

وعلى العكس نجد في دراسة لـ (Prasanna2010) حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في الهند تُظهر أن أداء التصنيع الهندي قد تحسن خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت حصص المنتجات الصناعية والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل كبير في تحسين أداء الصادرات في الهند بين 1991/2012، ومع ذلك فالدراسة تؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس حلاً سحرياً لمشكلة التنمية بل هو حافز في عملية النمو. إنه يعزز كفاءة المدخلات الأخرى في عملية النمو من خلال دوره المعروف كمورد للتكنولوجيا والمعرفة. علاوة على ذلك يجب ملاحظة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من

¹ Marialena Petrakou, Op,Cit, P19.

² Alfaro, L, and others, **FDI and economic growth: the role of local financial markets**, Journal of International Economics, pages 89–112, 2004, P90.

³ Aitken, B, J & Harrison,A,E, **Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela**, American Economic Review, pages 605–618, 1999, P617.

أجل إنتاج الصادرات تستند إلى الهبات النسبية، التي تجتذبها فروق تكلفة عوالم الإنتاج وتصدّها تكاليف التجارة.¹

ثانيا: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الجزئي (الشركة)

إن الأدبيات التي ناقشت العوامل الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإجمالي ليست وفيرة في حين نجد العديد من الأبحاث ركزت أكثر على تحديد الفوائد المحتملة التي تنشأ للشركات المحلية (المستوى الجزئي) جراء وجود الشركات الأجنبية والاحتكاك بها، ونجد أنه من الضروري فهم الآليات المختلفة التي يمكن من خلالها حدوث تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر والبحث في المخاطر التي تتعرض لها الشركات المحلية بسبب وجود الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن تحدث تلك التداعيات من خلال العوامل الخارجية الإيجابية الصادرة عن الشركات الأجنبية والتي يمكن أن تزيد من إنتاجية الشركات المحلية. ويتعلق أحد الشروط التي كثيراً ما يتم الاستشهاد بها لصالح التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على إنتاجية الشركات المحلية بدور الفجوات التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية. فمن ناحية تشير بعض الأعمال إلى أنه كلما زادت فجوة الإنتاجية بين شركات البلد المضيف والشركات المملوكة لأجانب زادت إمكانية نقل التكنولوجيا وتدابير الإنتاجية إلى الأولى. وذلك راجع لأن التغيرات في الإنتاجية في القطاع الأجنبي تؤثر بشكل إيجابي على نمو إنتاجية الشركات المحلية، ويفسر هذا على أنه دليل على اللحاق بالركب من قبل الشركات المصنعة المحلية التي حفزها المنافسون ذوو المستوى الأعلى.²

في دراسة أجريت على 3 دول أوروبية متوسطة (إيطاليا وإسبانيا وفرنسا)، تبين أن الامتصاص الأفضل للتدابير يرتبط بفجوات TFP (الإنتاجية الكلية للعوامل الإنتاج) بين الشركات الأجنبية والمحلية وكذلك إنتاجية الشركات الأجنبية المرتفعة، مما يقود إلى افتراض أنه كلما زادت إنتاجية الشركات الأجنبية زادت مكاسب الإنتاجية للشركات المحلية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الثغرات التكنولوجية مكّنت من حدوث تداعيات ناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بلغاريا ورومانيا خلال الفترة من 1998 إلى

¹ Prasanna,N, **Impact of Foreign Direct Investment on Export Performance in India**, Journal of Social Sciences, pages 65-71, 2010,P70.

² Castellani, D, & Zanfei, A, **Technology gaps, absorptive capacity and the impact of inward investments on productivity of European firms**, Economics of Innovation and New Technology, 12(6), pages, 555–576. doi:10.1080/714933761,2003, P559.

2003، حيث تبين أنه كلما زادت الفجوة التكنولوجية بين الشركات المحلية والأجنبية ، كان من الأسهل على الشركات المحلية جني مكاسب الإنتاجية وبالتالي تحسين مستوياتها التكنولوجية.¹

إن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية يمكن أن يتأخر في الفترة الأولى لدخول الشركات الأجنبية، حيث أن هذا الأثر يعتمد على قوتين متعاكستين، الأولى تأثير المنافسة الذي يؤدي إلى خروج الشركات المحلية والثانية العوامل الخارجية الإيجابية للسوق المرتبطة بالوجود الأجنبي والتي تعزز تحسين أداء الشركات المحلية.

في دراسة عن الاقتصاد الأيرلندي الذي يعتمد بشكل كبير على الشركات متعددة الجنسيات، والتي كانت تمثل ما يقرب من نصف العمالة الصناعية في عام 2000. وباستخدام بيانات مستوى المصنع وتطبيق تقنيات الانحدار شبه المعياري، توصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الشركات المحلية يتبع منحنى على شكل حرف U . بعبارة أخرى قد يؤدي الوجود المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في البداية إلى الإضرار بتطوير الشركات المحلية بسبب زيادة الضغط التنافسي .ومع ذلك فبعد الوصول إلى قيمة حدية معينة تفوق الفوائد الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر العوامل السلبية، وبالتالي تعزيز تنمية الشركات المحلية.²

قامت مجموعة كبيرة من المؤلفات التجريبية بتحليل القنوات التي يؤثر بها الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية في نفس الصناعة. القناة الأولى هي انتشار المعرفة على أساس تأثيرات العرض وحركة العمالة. تعمل تأثيرات العرض التوضيحي من خلال الاتصال المباشر بين الوكلاء المحليين والمنشآت متعددة الجنسيات العاملة على مستويات مختلفة من التكنولوجيا. القناة الثانية للتداعيات هي حركة الموظفين. تبني الشركات متعددة الجنسيات رأس المال البشري المحلي من خلال تدريب الموظفين المحليين ، ومع ذلك قد ينتقل هؤلاء الأفراد ذوي المهارات العالية إلى الشركات المملوكة محلياً أو بدء أعمالهم التجارية الخاصة. داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات يستفيد الموظفون من الرتب والملفات المهارات والمواقف والأفكار في الوظيفة من خلال التعرض لأشكال التنظيم الحديثة

¹ Marialena Petrakou, Op,Cit, P25.

² Barrios, S, and others, **Foreign direct investment, competition and industrial development in the host country**, European Economic Review, 49(7), pages 1761–1784, 2005, P1762.

ومعايير الجودة الدولية. إذا انتقل هؤلاء الموظفون بعد ذلك إلى الشركات المحلية فيمكنهم أخذ بعض هذه المعرفة الضمنية معهم وبالتالي تعزيز الإنتاجية في جميع أنحاء الاقتصاد.¹

تختلف تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية وذلك على حسب العناصر الجاذبة ، قد يكون له تأثير معاكس على المناطق أكثر من تأثيره على الصناعات. إذ توصلت دراسة لـ (Dongsheng Zhou وآخرون 2002) على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الشركات المحلية حالة الصين إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير مختلف على الشركات على المستوى الإقليمي عن تأثيره على الشركات على المستوى الصناعي. حيث تحقق الشركات المحلية الناشطة في المناطق التي تجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أو لديها تاريخ أطول من الاستثمار الأجنبي المباشر إنتاجية أعلى، بينما الشركات المحلية الناشطة في الصناعات التي لديها المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أو لديها تاريخ طويل من الاستثمار الأجنبي المباشر تتخفف بها الإنتاجية. يبدو أن الآثار الإيجابية على الشركات داخل المنطقة تشير إلى أنه عندما يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة ما فإنه يجلب سمات خارجية إيجابية (على سبيل المثال، الخبرة الإدارية، ومهارات التسويق ، وأنظمة الحوافز الفعالة، وما إلى ذلك) ، مما يساعد الشركات المحلية في المنطقة على تحسين كفاءتها الإنتاجية. في حين أن بعض الشركات المحلية التي تتنافس بشكل مباشر مع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تتضرر بسبب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثالثاً: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسية

تحدث التداعيات الرأسية عندما تؤثر الشركات التابعة الأجنبية على الشركات المحلية التي لا تعمل في نفس الصناعة (التداعيات غير المباشرة بين الصناعات). يمكن تحقيق التداعيات الرأسية من خلال إنشاء روابط خلفية / أمامية بين الشركات التابعة الأجنبية والشركات المحلية.³ وتصبح الشركات المحلية تمثل إحدى حلقات مراحل الإنتاج الدولية وهو ما يطلق عليه المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث كل زيادة بنسبة 1 في المائة في المشاركة المتخلفة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة 0.11% في الصناعة المتوسطة. وبالمثل بالنسبة للروابط الأمامية الزيادة بنسبة 1

¹ Klaus E Meyer, Op, Cit, P262.

² Dongsheng, Z, and others, **The impact of FDI on the productivity of domestic firms: the case of China**, Journal International Business Review, pages 465–484, 2002, p481.

³ Klaus E Meyer, Op, Cit, p264.

في المائة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية بنسبة 0.60 في المائة وزيادة إنتاجية العمالة بنسبة 0.33 في المائة.¹ وقد أدى ذلك إلى تركيز بعض الباحثين على القنوات التي يمكن للشركات المحلية من خلالها الاستفادة من مثل هذه التداعيات، ومن بين هذه القنوات الاستعانة بالمصادر المحلية للمدخلات والمنتجات الوسيطة من قبل المستثمرين الأجانب والتي تعتبر مصدرًا محتملاً هاماً لتداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على الطلب على العرض المحلي لمدخلات أكثر وأفضل لإرضاء السوق العالمية، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها الشركات الأجنبية لها.² لكن هذه التداعيات قد تستغرق وقتاً حتى تحدث. على سبيل المثال أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض مبدئي في مستويات إنتاجية شركات التصنيع الصينية خلال الفترة 1995-1999 حيث لم تكن الشركات المحلية قادرة على التنافس بنجاح مع نظيراتها الأجنبية وفي المدى القصير انخفض معدل إنتاجيتها. ومع ذلك فقد تغير هذا النمط على المدى الطويل لأن الشركات المحلية بدأت في تكوين روابط خلفية مع الشركات التابعة الأجنبية (تشتري الشركات الأجنبية السلع والخدمات من الشركات المملوكة محلياً) وبالتالي استفادت من التداعيات الإيجابية التي سمحت للشركات المحلية بتحسين إنتاجيتها بسبب الوجود الأجنبي.³

إن التداعيات من خلال الروابط الأمامية والخلفية على حسب رأي (Meyer 2004) تستند إلى حجج نظرية أكثر إقناعاً، ومع ذلك فإن الأدلة المنهجية تجعل من الصعب إثباتها تجريبياً. لا تعتمد هذه التداعيات الرأسية على العوامل الخارجية ولكنها جزء من احتكاك المستهلك والمنتج الناتج عن تعاملات السوق. حيث غالباً ما تشتري الشركات الأجنبية سلعاً وسيطة من الموردين المحليين، مما قد يؤدي إلى حدوث تداعيات من خلال عدة آليات⁴

تعتبر الروابط الخلفية مفيدة للشركات المحلية لأنها تسمح لها بالدخول في علاقات تعاون وتعاقدية مع الشركات الأجنبية المنتسبة والتي يمكن أن توفر التدريب والمساعدة التقنية لشركات الموردين المحليين

¹ Victor Kummritz, **Do Global Value Chains Cause Industrial Development?**, CTEI Working Paper No 2016-01, 2016, P01.

² Amendolagine, V, and others, **Local sourcing in developing countries: The role of foreign direct investments and global value chains**, World Development, pages 73-88, 2019, P73.

³ Liu, Z. Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence. *Journal of Development Economics*, pages 176-193, 2008, P192.

⁴ Klaus E Meyer, Op, Cit, p264.

من أجل التأكد من أنها تقدم منتجاتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة والجودة ، ومن ثم السماح بتطوير التداعيات الرأسية بين الشركات المحلية والأجنبية.¹

رابعاً: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقية

التداعيات الأفقية (داخل الصناعة) هي نوع من العوامل الخارجية الإيجابية المتوقع حدوثها عندما ينشئ الاستثمار الأجنبي المباشر عمليات في الاقتصاد المضيف ويشكل تعاوناً مع الشركات المحلية في نفس الصناعة. يمكن أن تحدث التداعيات الإيجابية إما عن طريق التأثيرات التوضيحية أو عن طريق تنقل العمالة، بافتراض أن الشركات الأجنبية المنتسبة تعمل بكفاءة أكبر من الشركات المحلية فمن المرجح أن الشركات المحلية ستكون متحفزة لتحسين جودة منتجاتها وتحديث تكنولوجياتها وآلياتها من أجل التنافس بنجاح مع الشركات الأجنبية والاستفادة من التداعيات الأفقية (داخل الصناعة).²

تشير نتائج دراسة قام بها (Renáta Kosová 2008) لتأثير الوجود الأجنبي على نمو الشركات المحلية وبقائها لجمهورية التشيك 1994-2001 إلى أن هناك هزة في الشركات المحلية بسبب دخول الأجانب ، ولكن بعد ذلك تستفيد الشركات المحلية من الوجود الأجنبي، إذ يزيد الدخول الأجنبي في البداية من معدلات خروج الشركات المحلية، ومع ذلك أدى نمو المبيعات الخارجية لاحقاً إلى زيادة معدل نمو الشركات المحلية وبقائها على قيد الحياة. وعليه فإن التأثير التنافسي السلبي سوف يكون مؤقتاً ثم تهيمن التداعيات على المدى الطويل ليصبح الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على نمو الشركات المحلية وبقائها. وأشارت التقديرات إلى أن العوامل الخارجية الإيجابية بسبب إنشاء الطلب والتداعيات التكنولوجية قد عوضت تأثير المزاحمة الأولى الناجم عن دخول الأجانب إلى الصناعة في غضون عامين.³

من الواضح أن العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تحركها الحاجة إلى خدمة سوق البلد المضيف فقط ، بل بالحاجة إلى إيجاد منصة تصدير يمكن من خلالها للشركات المتعددة الجنسيات أن تخدم المنطقة بأكملها . لذلك من المتوقع أنه عندما تأتي شركة متعددة الجنسيات إلى بلد ما يتم

¹ Padilla-Pérez, R, A regional approach to study technology transfer through foreign direct investment: The electronics industry in two Mexican regions, Research Policy, 37(05), pages 849-860, 2008 P851.

² Marialena Petrakou, Op,Cit, P27.

³ Kosová,R. Do Foreign Firms Crowd Out Domestic Firms? Evidence from the Czech Republic, The Review of Economics and Statistics, 92(4), pages 861- 881, 2010, P30.

تصدير جزء كبير من إنتاجها ما هو أقل وضوحاً¹ هو كيفية تأثر صادرات الشركات الأخرى في الاقتصاد المحلي في مثل هذه الحالة؟.

باستخدام نموذج المنافسة الاحتكارية مع الشركات غير المتجانسة ، أظهر أن التداعيات على الدولة المضيفة التي توقعها الشركات متعددة الجنسيات عالية الكفاءة لا يجب أن تكون إيجابية فقط للشركات المحلية . على عكس العديد من الأوراق التي تتناول قضية مماثلة فإن PAVLA VOZÁROVÁ يعتبر حقيقة أن هذه الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تحفز مستوى منافسة عالية جداً² في سوق التصدير للمصدرين المحليين ، مما قد يجبرهم على خفض إنتاجهم¹.

كما يمكن تفسير الآثار السلبية على الصناعة من خلال حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان يجذب أفضل الموظفين بعيداً³ عن الشركات المحلية المنافسة في السوق ، مما يقلل من كفاءة الإنتاج لهذه الشركات المحلية. حيث تمكنت العديد من الشركات الأجنبية المستثمرة في الصين من الحصول على حصص سوقية كبيرة ونتيجة لذلك تم تخفيض حصص السوق وموازن الإنتاج للشركات المحلية².

من ناحية أخرى أوضح أيضاً¹ أنه في ظل بعض الظروف ، يمكن أن يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً¹ على إجمالي الصادرات من البلد المضيف حيث تزداد الكفاءة العامة لصناعة التصدير علاوة على ذلك أظهر أيضاً¹ أنه حتى المصدرين المحليين الفرديين يمكن أن يصبحوا أفضل حالاً³ إذا كان وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى انتشار الصادرات ، أي العوامل الخارجية الإيجابية الناشئة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تقلل من العقبات أمام التجارة للشركات المحلية (غالباً¹ على جانب التكاليف)³.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية

اكتسبت التدفقات الرأسمالية الدولية زخماً كبيراً منذ اكتساح العولمة في أوائل التسعينيات. أبرزت الإنجازات التي حققتها بعض دول شرق آسيا في الاستغلال الناجح للاستثمار الأجنبي دورها في خلق

¹ Pavla Vozárová, Op,Cit, P95.

² Dongsheng, Z, and others, Op, Cit, p467.

³ Pavla Vozárová, Op, Cit, P95.

فرص هائلة للبلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع، لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردود إيجابي على عمليات النمو الاقتصادي.

وتستهدف الدول النامية من وراء تشجيع هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه في حالة عدم وجود إستراتيجية إنمائية من طرف الدولة مرتبطة بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى تعظيم منافع المستثمر الأجنبي فقط دون تحقيق أهداف إنمائية للدولة المضيفة أو المستقبلية. إنَّ الارتفاع المطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموًّا منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يعكس تحسُّناً في كل من العوامل الاقتصادية وعوامل السياسة التي تؤثر على هذه التدفقات. ومع ذلك هناك مجال كبير لتحقيق المزيد من الزيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويعها الجغرافي والقطاعي، وتعبئتها من أجل تسريع عملية التنمية في أقل البلدان نموًّا^١.

الفرع الأول: نظرة الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه، وذلك على حسب نظرة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: النظرة الكلاسيكية للدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز النظرة الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية بافتراضها كمباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات إن لم تكن كلها، أو بمعنى آخر أن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي. حيث ترجع هذه النظرة إلى التحليل الذي يشترك فيه كل من B.R Baliga و I. Frank بأن الاستثمارات الأجنبية تستهدف استخراج أو الحصول على المواد الخام والمواد الأولية لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى، فضلاً على أن الاستثمارات الأجنبية في مثل هذه الصناعات الاستخراجية لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في المجتمع المضيف، وبالعكس فإنها في نفس

الوقت تؤدي إلى خلق أو فرض أنماط للتنمية الاقتصادية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة مصدرة الاستثمار.¹

بالرجوع إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات نجد أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر واجه العداء والاستياء في العديد من البلدان النامية ، ويرجع ذلك أساساً إلى اعتقاد الحكومات المضيفة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضر بالاقتصاديات المحلية.² وتتلخص النظرة الكلاسيكية السلبية للدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً في الشركات متعددة الجنسيات في النقاط التالية:³

1. لا يمكن أن تكون الشركات متعددة الجنسيات مثالية في السلوك والممارسات أثناء تأدية نشاطها في الدول النامية، ولن تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الدول المضيفة بغض النظر عن مصالحها(أي مصالح هذه الشركات) وأهدافها الأساسية.

2. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستخراجية وذلك بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، أي استغلال الموارد الطبيعية بالدول النامية لضمان استمرارية الحصول على المواد الخام والأولية لصالحها وصالح الدول الأم.

3. إنَّ الخوف أو الحذر الشديد المزعوم من قبل الشركات متعددة الجنسيات بدعاية احتمال قيام الدول النامية بتأميم أو مصادرة الملكية أو المشروعات الأجنبية يجعلها تفضل المشروعات الاستثمارية المشتركة على أساس نسبة 50% أو أقل كمساهمة في المشروع مع طرف محلي عام كان أو خاص، رغم أن هذا الإجراء يقنع أصحاب هذه النظرة من جانب المحافظة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي إلا أنه لا يساعد على تحقيق أهداف تنمية أخرى، فطالما أنَّ المقدرة المالية والفنية والإدارية للمستثمر المحلي أقل من نظيره الأجنبي فإن مشروع الاستثمار قد يكون صغيراً بحيث لا يسمح بجلب تقنيات فنية عالية أي مستوى تكنولوجي يساعد في تحقيق مواكبة الدول النامية للتطور التكنولوجي على مستوى

¹ عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، (مصر، المكتب العربي الحديث، 2012)، ص 196-198.

² Dongsheng, Z, and others, Op, Cit, p466.

³ زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، (عمان ، دار الثقافة، 2011)، ص 57-58.

العالم. كما أنَّ صغر حجم المشروع لن يساهم في خلق فرص عمالة كافية، الأمر الذي يؤدي أيضا انخفاض كفاءة الدولة في تحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية.

4. وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من

خلال:¹

أ- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على دولة أجنبية.

ب- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/ الدولة الأم للشركات الأجنبية.

ت- قد تمارس الشركات الأجنبية/ متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

كان يرى أصحاب النظرة الكلاسيكية سابقا أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا في نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج وعدم إعادة استثمارها في الدولة المضيفة، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب.²

ثانيا: النظرة الحديثة للدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر

تعارض النظرة الحديثة للدول النامية النظرة الكلاسيكية بشأن جوى الاستثمارات الأجنبية (وبصفة خاصة المباشرة منها) لدفع عجلة التنمية في الدول النامية. فعلى عكس ما كانت تعتبره الدول النامية سابقا فإنها اليوم تعتبر أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات). فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد، وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد والفوائد، غير أن حجم وعدد الفوائد

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص15-16.

² محمد ص، سمير ش، رولا غ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006، ص 172.

التي يتحصل عليها كل طرف إنما يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أو جوهر العلاقة بين طرفي المباراة.¹

على عكس النظرة الكلاسيكية فإن النظرة الحديثة للدول النامية ترى بأن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا. كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومريحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. بالإضافة إلى هذا فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة.²

وعليه وبتغيير نظرة العداء والاستياء اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية نجد أنه منذ عام 2000 شهدت العديد من البلدان النامية طفرة في تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل مصحوبة بزيادة المشاركة في عملية تجزئة الإنتاج العالمي. وكانت الاقتصاديات النامية هي المستفيد الرئيسي من ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، حيث تلقت في المتوسط أكثر من ضعف المبلغ المستثمر في الاقتصاديات المتقدمة.³

الفرع الثاني: منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر

إنَّ استقطاب الاستثمارات الأجنبية ينجر عنه جملة من المنافع وكذلك بعض التكاليف والانعكاسات على مستوى البلد المضيف أو البلد الأم، وبين هذه وتلك المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتم صياغة السياسات المحفزة والجاذبة أو المقيدة والمحددة له من قبل البلد المضيف وكذلك البلد الأم.

أولاً: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1. المنافع على مستوى البلد المضيف:

¹ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، (مصر، الدار الجامعية، 2005)، ص ص 49-50.

² محمد ص، سمير ش، رولا غ، مرجع سابق، ص 172.

³ Amendolagine, V and others, Op, Cit, P73.

أكدت العديد من الدراسات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه إلى البلد المضيف مجموعة من المنافع الملموسة وغير الملموسة وكذلك المباشرة وغير المباشرة، ومن بين هذه المنافع زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو رأس المال الثابت المتراكم كما تؤثر التدفقات الداخلة إيجاباً على ميزان المدفوعات، فضلاً عما يتحقق من تشغيل للمزيد من الموارد البشرية والمادية في البلد المضيف واستفادته من نقل التكنولوجيا والمعرفة.... إلخ يمكن تصنيف هذه المنافع على النحو التالي:

أ- **المنافع المتعلقة بنقل الموارد:**¹ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توليد منافع عدة لاقتصاد البلد المضيف من خلال تجهيزه برأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والخبرات التسويقية، التي غالباً ما تكون غير متوفرة محلياً. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز معدل النمو في اقتصاد البلد المضيف. حيث الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بإمكانيات مالية لا محدودة، فإن الأثر الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح من خلال تراكم رأس المال << Capital Accumulation >> إذ سجل هذا المعدل زيادة ملحوظة في العديد من الدول التي تبنت الاستثمار الأجنبي المباشر عقب عمليات التحرر من القيود، فقد بلغت التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي على أنها حصة من تكوين إجمالي رأس المال الثابت إلى أكثر من الضعف في عقد التسعينات.

ب- **المنافع المتعلقة بالعنصر البشري:** تسعى الشركات التابعة الأجنبية إلى تقديم تدريب متطور لموظفيها مما يساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الاقتصاد المضيف. بعبارة أخرى يمكن للشركات الأجنبية المنتسبة المساهمة في تراكم رأس المال البشري وبالتالي بالارتقاء التكنولوجي في الاقتصاد المضيف. يمكن تقديم أنشطة التدريب لجميع مستويات الموظفين، سواء عمال التصنيع أو كبار المديرين والمشرفين. كما يمكن إجراء التدريب بطرق مختلفة مثل التدريب الرسمي حيث يتم تشجيع الموظفين على متابعة الجلسات التعريفية أو الدورات التعليمية مثل الجامعات أو الندوات الخارجية، أو التدريب أثناء العمل الذي يمكن أن يستلزم أنشطة تجارية يومية مثل تصميم المنتج أو تطويره.²

ت- **المنافع المتعلقة بميزان المدفوعات:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي ارتفاع حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وزيادة احتمالات فرص

¹ براهيمى زرزور، إدارة الأعمال الدولية، (مصر، دار التعليم الجامعي ، 2019)، ص 61.

² Marialena Petrakou, Op, Cit, P19.

التصدير وتقليل الواردات، وعليه فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.¹ وفي هذا الصدد تظهر النتائج التجريبية لدراسة قام بها (Prasanna2010) أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد قد ساهم بشكل كبير في تحسين أداء التصدير للهند بين 1991-1992 و 2006-2007 وأن التصنيع الهندي لم يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الصادرات خلال نفس الفترة.² وهنا توصل (Pavla Vozárová 2015) إلى أنه حتى لو خفض المصدرون المحليون إنتاجهم بسبب تأثير المنافسة بشكل عام، فإن وجود مؤسسات متعددة الجنسيات جديدة عالية الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات الإجمالية من البلد المضيف.³ ومن الأمثلة البارزة على تحسين ميزان المدفوعات جراء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع الصادرات نجد حالة الصين، حيث رافق طفرة الصادرات الصينية من 18 مليار دولار في عام 1980 إلى 593 مليار دولار في عام 2004 زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من صفر تقريباً⁴ إلى 61 مليار دولار في نفس الفترة، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم 560 مليار دولار بحلول نهاية عام 2004.⁴

ث- **المنافع المتعلقة بالاستثمار المحلي:** هناك فكرة واسعة الانتشار مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مستوى ريادة الأعمال في الاقتصاد المضيف وبالتالي يساهم في إنشاء شركات محلية جديدة. ويدعم ذلك الفرضية القائلة بأن الشركات الأجنبية المنتسبة ستسعى للحصول على شركات توريد محلية (من صناعات مختلفة) لتكوين علاقات تعاون وبالتالي ستشجع على دخول شركات جديدة.⁵ وفي هذا الشأن ركزت عديد الأعمال الحديثة على القنوات التي يمكن للشركات المحلية من خلالها الاستفادة من تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العوامل التي تحدد وجودها وإشاراتها وحجمها. إحدى القنوات التي يمكن أن تزيد من إمكانية انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر هي الاستعانة بمصادر محلية لمختلف المدخلات والمنتجات الوسيطة من قبل المستثمرين الأجانب. في هذه الحالة يعتمد توليد الآثار غير المباشرة على الطلب على العرض المحلي لمدخلات أكثر وأفضل، وكذلك المساعدة التي تقدمها

¹ حفاف وليد، مرجع سابق، ص35.

² Prasanna,N, Op, Cit, P70.

³ Pavla Vozárová, Op, Cit, P106.

⁴ Kevin Honglin Zhang. **How does FDI affect a host country's export performance? The case of China**, International conference of WTO, 2005, p02.

⁵ Marialena Petrakou, Op, Cit, P21.

الشركات الأجنبية لمقدميها المحليين لتحسين وتكييف العرض المحلي مع متطلبات السوق العالمية.¹ كما أنه كلما أدخلت الشركات الأجنبية منتجات أو عمليات جديدة إلى السوق المحلية، فقد تستفيد الشركات المحلية من الانتشار السريع للتكنولوجيا الجديدة. في حالات أخرى قد يحدث انتشار التكنولوجيا من دوران العمالة حيث ينتقل الموظفون المحليون من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. تشير هذه الفوائد بالإضافة إلى التمويل الرأسمالي المباشر الذي تولده تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدور الهام الذي تلعبه في تحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه.²

ج- **المنافع المتعلقة بالتضخم:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير السلع الأساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يسمى بتضخم سحب الطلب الذي ينشأ عن التزايد في حجم الطلب مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات. بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، فعند وجود نقود كثيرة وبالمقابل سلع قليلة في الأسواق فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار باستمرار مما يخلق تضخماً ملموساً.³

2. **المنافع على مستوى البلد الأم على الرغم من أن** العديد من الأدبيات انصب تركيزها على الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلد المضيف، في حين نجد ندرة متعلقة بالبحث عن التغذية العكسية على الشركات الأم وبلدانها الأصلية الناتجة عن نشاطاتها خارج حدود الدولة عن طريق شركاتها التابعة والمنسوبة، إلا أن هناك العديد من المنافع المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن هذه الاستثمارات ومن بينها:

أ- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على رفع صادرات الدولة الأم وذلك نتيجة الصلة الوثيقة بين الشركة الأم والشركات التابعة الأجنبية والعمل على تمويلها بالمنتجات الوسيطة التي تم صنعها داخل البلد الأصلي للشركة متعددة الجنسيات.⁴

¹ V, Amendolagine and others, **FDI, Global Value Chains, and Local Sourcing in Developing Countries**, International Monetary Fund, 2017, P03.

² Alfaro, L and others, Op, Cit, P90.

³ براهيمى زرزور، مرجع سابق، ص63.

⁴ Seungjin Kim, **Effects of Outward Foreign Direct Investment on Home Country Performance Evidence from Korea**, NBER-EASE Vol 09, University of Chicago Press, Pages 295-317, 2000, p308.

ب- يفتح الاستثمار الأجنبي المباشر فرصا للاستفادة من اقتصاديات الحجم لأنه يسمح للشركة متعددة الجنسيات أن تنمو بشكل أكبر مما إذا كان إنتاجها مقصورا على بلد واحد. كما قد يؤدي التخفيض الناتج في متوسط التكلفة في بعض الأحيان إلى آثار غير مباشرة على الإنتاجية، على سبيل المثال إذا أنتجت الشركات متعددة الجنسيات سلعا وسيطة أصبحت متاحة بتكلفة أقل لجميع شركات البلد الأصلي نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه أدى خفض التكلفة هذا إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية لشركات البلد الأم.¹

ت- قد تستفيد الشركات متعددة الجنسيات التي تنشئ فروع أجنبية من تداعيات الاحتكاك بالصناعات المتقدمة الموجودة في الخارج والتعرف على التقنيات الجديدة التي يتم نقلها مرة أخرى إلى الوطن، يظهر التحليل الإحصائي أن العمليات الخارجية التي تقوم بها الشركات السويدية تتأثر بشكل إيجابي من قبل الدول المضيفة التي لديها إنتاج كبير في نفس الصناعة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة. هذا النوع من التعلم يحدث عندما يقع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الصناعي المتقدم.²

ث- ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمحدداته إلى ثلاثة أنواع وهي البحث عن الموارد الطبيعية والبحث عن السوق والبحث عن الكفاءة، من المتوقع أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الموارد الطبيعية والأسواق المضيفة إلى خلق فرص عمل صافية في البلدان الأصلية. في هذه الحالات ينتج خلق فرص العمل عن الصادرات الإضافية من المدخلات مثل الآلات والسلع الوسيطة إلى الشركات الأجنبية التابعة، والمنتجات النهائية التي لم يتم تصديرها من قبل إلى البلدان المضيفة المعنية، من المرجح أن يكون التأثير على العمالة الإيجابي هذا أكبر من البطالة الناتجة عن استبدال الصادرات وإعادة استيراد السلع التي تنتجها الشركات الأجنبية التابعة.³

¹ Blomstrom. M, Kokko. A, **Multinational Corporations and Spillovers**, Journal of Economic Surveys, pages 247-277, 1998, p252.

² Braunerhjelm. P, Svensson. R, **Host country characteristics and agglomeration in foreign direct investment**, Applied Economics, pages 833-840, 1996, p838.

³ Agarwal Jamuna Prasad, **Effect of foreign direct investment on employment in home countries**. (1997). UNCTAD/ITE/IIT, V6, No. 2, 1997, p21.

ثانيا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر

1. المساوئ على مستوى البلد المضيف:

رغم الإيجابيات العديدة التي تستفيد منها اقتصاديات الدول المضيضة من وراء استثمارات الشركات متعددة الجنسيات فيها إلا أن الأمر لا يخلو من وجود سلبيات ومساوئ قد يتعرض لها الاقتصاد ومن بينها:

أ- مساوئ متعلقة بميزان المدفوعات:

إن الآثار الايجابية التي تخلفها ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات يمكن أن تتحوّل إلى آثار سلبية، حيث أن نشاطها سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الوسطية والخدمات، فضلا على تحويل أرباحها إلى الخارج، ودفع فوائد التمويل لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية. هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج، كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيضة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.¹ وعموما يمكن إبراز كيفية تحول الآثار الايجابية إلى سلبية من خلال الجدول التالي:

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسة تنمية الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 2005، ص08.

الجدول رقم (1-1): الشركات متعددة الجنسيات وميزان مدفوعات الدول المضيفة

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
موارد القرض الداخلية من المحتمل أن تنخفض هذا ما إذا كانت الشركة الأجنبية تمول من طرف السوق المحلي.	دخول رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للاستثمار وربما جلب رؤوس أموال أخرى لاحقة.
إعادة إلى الوطن الأم الأرباح، دفع الفوائد، الإتاوات وأرباح الأسهم.	تطوير الصادرات وضمانها من قبل شبكة من المؤسسات سواء نحو دولة ثالثة أو إلى البلد الأصل.
نمو الواردات إذ ما كان العرض المحلي لا يغطي احتياجات الشركة الأجنبية (خاصة من المواد الأولية).	تخفيض الواردات وتعويضها بإنتاج الفرع أو الشركة التابعة.

المصدر: السعدي رجال، شوقي جباري. تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العراق. (2015). 245-266. ص 259

ب- مساوئ متعلقة بنقل التكنولوجيا إن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل مستوى منخفض من التكنولوجيا وذلك باتجاهها للاستثمار في المشروعات كثيفة العمل، وبالرغم أن هذا الإجراء يلتقي مع ما تطمح له الدول النامية بتقليل نسبة البطالة إلا أن استيراد مستويات منخفضة من التكنولوجيا سيساهم في توسيع فجوة التخلف التكنولوجي بين الدول النامية والدول المتقدمة. كما أنه لا يمكن تجاهل دور الحكومات الأم فيما يخص تأخير تنمية الدول النامية تكنولوجيا، ففي بعض الحالات قد تفرض الحكومة الأم حظراً على نقل بعض المبتكرات الحديثة إلى الدول النامية خاصة في مجالات الصناعات الثقيلة والعسكرية أو بعض الصناعات الأخرى.¹

ت- مساوئ متعلقة بالمزاحمة: يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً على مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، ويحدث هذا الأثر السلبي من خلال تمويل بعض متطلبات الاستثمار الأجنبي من السوق المحلي أو بسبب

¹ عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، مرجع سابق، ص 242-244.

المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية. وتختلف الحالة الأولى أثراً سلبياً متمثلاً في نقص المدخرات في السوق المحلي نظراً للاستخدام الأكثر من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة، في حين الحالة الثانية تبدو سلبية نتيجة خروج بعض الشركات المحلية من السوق وعدم قدرتها على المنافسة، إلا أن الشركات المحلية الأخرى سوف تتطور تدريجياً وتستفيد من تلك المنافسة والاحتكاك مع الشركات الأجنبية¹، حيث أن عدد الشركات المحلية يتبع منحى على شكل حرف U أو ما يعرف بمنحنى الابتسامة، حيث يهيمن تأثير المنافسة أولاً ولكن تتفوق عليه تدريجياً العوامل الخارجية الإيجابية².

ث- مساوئ متعلقة بالموازنة العامة إنَّ الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي تمنحها الدول المضيفة كحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية الشيء الذي يرجع بالسلب على الموازنة العامة.³ حيث تلجأ بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها، ومن الأساليب التي تنتهجها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التهرب الضريبي هي تخفيض قيمة الأرباح المحققة في سجلات الشركات، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير، وهذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها.⁴

وقد تضطر البلدان النامية إلى منح المستثمرين المحليين نفس المزايا والتسهيلات والإعفاءات التي منحتها للمستثمر الأجنبي لتحقيق المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وذلك متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة عن كلا النوعين من الاستثمارات (الأجنبية والمحلية)، وهذا ما يعمق خسارة المزيد من الإيرادات الحكومية. لذلك يتعين على الدولة قبل منح هذه المزايا والإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات الاستثمارية فحص الآثار المترتبة عنها والموازنة بين الأثر الإيجابي والأثر السلبي.⁵

¹ معاوية أحمد حسين. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة. المجلد 28. العدد 02، ص 103-150، 2014، ص 142.

² Barrios, S. Görg, H. & Strobl, E., Op, Cit, P1762.

³ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، (رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011)، ص 55.

⁴ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس. الجزائر. المغرب، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص 47.

⁵ حفاف وليد، مرجع سابق، ص 38.

ج- مساوئ متعلقة بالعمالة: إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء الصناعات كثيفة العمالة لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي تمتص البطالة الواسعة الانتشار والتي تهدف الدول المضيفة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للحد منها، ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية تستخدم عادة أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، وبسبب التطور النسبي لما تستخدمه من أساليب ووسائل إنتاج فإنها تتطلب عمل من نوعية أعلى وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، مما تضطر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لاستيراده من الخارج، وهو الأمر الذي يحد من توفير فرص العمل بشكل كبير.¹

ومن بين مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة تمييز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها المحلية فيما يتعلق بالأجور. إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة للعمالة المحلية. حيث أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار وعلى القطاع الخدمي متمثلة في بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994م، إلى أن أجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف أجر الموظف المصري في تلك البنوك، وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.²

ح- مساوئ متعلقة بالصادرات:

بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية، ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة، ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسيات، لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها.³

¹ حفاف وليد، المرجع نفسه، ص38.

² معاوية أحمد حسين، مرجع سابق، ص144.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص08.

2. **المساوئ على مستوى البلد الأم:** يعتقد أن الشركات متعددة الجنسيات ومن خلالها البلدان الأصلية في منأى عن الآثار السلبية لاستثماراتها الخارجية، حيث ركزت العديد من الدراسات حول تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة في حين هناك مجموعة من المساوئ التي يمكن أن تتعرض لها الدولة الأم ومن بينها:

أ- إنَّ معظم الشركات متعددة الجنسيات الرائدة هي شركات كبيرة و معولمة لها مئات الشركات التابعة، وتتميز بتقسيم دولي للعمل متطور للغاية داخل الشركات متعددة الجنسيات. إذا أدى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق تداعيات محتملة سواء كانت إيجابية أو سلبية فليس من الواضح أنه سيتم تحقيق ذلك في البلد الأصلي الرسمي للشركة متعددة الجنسيات. وبالتالي قد تختلف أهمية وطابع التداعيات في الوطن الأم اعتماداً على الأنشطة التي تحتفظ بها الشركات متعددة الجنسيات في بلدها الأصلي.¹

ب- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج مفيد للشركة المستثمرة رغم وجود بعض التأثيرات السلبية المحتملة إلا أنَّ هذه التأثيرات على البلد الأم تختلف باختلاف خصائص المشروع الاستثماري وبيئة الأعمال في الوطن والبلدان المضيفة. و من بين هذه التأثيرات التأثير على العمالة الذي قد يكون سلبياً إلى حد ما. ويرتبط هذا بالتحول في هيكل الإنتاج ، حيث يتم الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة كثيفة العمالة إلى البلدان المضيفة ذات مستويات الأجور المنخفضة، ويتم الاحتفاظ بعمليات أكثر تقدماً في المقرات الأصلية.² في تقرير عام 1993 يرجع إلى مجلس الشيوخ الفرنسي ، جادل السناتور السابق جان آرئيس بأن الاستثمار الأجنبي المباشر كان عاملاً رئيسياً في تفسير البطالة بين عمال المصانع، وذلك بعد ارتفاع نسبة البطالة في العديد من البلدان المتقدمة مع تزامن ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من تلك الدول.³

ت- تخلف تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة اختلالات على ميزان المدفوعات وتراجع في حجم الصادرات، فالأولى نتيجة التدفق الأولي الخارج لرأس المال من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية في

¹ Blomstrom. M, Kokko. A, Op,Cit, pp252.272.

² Ari, Kokko, **The Home Country Effects of FDI in Developed Economies**, European Institute of Japanese Studies. Stockholm School of Economics, 2006, p01.

³ Agarwal, Jamuna Prasad, Op,Cit, p01.

البلدان المضيفة. أما بالنسبة لتراجع الصادرات لأن بعض الأسواق الأجنبية سوف تلبي حاجاتها من المنتجات التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.¹

ثالثاً: الموازنة بين منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر لنا جلياً من خلال ما تطرقنا إليه من منافع يمكن تحصيلها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يترتب عليها مجموعة من التكاليف المقابلة سواء للدولة المضيفة أو على مستوى البلد الأم. وهو ما نستطيع أن نعبر عنه بنقطة الالتقاء بين المنافع والمساوئ، وهو ما يمثل توافر المصلحة المتبادلة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات. إذ ترغب هذه الشركات في تصدير رأس مالها وتكنولوجياها وخبراتها ومعارفها التسويقية في مقابل الدخول إلى أسواق جديدة واستغلال الموارد المتاحة وتشغيل العمالة الوفيرة والرخيصة في الأنشطة كثيفة العمالة واستعمال هذه الأسواق كمنصة تصدير لمناطق بعيدة عن المقرات الأصلية للشركة. في حين نجد في الجهة المقابلة رغبة عدد الدول باستضافة تلك الاستثمارات لما تحققه لها من توفير فرص العمل ونشر التكنولوجيا والمساهمة في زيادة الصادرات وما إلى ذلك من منافع يمكن جنيها رغم ما يمكن أن تتعرض له من مساوئ محتملة في ظل عدم وجود معيار يمكن الاستناد إليه من أجل قياس درجة تحقق المصلحة لكل طرف، فدرجة الاستفادة لا تكون متماثلة عند جميع الدول المضيفة أو الشركات المستثمرة وهي تختلف على حسب قوة وسيطرة كل من

الشركة متعددة الجنسيات والدولة المضيفة على الموقف وما تضعه من شروط وما تمتلكه من قدرات.²

ومن بين مظاهر الموازنة بين مصالح الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ما يلي:³

1. من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائد ممكن لها، في حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والإدارية.

¹ براهيم زرزور، مرجع سابق، ص 66.

² للتفاصيل راجع:

- براهيم زرزور، مرجع سابق، ص 67

- منى السيد عادل عبد الشافي عمار، عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 82، ص ص 975-1056، 2022، ص 988.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص ص 9-10.

2. من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية، في حين ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأقل.

الفرع الثالث: الاتجاهات المعاصرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على سواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية والانفتاح لأسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين.

أولاً: العوامل المسببة للتغيرات في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الموقع كمنطقة متكاملة:

يعتقد دانيغ (1998) أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لأهمية الموقع في حد ذاته كمتغير يؤثر على القدرة التنافسية العالمية للشركات. ومع التشتت الجغرافي التدريجي للأصول التي تم إنشاؤها، ومع تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات من خلال تعميق أو توسيع سلاسل القيمة عبر الحدود، وعليه فإن مواقع الشركات تصبح أكثر أهمية فيما يدعم التنافسية العالمية.¹ إذا نظرنا إلى قرارات الموقع الخاصة بمختلف المؤسسات المتعددة الجنسيات فيمكن أن يكون لـ "الموقع" دلالة إقليمية أوسع. كثيراً ما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتقييم الوجهات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس إقليمي، وليس على أساس كل بلد على حدة. من المرجح أن يكون لدى البلدان المتجاورة جغرافياً ثقافات وأنظمة سياسية واقتصادية ومستويات تنمية مماثلة. وكثيراً ما تشكل هذه البلدان تجمعاً اقتصادياً إقليمياً يتسم بقدر كبير من التجانس في سياساتها التجارية والاستثمارية. وتجنبي الشركات المتعددة الجنسيات فوائد عديدة من العمل في مثل هذه الأسواق الموحدة، في ظل بنية أساسية مشتركة للاتصالات، والتجارة البينية دون حواجز، وفرص التواصل. ومما سبق يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تستهدف في

1 Dunning, J, H, **Location and the Multinational Enterprise: A Neglected Factor?**. (1998). Journal of International Business Studies, 29(1), pages 45–66, 1998, p60.

معظمها مناطق متكاملة اقتصاديا وثقافيا بدلا من بلدان محددة.¹ وفي هذا الإطار قد أعطى انضمام دول مجموعة فيشيغراد Visegrad VG إلى الاتحاد الأوروبي فرصاً جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ستتنافس دول مجموعة Visegrad على استثمارات الشركات مع مراكز أو مناطق أخرى في العالم. في الإشارة إلى ذلك هناك حاجة دائمة إلى اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز جاذبية الموقع.²

2. المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تلعب المتغيرات التقليدية المستخدمة عادة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في قرارات الشركات متعددة الجنسيات وتدفقات استثماراتها نحو الخارج . ومن الدروس المهمة التي يمكن تعلمها من تجارب البلدان التي اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر أن الدولة الراغبة في جذب مستويات أكبر من رأس المال الأجنبي تحرص على إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات سياسية تهدف إلى خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.³ وتتمثل عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدية فيما يلي:⁴

أ- حجم السوق وإمكانات النمو، وهو ما يعكس إمكانات البلد أو المنطقة لاستيعاب مخرجات الإنتاج الجديدة أو القدرة على خلق وفورات الحجم.

ب- غياب المنافسين أو عددهم المحدود، مما يجلب ميزة "التحرك الأول" للشركة المستثمرة.

ت- البنية التحتية وهي ذات أهمية كبيرة عندما تقوم المؤسسات المتعددة الجنسيات بتقييم التوسعات الكبرى.

¹ Sethi, D, and others, **Trends in foreign direct investment flows: a theoretical and empirical analysis**, Journal of International Business Studies, 34(4), pages 315–326, 2003, p317.

² P, Bielik, and others, **Some aspects of the investment attractiveness of the Visegrad Group countries**, Agricultural Economics, Czech Academy of Agricultural Sciences, vol, 52(8), pages 361-367, 2006, p366.

³ Simran K, Kahai. **Traditional And Non-Traditional Determinants Of Foreign Direct Investment In Developing Countries**, Journal of Applied Business Research. Vol 20, N 1, pages 43-50, 2004, p 48.

⁴ Belascu, L. and Shivarov, A. **On the Location Attractiveness of Emerging Countries for Foreign Direct Investments**, Expert Journal of Economics, 4(2), pages 78-85, 2016, p79.

ث- المسافة الجغرافية التي كان لها دور متزايد الأهمية منذ تطوير روابط أوثق بين المواقع الصناعية والخصائص الجغرافية للأسواق، مما يؤثر بشكل مباشر على تكاليف النقل أو الاتصالات.

ج- استقرار الاقتصاد الكلي.

ح- المخاطر القطرية التي تقاس بمؤشرات محددة مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الاقتصاد الجزئي التي تحسبها مؤسسات دولية مختلفة وما إلى ذلك.

3. ضغوط المنافسة وخفض التكاليف:

إنّ ضغوط التكاليف التي تتعرض لها الشركات متعددة الجنسيات نتيجة المنافسة أدّت إلى تقليص هوامش ربح هذه الشركات، الأمر الذي استلزم اتخاذ تدابير لخفض التكاليف، وبالتالي سعت الشركات إلى الاستثمار في البلدان ذات مستويات الأجور المنخفضة وتحويل عمليات التصنيع إليها. وعلى هذا فقد ساهمت كثافة المنافسة مع وجود الملاذ المنخفض التكاليف الذي توفره بعض البلدان الآسيوية في إعادة هيكلة الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. ومن خلال القيام بمثل هذه الاستثمارات الساعية إلى تحقيق الكفاءة في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والإنتاج لأسواقها العالمية من هناك، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات الآن استغلال اقتصاديات الحجم الكبير.¹

من بين الأسباب الرئيسية وراء تغيير وجهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و رغبة الشركة في أن تصبح شركة متعددة الجنسيات هو الحصول على مدخلات بأقل تكلفة يُطلق على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن مدخلات منخفضة التكلفة في كثير من الأحيان اسم الاستثمار الأجنبي المباشر "الرأسي" أو "النقل من تكاليف الإنتاج" لأنه ينطوي على تقطيع سلسلة الإنتاج الرأسية ونقل جزء من السلسلة إلى موقع منخفض التكلفة - على سبيل المثال، تجميع السلع الإلكترونية في آسيا، وحتى على الرغم من أن تصنيع الأجزاء المكونة المتطورة والمبيعات النهائية قد يتم في الولايات المتحدة. ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي ضد¹ ما يسمى عادةً بالاستثمار الأجنبي المباشر "الباحث عن المواد

¹ Sethi, D, and others, Op,Cit, p318.

الخافطراً لأن المدخلات غير المكلفة يمكن أن تكون سلعاً أولية أو مواد خام في موقع معين. وتشمل المدخلات الأخرى غير المكلفة التي يمكن أن يسعى إليها الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي العمالة، أو السلع الوسيطة.¹

4. حاجة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين حيث زادت بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1982-1990 لتصل إلى 203 مليار دولار عام 1990 مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982، ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة 1990-2000 لتصل إلى نحو 490 مليار دولار عام 2000.² وبلغت 1297 عام 2018 بعدما كانت 1919 عام 2016.³ ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الدول النامية وغيرها إلى العديد من العوامل التي نذكر منها ما يلي:

أ- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة (ممثلة في الادخار المحلي والمعونات الفنية والمالية والاستثمارات الأجنبية..... إلخ) وذلك لتغطية الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ولا يمثل الاقتراض من الخارج أي مشكلة طالما أنه يكمل الموارد المتاحة ويستغل في استثمارات ذات كفاءة تسمح بالوفاء بأعباء الدين الخارجي.⁴

ب- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة إلى شروط الإقراض التي تقدمها المنظمات الدولية والتي قد تتعارض مع قرارات واضعي السياسة في الدول المقترضة، مما يدفع تلك الدول إلى العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.⁵

¹ Ewe, Ghee Lim. **Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature**, International Monetary Fund, 2001, p11.

² حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 15.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، تقرير رقم 34، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019). ص 12.

⁴ خديجة محمد أحمد الأسرج، عمر عبد الحي صالح البيلي. مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1996، ص 08.

⁵ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 16.

ت- نظرا لتفاقم الديون الخارجية حرصت العديد من الدول إلى عملية بيع الديون للمستثمرين أو مقايضة تلك الديون بأسهم محلية، ومن بين هذه الدول البرازيل، الأرجنتين والشيلي، والبلدان التي سمحت بمبادلة التزامات ديونها الخارجية بأسهم محلية، فعلت ذلك لأنها أدركت عدداً من المزايا. ويشمل ذلك استبدال التزامات الدفع الخارجية الثابتة بتدفق سداد يعتمد على ربحية الاستثمار في الأسهم، تحفيز النمو في الصناعات الموجهة للتصدير أو الصناعات البديلة للواردات وما يصاحب ذلك من تحسينات في الأداء التجاري للبلاد، وميزان مدفوعاتها، وفي نهاية المطاف وضعها الخارجي العام؛ والحوافز المحتملة لتنمية أسواق الأسهم المحلية، والتي يمكن أن توفر بعد ذلك استخدامات جذابة للمدخرات المحلية وتقلل من الحافز على هروب رأس المال إن لم يكن عكسه تماماً.¹ وعلى سبيل المثال في الأرجنتين،² مع بمقايضة الديون بالأسهم شريطة استثمار العملة المحلية في استثمارات موجهة للتصدير وجلب مبلغ مماثل من الأموال الأجنبية الجديدة إلى البلاد. واستخدمت بلدان أخرى مقايضات الديون بالأسهم كحافز لتشجيع الخصخصة أو لتسهيل عودة هروب رؤوس الأموال من قبل مواطنيها.²

ثانياً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (1-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على حسب المجموعات الاقتصادية للفترة

الممتدة من 1990 - 2022.

البيان السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال الفترة 1990 - 2022 (بالمليار دولار أمريكي)		
	العالم	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية
1990	204.8	171.2	33.5
1991	154	116	37.8
1992	164.7	112	52.5
1993	222	146	76.2
1994	256	153.7	102.1
1995	345	228.4	116.7
1996	393	246.5	146.3
1997	480.5	295.5	185
1998	681.5	509.5	171.9
1999	1078	870.3	207.9

¹ Michael Blackwell & Simon Nocera, **Debt-Equity Swaps**, IMF Working Paper No, 88/15, pages 311-345, 2006, p342.

² Melissa Moye, **Overdiew Of Debt Conversion**, Debt Relief International Ltd, London, 2001, p07

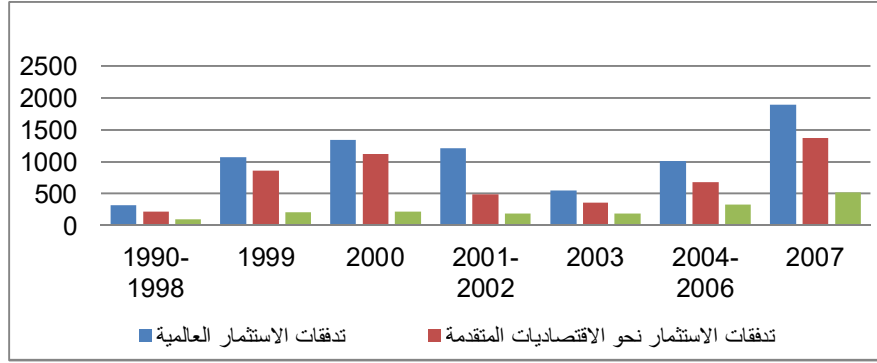
222.7	1133.9	1356	2000
212.9	560.1	773	2001
165.3	425	590	2002
194	355.5	549.5	2003
258	441.2	699	2004
322.8	631.2	954	2005
403.7	1009.5	1413	2006
524	1382.5	1906	2007
587.8	900.4	1488	2008
473.1	700.5	1173.5	2009
632.6	760.3	1393	2010
681.8	931.5	1613.5	2011
679.8	789.1	1469	2012
668.9	799.4	1468	2013
693.5	718.2	1412	2014
746.2	1310.1	2056	2015
659.8	1343.6	2003.5	2016
701.7	943.1	1645	2017
697.2	678.2	1375.5	2018
709.1	998.7	1707.8	2019
646.5	315.4	962	2020
880.8	597.2	1478	2021
916.1	378.3	1294.7	2022

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يتضح من الجدول رقم (2-2) أعلاه والخاص بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2022) زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بصورة كبيرة خلال الفترة. حيث زادت التدفقات من نحو 205 مليار دولار سنة 1990 إلى حوالي 1294 مليار دولار في سنة 2022، إلا أنه نلاحظ وجود بعض الاهتزازات منها في بداية الفترة. لتستمر هذه التدفقات في الارتفاع من نحو 444 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1990-1998) إلى 1078، 1356 مليار دولار عام 1999 و 2000 وبمعدل زيادة بلغ 242.8% و 305.4% على الترتيب. ولكن يلاحظ انخفاض هذه التدفقات في السنوات التالية لتصل إلى 549 مليار دولار عام 2003، أي انخفضت إلى أكثر من

النصف على ما كانت عليه سنة 2000، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها تصاعدياً بدأ في عام 2004. ووصلت إلى مستوى قياسي جديد بلغ 1906 مليار دولار في عام 2007.

الشكل رقم (1-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1990 - 2007



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-1)

ويتضح من الشكل أعلاه أن الاقتصاديات المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى نحو 1133 مليار دولار عام 2000 وبما يمثل 83.5% من إجمالي التدفق السنوي العالمي، مقابل نحو 397.95 مليار دولار وما يمثل 71.59% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة (1990 - 1999)، ويلاحظ من الجدول أن هذه التدفقات الاستثمارية المباشرة في الدول المتقدمة أخذت اتجاهها تنازلياً بعد المستوى المرتفع عام 2000 لتصل إلى حوالي 355.5 مليار دولار عام 2003 متراجعة بنسبة 68.6% عما كانت عليه عام 2000، لتعاود الارتفاع وتبلغ مليار 1382.5 دولار عام 2007. وكان اتجاه الصعود في عام 2007 واضحاً في كل المناطق في العالم وفي البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية أعلى مستوى لها على الإطلاق (524 مليار دولار)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22.95% عن مستواها عام 2006.

وحسب تقرير الاستثمار العالمي الاونكتاد¹ فإن التراجع العالمي الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 يعكس الأداء الاقتصادي الضعيف في أجزاء كثيرة من العالم، فضلاً عن انخفاض القدرات المالية للشركات عبر الوطنية. كما واصلت انخفاضها في عام 2009 في

¹ UNCTAD, World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, 2010, P18

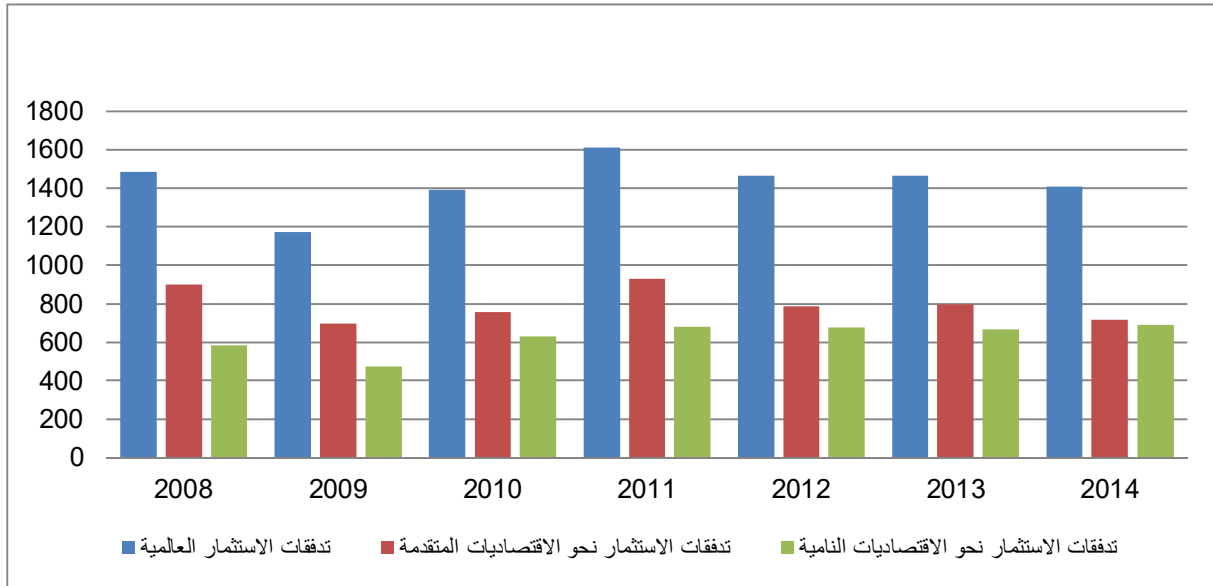
جميع المجموعات الرئيسية الثلاث الاقتصادية المتقدمة والنامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سنة 2010 انتعاشاً متواضعاً¹ واجتذبت الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وأصبحت تقود انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وتحولت إلى وجهات مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

في عام 2011 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية متوسط ما قبل الأزمة، لتصل إلى 1613.5 مليار دولار أمريكي على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي. غير أنها ظلت أقل بنسبة 18 في المائة من ذروتها عام 2007. كما زادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 22 في المائة فبلغت 931.5 مليار دولار أمريكي. وفي البلدان النامية زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقارب 08 في المائة ليصل إلى رقم قياسي مقداره 681.8 مليار دولار أمريكي. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية بنسبة 25 في المائة إلى 92 مليار دولار أمريكي.

خلال الفترة (2012-2014) انخفضت التدفقات الواردة العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل كمتوسط سنوي إلى 1450 مليار دولار متراجعة بنسبة 11% على عام 2011. وهو ما يرجع في معظمه حسب تقرير الأونكتاد 2015¹ إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة وكانت الاستثمارات الجديدة تقابلها أيضاً بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة. ورغم ذلك قد وصلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الاقتصاديات النامية عام 2014 إلى أعلى مستوى في تاريخها حيث بلغت 693.5 مليار دولار. على عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاقتصاديات المتقدمة التي واصلت الانخفاض عام 2014 متأثرة هذه التدفقات تأثراً كبيراً بحالات سحب الاستثمار الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة.

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، 2015، ص xi

الشكل (1-2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2008 - 2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-2)

في أعقاب حدوث زيادة قوية في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2015 حيث بلغت ذروتها بوصولها إلى 2056 مليار دولار فإنها فقدت زخم نموها عام 2016 حيث انخفضت بنسبة 2.6% لتصبح 2003.5 مليار دولار، وظهر ذلك الانخفاض أكثر على التدفقات الواردة إلى الاقتصاديات النامية حيث سجلت هذه التدفقات انخفاضا بنسبة 13% لتصل إلى 659.8 مليار دولار. ورغم هذا الانخفاض يظل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الاستثمار العالمي 2017¹ يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتاً لتمويل الاقتصاديات النامية مقارنة باستثمارات الحافظة والحوالات المالية من المغتربين والمساعدة الإنمائية الرسمية. في حين استمرت زيادة التدفقات إلى الاقتصاديات المتقدمة ولو ببطء بعدما عرفت نمواً قوياً في السنة السابقة.

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تراجعها في عام 2018، حيث انخفضت بنسبة 19.5 في المائة لتصل إلى 1375.5 مليار دولار. ويعزى هذا الانخفاض حسب تقرير الاستثمار العالمي 2019² وهو انخفاض للعام الثالث على التوالي بشكل رئيسي إلى عمليات إعادة واسعة النطاق للأرباح الأجنبية المتراكمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة في الربعين الأولين

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، 2017، ص vii.

² Unctad, World Investment Report: Special Economic Zones, 2019, p x.

من عام 2018، في أعقاب الإصلاحات الضريبية التي تم إدخالها في ذلك البلد في نهاية عام 2017. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المتقدمة أدنى مستوى لها منذ عام 2004، حيث انخفضت بنسبة 39 في المائة وظلت التدفقات إلى البلدان النامية مستقرة.

شهد عام 2019 نموًا في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لكن سرعان ما انخفضت بنسبة 35% عام 2020 لتصل إلى 962 مليار دولار بعد أن بلغت 1707.8 مليار دولار في العام السابق. وحسب تقرير الاستثمار العالمي 2021¹ أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد 19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وشهدت الاقتصاديات المتقدمة أشد انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58 في المائة، أما في الاقتصاديات النامية فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالًا وصلت إلى 8 في المائة، مما يعزى أساسًا إلى صمود التدفقات في آسيا. ونتيجة لذلك شكلت الاقتصاديات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد أن كانت تتأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021 حوالي 1478 مليار دولار، بزيادة 53.6% عن المستوى المنخفض بشكل استثنائي في عام 2020 ويلاحظ أن هذا التحسن شمل جميع التدفقات الواردة سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية. وأظهر هذا التعافي حسب تقرير الاستثمار الأجنبي 2022² رُخمًا كبيرًا للانتعاش، مع ازدهار أسواق الاندماج والاستحواذ والنمو السريع في تمويل المشاريع الدولية. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 14 في المائة في عام 2022، ليصل إلى 1294.7 مليار دولار. ويعزى هذا الانخفاض أساسًا كما جاء في تقرير الاستثمار العالمي 2023³ إلى انخفاض حجم التدفقات المالية والمعاملات في البلدان المتقدمة. وكانت اتجاهات الاستثمار الحقيقي أكثر إيجابية، مع نمو الإعلانات عن المشاريع الاستثمارية الجديدة في معظم المناطق والقطاعات. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية زيادة طفيفة، على الرغم من أن النمو

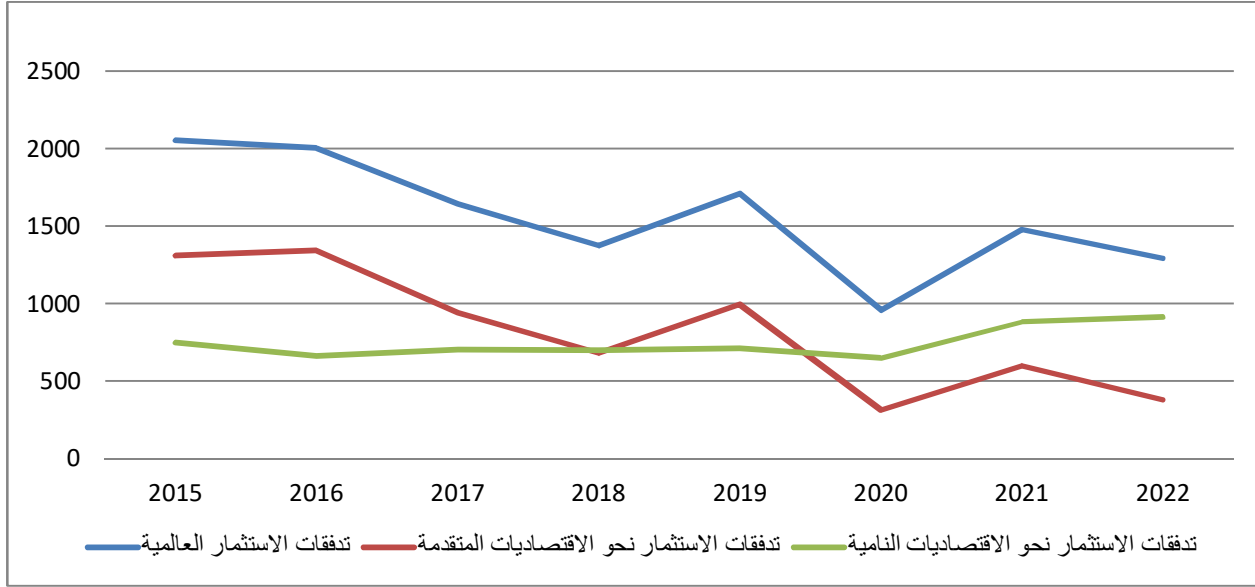
¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام، 2021، ص 01.

² Unctad, World Investment Report: International tax reforms and sustainable investment, 2022, p xi.

³ Unctad, World Investment Report: Investing in sustainable energy for all. 2023, P xi.

تركز في عدد قليل من الاقتصاديات الناشئة الكبيرة. وبقيت التدفقات الوافدة إلى العديد من البلدان النامية الصغيرة راكدة.

الشكل (1-3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2015 - 2022



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-2)

ثالثاً: التركيبة القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد واتجاهاتها في فترات مختارة

يتكون الاقتصاد من مجموعة من القطاعات التي يمكن أن تكون محفزاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تأثير هذا الأخير على البلد المضيف يختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لخصائص القطاع وارتباطه ببقية الاقتصاد. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 (الأونكتاد)، فإن إمكانات الروابط تختلف بين القطاعات الأولية والتصنيعية والخدمات

ينظر إلى التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث زوايا، فالأولى هي التوزيع القطاعي على المستوى العالمي، والثانية التوزيع القطاعي في الدول المتقدمة والثالثة التوزيع القطاعي في الدول النامية.

1. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختلفة بين (1989-2004):

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يعبر عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستويات الاقتصادية المختلفة خلال عدة فترات أن أهم حصة من هذه التدفقات كانت لقطاع الخدمات في مختلف الفترات باستثناء الفترة (1989-1991) عند مستوى الدول النامية التي تراجع فيها قطاع الخدمات عن القطاع الصناعي، كما نلاحظ أيضا أن نسبة زيادة حصة قطاع الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كانت مرتفعة بين الفترات وعلى جميع المستويات الاقتصادية، إذ تجاوزت الأربعة أضعاف بالنسبة للدول المتقدمة في الفترة (2001-2003) كما كانت عليه في الفترة (1989-1991)، ويظهر توجه الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع حصتها منه وذلك في جميع القطاعات إلا أنه كان أكثر بروزا في القطاع الخدمي حيث بلغت نسبة الزيادة بين حصة الدول النامية في الفترة (1989-1991) و الفترة (2001-2003) ما يقارب عشرة أضعاف في قطاع الخدمات و خمسة أضعاف في القطاع الأولي وأكثر من أربعة أضعاف في القطاع الصناعي خلال نفس الفترات. ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية من حيث حصص الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في هذا القطاع ثم يأتي القطاع الأولي في المرتبة الثالثة وذلك خلال كل الفترات المدرجة في الجدول.

و يبدو جليا من الجدول أدناه أن حصة القطاع الأولي ضعيفة جدا مقارنة بحصة قطاع الخدمات. و رغم الزيادة المسجلة في حجم كل قطاع خلال الفترات الثلاث وعلى جميع المستويات إلا أن حجم الزيادة في حصة قطاع الخدمات تفوق كثيرا حجم الزيادة الحاصلة في حصص بقية القطاعات مجتمعة.

الجدول رقم (1-3) تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

العالم			الدول النامية			الدول المتقدمة			
-2002 2004	-2001 2003-	-1989 1991	-2002 2004	-2001 2003-	-1989 1991	-2002 2004	-2001 2003-	-1989 1991	الفترة الزمنية القطاعات
57635	51637	12443	21237	17377	3340	36398	34260	9103	القطاع الأولي
%08	%07	%07	%10	%09	%10	%08	%07	%06	
184943	167181	64147	91606	70757	16454	93337	96424	47693	القطاع الصناعي
%26	%24	%35	%41	%35	%47	%19	%20	%32	
436174	461028	94909	99661	107600	11302	336513	353428	83607	القطاع الخدمي
%62	%66	%52	%45	%53	%32	%69	%71	%56	
28959	18824	12039	9939	6689	3839	19020	12135	8200	أخرى
%04	%03	%06	%04	%03	%11	%04	%02	%06	
707711	698670	183538	222443	202423	34935	485268	496247	148603	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

مبالغ الفترة (2001-2003)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي

2005، ص 262

مبالغ الفترتان (1989-1991) و (2002-2004)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير

الاستثمار الأجنبي 2006، ص 268

مما سبق نستنتج أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة أو النامية يتوزع بين قطاعين أساسيين هما الخدمات أولاً ثم الصناعة ثانياً. وهما اللذان يستقطبان 88% فأكثر من هذا الاستثمار خلال كل الفترات المدرجة في الجدول وفي جميع المستويات الاقتصادية. إلا أن القطاع الصناعي في الدول المتقدمة تتراجع حصته النسبية ضمن المجموع الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فبرغم الزيادة في حجم هذا الاستثمار إلى الدول المتقدمة 47693 مليون دولار في الفترة 1989-1991 إلى 96424 مليون دولار في الفترة 2001-2003 و 93337 مليون دولار في الفترة 2002-2004 إلا أن نسبته انخفضت من مجموع الاستثمار الأجنبي الوارد في جميع القطاعات حيث كان يمثل 32% في الفترة الأولى ثم 20% في الفترة الثانية إلى 19% في الفترة الثالثة بينما كانت الحصة النسبية لقطاع الخدمات 56% في الفترة الأولى إلى 71% في الفترة الثانية وتراجعت في الفترة الأخيرة إلى 69%. أما بالنسبة للقطاع الأولي في الدول المتقدمة فتبقى حصته ضعيفة رغم أنها في زيادة مستمرة لكنها بسيطة، حيث انتقلت من 9103 مليون دولار إلى 34260 ثم إلى 36398 مليون دولار.

من الجدول أعلاه نلاحظ وجود تقارب في التركيب القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية مع نظيره في الدول المتقدمة من حيث استقطاب القطاع الصناعي والقطاع الخدمي من إجمالي التدفقات الواردة من هذا الاستثمار. إلا أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة وهو ما يمكن التعبير عنه بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي. حيث كانت تمثل نسبة هذا القطاع في الدول النامية 47% في الفترة الأولى ثم انخفضت إلى 35% في الفترة الثانية لترتفع إلى 41% في الفترة الأخيرة. وعلى العكس نجد في نفس القطاع لدى الدول المتقدمة أن نسبته تتراجع باستمرار من 32% إلى 20% ثم 19%.

نستنتج من الجدول أنه خلال الفترة 1989-2004 أن قطاع الخدمات في الدول المتقدمة هو أكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر ثم يليه القطاع الصناعي، أما في الدول النامية هناك تنافس بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليبقى القطاع الأولي مستقراً بزيادات بسيطة لا تكفي لمنافسة القطاع الصناعي والخدمي.

2. التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في الفترة (2005 - 2011):

لا يتوفر التوزيع القطاعي لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالشكل المفصل على حسب المجموعات الاقتصادية بعد 2004، وهو موجود إلا لعدد محدود من البلدان مما يحول دون إجراء تحليلات قطاعية شاملة ومفصلة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على حسب المجموعات الاقتصادية¹. والجدول التالي يوضح البيانات المتاحة للتوزيع القطاعي الإجمالي (على مستوى العالم) لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1-4): توزيع قطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات والنسبة المئوية)

القطاع السنة	القيمة			النسبة		
	الأولي	الصناعي	الخدمي	الأولي	الصناعي	الخدمي
2005-2007	130	670	820	8	41	50
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	49
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي 2012 ص 08

نلاحظ من خلال الجدول أن مشاريع الاستثمار الأجنبي في بداية الفترة كانت ذات اتجاه تصاعدي إلى غاية نهاية عام 2008، حيث ظهر أثر الأزمة المالية العالمية 2008 في العام الموالي بالهبوط الحاد لحصة الاستثمار التي بلغت النصف في جميع القطاعات. كما انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات عام 2011 بعد أن هبط بشكل حاد عامي 2009 و 2010، ليصل إلى 570 مليار دولار.

¹ Unctad, World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, 2006, P 07.

كما قلب الاستثمار في القطاع الرئيسي الاتجاه السلبي للعامين 2009 و 2010 ليصل إلى 200 مليار دولار. وقد ارتفعت حصة كلا القطاعين بشكل طفيف على حساب التصنيع . وبصفة إجمالية فإن أكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبتروكيمياويات)، وكذلك الكهرباء والغاز والماء والنقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز.¹

3. التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد 2011:

في غياب بيانات منشورة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع لعام 2012، يتم الاعتماد على بيانات عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود وعن الاستثمارات المعلن عنها في الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة. حيث انخفضت النفقات الرأسمالية المقدرة للمشاريع الجديدة المعلن عنها بنسبة 33% في 2012 مقارنة بعام 2011 لتصل إلى 600 مليار دولار، كما انخفضت قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بنسبة 45%، لتعود إلى مستويات مماثلة لتلك التي كانت عليها في عامي 2009 و 2010 بعد أن أطاحت الأزمة المالية بنشاط عمليات الاندماج والشراء في الاقتصاديات المتقدمة. وقد تضررت القطاعات الثلاثة بشدة من جراء الانكماش الاقتصادي وإن كان بدرجات متفاوتة، وكان القطاع الأولي هو الأكثر تضررا من حيث القيمة النسبية، سواء في المشاريع الجديدة أو عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وكان قطاع التصنيع هو القطاع الذي شهد أكبر انخفاض في قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القيمة المطلقة، وتبين أن قطاع الخدمات هو القطاع الأقل تأثرا، على الرغم من تقاسم الانخفاض الإجمالي مع القطاعين الأساسي والصناعي.²

في عام 2013 استعادت قيم المشاريع الجديدة وعمليات الاندماج والشراء في القطاع الأولي زخمها بزيادة قدرها 14 في المائة و 32 في المائة، على التوالي، مع وجود اختلافات ملحوظة بين مجموعات البلدان. وكان الاستثمار في قطاع التصنيع مستقرًا نسبياً في عام 2013، مع انخفاض محدود في قيمة المشاريع الجديدة بنسبة 4% وزيادة أكثر وضوحاً في قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بنسبة 11%. وفيما يتعلق بالمشاريع الجديدة لوحظ ارتفاع حاد في النشاط الاستثماري في صناعة النسيج

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار الأجنبي: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، 2012 ص 08.

² Unctad. World Investment Report: Global Value Chains: Investment and Trade for Development, 2013, p 07.

والملايس، حيث بلغ إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية المعلنة أكثر من 24 مليار دولار، وهو رقم تاريخي مرتفع وأكثر من ضعف مستوى عام 2012. وواصل قطاع الخدمات استحوازه على الحصة الأكبر من المشاريع الجديدة المعلنة وصفقات الاندماج والاستحواذ. ففي عام 2013 كان هو القطاع الأسرع نمواً من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة المعلنة، مع زيادة كبيرة بلغت 20%، في حين انخفضت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ بشكل معتدل مع باقي القطاعات.¹

استمر التحول نحو الاستثمار الأجنبي في الخدمات سنة 2014 كما في العشر سنوات السابقة وذلك استجابة لعملية التحرير المتزايدة في هذا القطاع ولزيادة قابلية الخدمات للتداول تجارياً، ولنمو سلاسل القيمة المضافة التي تؤدي فيها الخدمات دوراً هاماً.² وفي سنة 2015 بلغت حصة القطاع الصناعي والقطاع الأولي 26% و6% على التوالي من مجموع الاستثمار الأجنبي العالمي وشكلت حصة الخدمات 65%.³ وفي أعقاب الزيادة القوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدتها عام 2015 فقدت هذه الأخيرة زخم نموها في عام 2016 حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 02% لتصل إلى 1.75 تريليون دولار. وفي عام 2017 انخفضت قيمة صافي عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في القطاعات الثلاثة جميعها. وكان الانخفاض في القطاع الأولي حاداً بنسبة 70% ليصل إلى 24 مليار دولار فقط. وانخفضت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها بنسبة 25 في المائة في الخدمات و61 في المائة في القطاع الأولي. وفي المقابل ارتفعت في قطاع التصنيع بنسبة 14 في المائة. ونتيجة لذلك، ظلت قيم المشاريع الجديدة في التصنيع والخدمات هي نفسها تقريباً عند حوالي 350 مليار دولار في عام 2017.⁴

وفي 2019 نجد تراجع قيمة صافي عمليات الاندماج والشراء العالمية عبر الحدود في جميع القطاعات حيث بلغت القيمة الإجمالية 491 مليار دولار بعدما كانت 816 مليار دولار سنة 2018 أي بنسبة انخفاض 40%. وكان الانخفاض أعمق ما يكون في قطاع الخدمات، يليه قطاع التصنيع ثم القطاع الأولي. وانخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة المعلن عنها سنة 2019 في القطاع الأولي إلى النصف لتصل إلى 21 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض

¹ Unctad, **World Investment Report: Investing in the SDGs: An Action Plan**, 2014, pp 09-10.

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، 2015، ص. xii.

³ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، 2017، ص 12.

⁴ Unctad, **World Investment Report: Investment And new Industrial Policies**, 2018, P 07.

أنشطة التعدين واستغلال المحاجر إلى 19 مليار دولار وهو أدنى مستوى تم تسجيله منذ عام 2003. كما في مجال التصنيع بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 402 مليار دولار في حين كانت سنة 2018 تبلغ 468 مليار دولار، ومثل الانخفاض في قطاع الخدمات نسبة 10%¹.

وصلت مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى 728 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 53 % مقارنة بعام 2020. وفي قطاع الخدمات تضاعفت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لتصل إلى 461 مليار دولار وهو واحد من أعلى المستويات المسجلة على الإطلاق. وارتفعت الصفقات التي تستهدف شركات التصنيع بشكل طفيف بنسبة 5% لتصل إلى 239 مليار دولار. وفي القطاع الأولي ظلت قيم عمليات الاندماج والاستحواذ عند مستوى منخفض (28 مليار دولار) لتواصل الاتجاه الهبوطي الذي دام عقداً من الزمن، مما يعكس انخفاض الاستثمار في الأنشطة الأولية لصناعة النفط والغاز.²

وبخصوص قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها ارتفعت بنسبة 15% لتصل إلى 659 مليار دولار سنة 2021، وظلت المشاريع الجديدة التي تستهدف القطاع الأولي وخاصة في الصناعات الإستخراجية صغيرة، وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة المعلن عنها 13 مليار دولار، وتمثل أقل من 2% من المجموع مقارنة بـ 24% في عام 2003 و 13% في عام 2009 و 7% في عام 2016. وارتفع عدد المشاريع في قطاع التصنيع بنسبة 8 في المائة. ولا تمثل هذه الزيادة سوى انتعاش أولي متردد بعد انخفاض النشاط الاستثماري في عام 2020 بأكثر من الثلث، وتبقى أرقام مشاريع التصنيع أقل بنحو الربع من متوسط السنوات العشر الماضية. وكان الانتعاش المعتدل في عدد الإعلانات عن المشاريع الجديدة مدفوعاً في الغالب بالخدمات، التي تمثل 61% سنة 2021 من إجمالي المشاريع وهي أعلى نسبة على الإطلاق.³

¹ Unctad, World Investment Report: **International Production Beyond The Pandemic**, 2020, P 16-17.

² Unctad, World Investment Report: **International Tax Reforms And Sustainable Investment**, 2022, P 25

³ Unctad, World Investment Report: **International Tax Reforms And Sustainable Investment**, Op, Cit, P 23

المبحث الثاني: طبيعة ومدى عالمية عمليات الإنتاج

تُعدّ عمليات الإنتاج في العصر الحديث من العمليات التي تتسم بالتعقيد والتنوع، حيث تتجاوز الحدود الوطنية وتتوسع في فضاءات اقتصادية متعددة. تمثل هذه العمليات جوهر التوجهات الاقتصادية العالمية المعاصرة، التي تدمج بين الموارد البشرية، والتكنولوجية، والمالية، وجميع عوامل الإنتاج المنتشرة عبر العالم وذلك من أجل تلبية احتياجات الأسواق الدولية. ويشير التدويل في هذا السياق إلى تزايد تكامل الإنتاج على مستوى عالمي، مما يعكس تداخل العوامل المحلية والدولية في صياغة استراتيجيات الإنتاج.

المطلب الأول: مظاهر تدويل عمليات الإنتاج الصناعي

إنّ الاهتمام المتزايد بموضوع التدويل من قبل الدول والشركات على حد سواء خاصة في ظل العولمة وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي يدفع إلى البحث في مفهوم التدويل والعولمة، بالإضافة إلى عرض أهم الخصائص والسمات.

الفرع الأول: التعريفات والسياق

العولمة ظاهرة معقدة لها تأثيرات متعددة، ولذلك ليس من المستغرب إن كانت العولمة موضوعا مثيرا للجدل في الخطاب السياسي وهدفا اقتصاديا للعديد من الدول والشركات. فمن ناحيةٍ نُظر إليها باعتبارها قوة نافعة لا تقاوم ومن شأنها أن تجلب الانتعاش الاقتصادي على المستوى الكلي وكذلك الجزئي. وفي الطرف الآخر فيه من كان يرى أنّها مصدرًا للتبعية والاستغلال. جادل المتشائمون بأن العولمة كانت تضع العالم في "فخ عالمي"، مما يزيد من عدم المساواة وتقويض قدرة الدولة على التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية داخليا. ورغم أن المتفائلين والمتشائمين ربما اختلفوا حول كل شيء آخر إلا أنهم يتفقون على أن العولمة الحديثة لم يسبق لها مثيل.

أولا: مفهوم تدويل عمليات الإنتاج الصناعي

يختلف تحديد مفهوم ظاهرة التدويل أو العولمة على حسب القصد، فإن كان يُراد من وراء ذلك البحث عن مفهوم تدويل نشاط الشركة نجد بعض الباحثين أمثال **Ruzzier** لذي يرى بأنّ التدويل

هو: "عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية"، ويرى آخرون التدويل على أنه: "عملية أو مراحل متتابعة تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، والتي تسمح باكتساب الخبرة تدريجياً في الأسواق الدولية".¹ ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم تدويل المؤسسات نجد أن **مغمولي نسرين** أخذتها بالقول: "إن عملية التدويل تقوم بجعل نشاط المؤسسة نشاطاً دولياً أي تتجاوز الحدود الوطنية أو الانتقال من السوق الوطني إلى السوق الدولي مستغلة الخبرة المكتسبة بالتدريج في الأسواق الأجنبية".² أما عن المفهوم الأوسع والمتمثل في عولمة الاقتصاد وكذلك تدويل عمليات الإنتاج نجد عديد التعريفات ومنها:

يعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: "تزايد الترابط الاقتصادي بين جميع دول العالم الناجم عن زيادة حجم وتنوع المعاملات عبر الحدود في السلع والخدمات، وكذلك تدفقات رأس المال الدولي على مستوى العالم".³

بالنسبة لمعظم الاقتصاديين تعني العولمة التكامل الوثيق بين الاقتصادات عبر التجارة وتدفقات عوامل الإنتاج (ولكن رأس المال وليس العمالة). لكن هذا يسمح بالعديد من التفسيرات لكيفية قياس ذلك. فالبعض يشير إلى العولمة من خلال أسعار السلع الأساسية النسبية بين الدول التجارية⁴ لذا يصف كل من Williamson و O'Rourke تقارب الأسعار النسبية بأنه "المظهر الرئيسي للعولمة" ويتمثل الدليل الوحيد الذي لا يمكن دحضه على حدوث العولمة في انخفاض التوزيع الدولي لأسعار السلع الأساسية أو ما يمكن أن يسمى تقارب أسعار السلع الأساسية.⁵

في حين يرى آخرون أنها عمليات للتكامل الاقتصادي مدفوعة بتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبشكل أكثر تحديداً فهي عبارة على إعادة

¹ السعدي رجال، شوقي جباري، مرجع سابق، ص 253-254.

² مغمولي نسرين، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة فرتيال Fertil. عنابة، (طروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، 2015-2016)، ص 105.

³ Josée St-P & Michel T, **Mondialisation de l'économie et émergence des pays asiatiques : réactions de PME Québécoises**, Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006, P04.

⁴ Sanjaya L, **The Employment Impact Of Globalisation In Developing Countries**, Queen Elizabeth House, Oxford University, Working Paper N.93, 2002, P03.

⁵ Kevin H. O'Rourke & Jeffrey G. Williamson, **When did globalisation begin?**, European Review of Economic History, 6(1), pp23-50, 2002, P26.

تنظيم الإنتاج المحلي في أنظمة الإنتاج العالمية، ولا سيما سلاسل القيمة العالمية ومناطق تجهيز الصادرات. وُستخدم مصطلح "سلسلة القيمة العالمية" عندما تصبح العملية معولمة، أي عندما تتم العملية في أجزاء مختلفة من العالم.¹ وعلى هذا الأساس المبني على القيمة المضافة المحلية أو الأجنبية المتضمنة في الصادرات قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** دليلاً يحتوي مؤشرات للتجارة في القيمة المضافة (**T(IVA)**) بناءً على إصدار **2018** يعكس مدى وجود روابط أمامية وخلفية حسب الصناعة في البلد مع العالم. يبين فيه مفهوم محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات، وهي عبارة عن القيمة المضافة المصدرة التي تم إنشاؤها في أي مكان في الاقتصاد المحلي. أما بالنسبة لمحتوى القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات فهو يمثل قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستوردة التي تتجسد في صادرات الصناعة المحلية، كما يمكن أن تأتي القيمة المضافة من أي صناعة أجنبية في بداية سلسلة الإنتاج.²

الفرع الثاني: المظاهر الرئيسية للتدويل

لقد شهد الاقتصاد العالمي تغييرات هامة للغاية خلال العقود الأخيرة. أحد أبعاد هذه التغييرات هو إعادة تنظيم الإنتاج في أنظمة الإنتاج العالمية، وأشهرها سلاسل القيمة العالمية. بالإضافة إلى تحرير التجارة والانتشار الواسع للاستثمار الأجنبي المباشر والثورة التكنولوجية، كل ذلك يمثل سمات رئيسية للتدويل، ويمكن تفصيل بعض السمات والمظاهر في النقاط التالية:

1. نمو التجارة في السلع الوسيطة بشكل كبير حيث ارتفعت الصادرات العالمية من السلع الوسيطة، مثلاً أجزاء والمكونات بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول 2021. إلا أن الصادرات الآسيوية سجلت أكبر زيادة وقد بلغت 28%.³

¹ Carr, M., & Chen, M, **Globalization, Social Exclusion, and Work: With Special Reference to Informal Employment and Gender**, International Labour Office Policy Integration Working Paper No. 20, SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.908166, 2006, P02.

² OECD SCIENCE, TECHNOLOGY AND INDUSTRY POLICY PAPERS, **MULTINATIONAL ENTERPRISES IN DOMESTIC VALUE CHAINS**, 2019, pp 19-23

³ https://www.aleqt.com/07/09/2021/article_2166151.html(2021)

2. التغيير الجذري الذي صاحب عمليات التدويل في الطريقة التي يتم بها إنتاج وتجارة السلع والخدمات. حيث يتم تنفيذ مراحل الإنتاج المتتابة في جميع أنحاء العالم قبل التجميع في المنتج النهائي.¹

3. زيادة حصة القيمة المضافة خارج بلد الإنجاز منذ عام 1995 في جميع سلاسل المنتجات تقريباً، ويرجع ذلك لنقل شركات كثيرة أجزاء كبيرة من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع أجنبية، ومثال على ذلك شركة بورش الألمانية لصناعة السيارات التي أضافت فقط نسبة 33% من قيمة السيارة الفاخرة التي تنتجها داخل ألمانيا. كل ذلك من أجل تحقيق أكثر ربحية بفضل التخفيضات في تكاليف التجارة والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى غير ذلك من الأسباب.²

4. تسارع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما أصبحت البيئة العالمية ملائمة أكثر لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسعه. إذ كانت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المتدفقة في جميع أنحاء العالم 361.95 مليار دولار سنة 1995 لتبلغ سنة 2021 قيمة 2.28 تريليون دولار³

5. زيادة الاستثمارات الأجنبية لم تكن من حيث الحجم فحسب بل تغييرياً⁴ في طبيعتها. إذ ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بتخفيض تكاليف النقل في زيادة الإنتاج ومقدمي الخدمات المنتشرين على نطاق واسع والمتمركزين في العديد من البلدان. وعليه يمكن تفكيك عمليات الإنتاج وتوزيعها في جميع أنحاء العالم، مع الاستفادة من فروق التكلفة والعوامل المتاحة وظروف الاستثمار الأكثر ملاءمة. وأصبح من السهل الآن نقل المكونات وقطع الغيار من أحد أطراف الكوكب إلى الطرف الآخر وتجميعها حسب الرغبة. لقد خلقت ثورة الاتصالات الأدوات اللازمة لتنسيق أنظمة الإنتاج المتفرقة والتحكم فيها.⁴

¹ Cappariello, R, & Felettigh, A, How Does Foreign Demand Activate Domestic Value Added? A Comparison Among the Largest Euro-Area Economies, SSRN Electronic Journal, doi:10.2139/ssrn.2598066, 2015, P05.

² Los, B, and others, HOW GLOBAL ARE GLOBAL VALUE CHAINS? A NEW APPROACH TO MEASURE INTERNATIONAL FRAGMENTATION. Journal of Regional Science, 55(1), 66–92. doi:10.1111/jors.12121. 2014, P66.

³ <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

⁴ La Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation, UNE MONDIALISATION JUSTE: CRÉER DES OPPORTUNITÉS POUR TOUS, 2004, P30

6. من أهم مظاهر العولمة الثورة التكنولوجية التي كان لها الفضل الكبير في تيسير العولمة، حيث كانت البلدان الصناعية هي أصل الثورة والتي امتدت أيضا إلى بقية الاقتصاد العالمي. وإلى حد ما أحدثت التكنولوجيات الجديدة تغييرات في المزايا النسبية الدولية من خلال جعل المعرفة عاملاً مهماً في الإنتاج. إن الصناعات التي تتطلب مستوى عالياً من المعرفة وتستخدم أحدث التقنيات هي القطاع الأسرع نمواً، ولكي تنجح الدول في تنميتها الاقتصادية يجب عليها أن تزود نفسها بالوسائل اللازمة لدخول هذا القطاع وتكون قادرة على المنافسة فيه. وهو ما يفترض زيادة استثماراتها في التعليم والتدريب ونشر المعرفة.¹

7. الانتشار الواسع للشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات والتي تولد تأثيرات مباشرة مهمة من حيث الإنتاج، والقيمة المضافة، والتجارة الدولية، وفرص العمل في البلدان المضيفة، ولها تأثيرات مباشرة مماثلة إن لم تكن أكبر في البلد الأصلي لهذه الشركات. وتشير الأدلة الجديدة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تمثل تقريبا نصف التجارة الدولية، وثلث الناتج المحلي الإجمالي، وربع تشغيل العمالة في الاقتصاد العالمي.²

8. أصبحت التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مترابطين بشكل أوثق الآن بعد أن أصبح نظام الإنتاج العالمي يشكل بشكل متزايد هيكل التجارة، لا سيما من خلال النمو السريع للتجارة بين الشركات داخل نفس المجموعة. حيث يظهر أن نسبة تمثيل التجارة العالمية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في ارتفاع مستمر، وأن التجارة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها تمثل حوالي ثلث الصادرات العالمية.³

المطلب الثاني: آليات تدويل عمليات الإنتاج

منذ بداية القرن الحادي والعشرين أصبح تدويل عمليات الإنتاج من أهم سمات الاقتصاد المعاصر، وهي عبارة عن عمليات إنتاجية منتشرة في العديد من البلدان والمناطق ومترابطة فيما بينها، وتنتج عن هذه العمليات سلعة دولية يمكن أن تكون نهائية قابلة للاستهلاك أو الاستعمال النهائي أو سلعة وسيطة

¹ Ait Mokhtar Omar; **La mondialisation : Caractéristiques et Impacts**. Revue académique des études sociales et humaines, pages 18-25, 2.13, P20.

² OECD SCIENCE, TECHNOLOGY AND INDUSTRY POLICY PAPERS, Op, Cit, P04

³ La Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation, Op, Cit, P34

تدخل ضمن مستلزمات إنتاج سلعة أخرى، وهناك عدة عناصر أساسية كانت مساهم رئيسي في تدويل عملية الإنتاج.

الفرع الأول: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالعولمة

يرتبط مفهوم العولمة الاقتصادية باتّساع دور الشركات متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد العالمي اليوم، التي تعتبر أحقّوى الدّافعة باتّجاه العولمة، ويرجع ذلك إلى حجم الأنشطة التي تمارسها وكذلك الامتداد الجغرافي الذي يشمل عددا كبيرا من الأسواق جرّاء انتشار وتوزيع سلسلة القيمة المكوّنة لأنشطة هذه الشّركات على عدّة دول.

أولا: تعريف الشّركات متعدّدة الجنسيات

تطرّق العديد للمؤلفين إلى مفهوم الشّركات متعدّدة الجنسيات وتقديم تعريف لها، حيث قدّم كل من (Dunning and Lundan) تعريف يشرح الحد الأدنى للشّركة متعدّدة الجنسيات (MNC) على أنّها مؤسسة تعمل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) وتمتلك أو إلى حد ما تسيطر على أنشطة ذات قيمة مضافة في العديد من البلدان.¹ ويرى (Mayrhofer) أنّ هذه الأنشطة عموما تتم داخل الشركات التابعة التي يمكن أن تأخذ شكل شركات تابعة مملوكة بالكامل (الشركات التابعة حيث تمتلك الشركات متعدّدة الجنسيات الأغلبية أو رأس المال بأكمله)، أو استثمارات في أسهم الأقلية (الشركات التي تمتلك فيها الشركات متعدّدة الجنسيات حصة أقلية في حقوق الملكية)، أو المشاريع المشتركة (الشركات التي تتقاسم فيها الشركات متعدّدة الجنسيات رأس مالها مع شركة أخرى). تتواجد الشركات متعدّدة الجنسيات في أشكال متنوّعة بدءاً من الشركات الصغيرة التي تستثمر في الخارج إلى المجموعات الكبيرة التي تدير الشركات التابعة في عدد كبير من البلدان.²

ويعرّف كل من (Brook and Remmers) الشّركة متعدّدة الجنسيات على أنّها أية شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصّناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل.³ ويرى Peter Dicken أنّ

¹ Dunning, J.H. and Sarianna, M, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, 2nd edn, (Lundan, Cheltenham, Edward Elgar Publishing, 2008), P03

² Mayrhofer, U., & Prange, C, **Multinational Corporations (MNCs) and Enterprises (MNEs)**, Wiley Encyclopedia of Management, pages, 1–5, 2015, P01.

³ شوقي جباري. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015)، ص 44

الشركات عبر الوطنية تتشكل من خلال قراراتها بالاستثمار أو عدم الاستثمار في مواقع جغرافية معينة. وهي تتشكل أيضاً من خلال التدفقات الناتجة من المواد المكونة، والمنتجات النهائية، والخبرة التكنولوجية والتنظيمية، والتمويل بين عملياتها المتفرقة جغرافياً.¹ في حين يرى Bølf أن الشركة متعددة الجنسيات هي الشركة التي يجب أن تحقق نسبة 25% في أحد العناصر المتمثلة في مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية.² وهذا ما عبّر عنه أيضاً كلاونز في تعريفه بأنها شركة تستمد قسماً هماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي.³

أمّا بالنسبة للأمم المتحدة التي أطلقت على هذه الشركات سنة 1974 تسمية "الشركات عابرة القوميات" كما قامت سنة 1992 بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات،⁴ حيث تمّ تعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنّها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً.⁵

ومن خلال التعاريف السليمة القول أنّ الشركة متعددة الجنسيات هي الشركة التي مقرها الرئيسي في الدولة الأم وتنشط في عدة مجالات اقتصادية إما تجارية أو صناعية أو مالية وتكون عملياتها منتشرة في أكثر من دولة، إمّا عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة لها. وأحياناً تندمج مع شركات من دول أخرى.

¹ Svetlana Todorova, **Globalization and Multinational Companies in Numbers**. ECONOMIC SCIENCES SERIES, vol,7 n02, 2018, P178.

² عبد السلام أبو قحف. إدارة الأعمال الدولية. مرجع سابق، ص132

³ أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010، ص 117.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد. **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998. ص145

⁵ أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 118.

ثانيا: الأنماط الوظيفية للشركات متعددة الجنسيات

باعتبار أن جميع الشركات متعددة الجنسيات لا تتمتع بنفس الخصوصيات، فإنه يمكن تصنيفها على حسب عدد معايير منها درجة المركزية ودرجة التكامل و على حسب نوعية النشاط وكذلك درجة الملكية. وهذا ما يمكن توضيحه في الآتي:

1. درجة المركزية: يركز هذا التقسيم بالخصوص على حرية اتخاذ القرار وجنسية هذه الشركة ويحتوي على نمطين هما:

أ- شركات ذات نمط مركزي وحيد الجنسية: هي عبارة عن شركات وحيدة الجنسية (تحمل الجنسية الوطنية) ، لها فروع إنتاجية في الخارج و ذات إدارة مركزية، حيث يتم اتخاذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة بالبلد الأصلي، كما يتم تسيير جميع فروع الشركة من قبل مواطني البلد الأصلي.¹

بشركات ذات النمط اللامركزي: ويتميز هذا النمط بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في جميع فروع الشركة بالخارج. وفي هذا النمط يمكن أن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة.²

2. درجة التكامل: ويركز في هذا النمط على نوع ارتباط الشركة الأم مع فروعها المنتشرة عبر العالم وينقسم إلى نوعين:

أ- الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا: تقوم الشركات متعددة الجنسيات الرأسمالية بمراحل مختلفة من الإنتاج في بلدان مختلفة، وقد أصبحت ذات أهمية خاصة في سلاسل القيمة العالمية في أعقاب انخفاض تكاليف التنسيق ومعاملات الإنتاج عبر الحدود (المؤسسات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق الكفاءة). يعمل الإنتاج في بلد ما كمدخلات لأنشطة الإنتاج في بلدان أخرى ويعتمد موقع المراحل المختلفة على المكان الذي تكون فيه عوامل الإنتاج التي يستخدمونها بشكل مكثف أقل

¹ الجوزي جميلة و دحمان سامية، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. العدد 06. ص ص83-118، 2015، ص96

² حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص12.

تكلف تسبباً¹ وتتحصر عادة نشاطاتها على الصناعات الاستخراجية والصناعية حيث تكون مستويات التكنولوجيا مرتفعة².

ب- الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقياً: وتتميز هذه الشركات بمستويات عالية من التكنولوجيا لكنها أقل حساسية من الناحية السياسية أي أقل قابلية للتأمين من قبل الدول المضيفة، وأهم الصناعات التي يركز عليها هذا النوع من الشركات الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية والمنظفات الصناعية³.

3. طبيعة نشاط الشركة: في هذا الإطار تم تصنيف الشركات متعددة الجنسيات إلى ثلاث محاور أساسية مرتكزة على طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة الأم مع فروعها التابعة لها.

أ- الشركات الصناعية متعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات هو أكثر الأنواع أهمية وانتشاراً ويهدف إلى تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي الأمامي (المتجه نحو السوق أو المستهلك أو العملاء)، وكذلك التكامل الرأسي الخلفي (الباحث عن المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق وما إلى ذلك)، إضافة إلى ما سبق نجد أن الشركات الصناعية متعددة الجنسيات تحقق درجة عالية من التكامل الأفقي نتيجة ممارسة نشاط أو انجاز معين ينتهي بإنتاج نفس السلعة في مناطق مختلفة من العالم⁴. وهنا نجد أن نمط الشركات الصناعية متعددة الجنسيات هو شامل لما تم تصنيفه الشركات المتكاملة رأسياً وأفقياً.

ب- الشركات التجارية متعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات هو الذي يمتلك مركزاً إنتاجياً واحداً ويتم الاعتماد عليه بشكل كبير أو كلي في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية. وحسب ليفنجستون

¹ Cadestin, C, et al, **Multinational enterprises and global value chains: New Insights on the trade-investment nexus**, OECD Science, Technology and Industry Working Papers, No, 2018/05, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/194ddb63-en>, 2018, P08

² حسان خضر، مرجع سابق، ص13

³ خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010)، ص138.

⁴ معاش فتحي، **دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية**، (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016)،

لا يعتبر هذا النوع من الشركات شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم امتلاك الشركة فروعاً لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.¹

ت- التنوع في النشاطات والإنتاج: يتميز هذا النمط من الشركات بتعدد وتنوع نشاطاتها وذلك بهدف تعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، إذ نجد أن الشركات الصناعية أو التجارية تعتمد على التكامل الأفقي والعمودي في نشاطاتها الذي يكمن محوره في إنتاج سلعة واحدة في حين تقوم هذه الشركات بنشاطات متنوعة لا تربطها أية علاقة تكنولوجية أو فنية كالإنتاج الصناعي، الأعمال المصرفية، الفنادق...²

4. ملكية المشروع الاستثماري: الملكية هنا قد تكون مطلقة Wholly-Owned أو ملكية جزئية Joint Venture في المشروع الاستثماري. ووضع هذا الشرط من وجهة نظر هود Hood و ينج Young للفرقة بين التصدير والاستثمار الأجنبي في شكل أوراق مالية. وهذين النوعين (التصدير والاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية) لا يضفي على الشركة صفة تعدد الجنسيات من وجهة نظرهما. كما أن هذين النوعين من الأنشطة لا يعطي الشركة الحق في الإدارة الكاملة أو المشاركة في إدارة أي مشروع استثماري في الخارج.³ وتكون أنماط الشركات حسب هذا المعيار كالآتي:

أ- الشركات متعددة الجنسيات ذات الملكية المطلقة: يمكن أن يكون هذا النمط عبارة عن مزيج من النمط المركزي والنمط اللامركزي، حيث يشترك مع الأول في أن هذه الشركات تكون وحيدة الجنسية، أي وطنية في الأساس إلا أنها تملك فروعاً في دول أجنبية، ويتم اتخاذ جميع قراراتها الرئيسية في المركز الرئيسي بالدولة الأم. ويشترك مع النمط اللامركزي في منح حرية التصرف لجميع فروع الشركة في الخارج ويختلف معه في عدم إمكانية تعدد الجنسيات المالكة للشركة.

ب- الشركات متعددة الجنسيات ذات الملكية الجزئية (متعددة الملكية): يعد ظهور هذا النوع من الشركات نتيجة تعدد جنسيات ملاك الشركة على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن

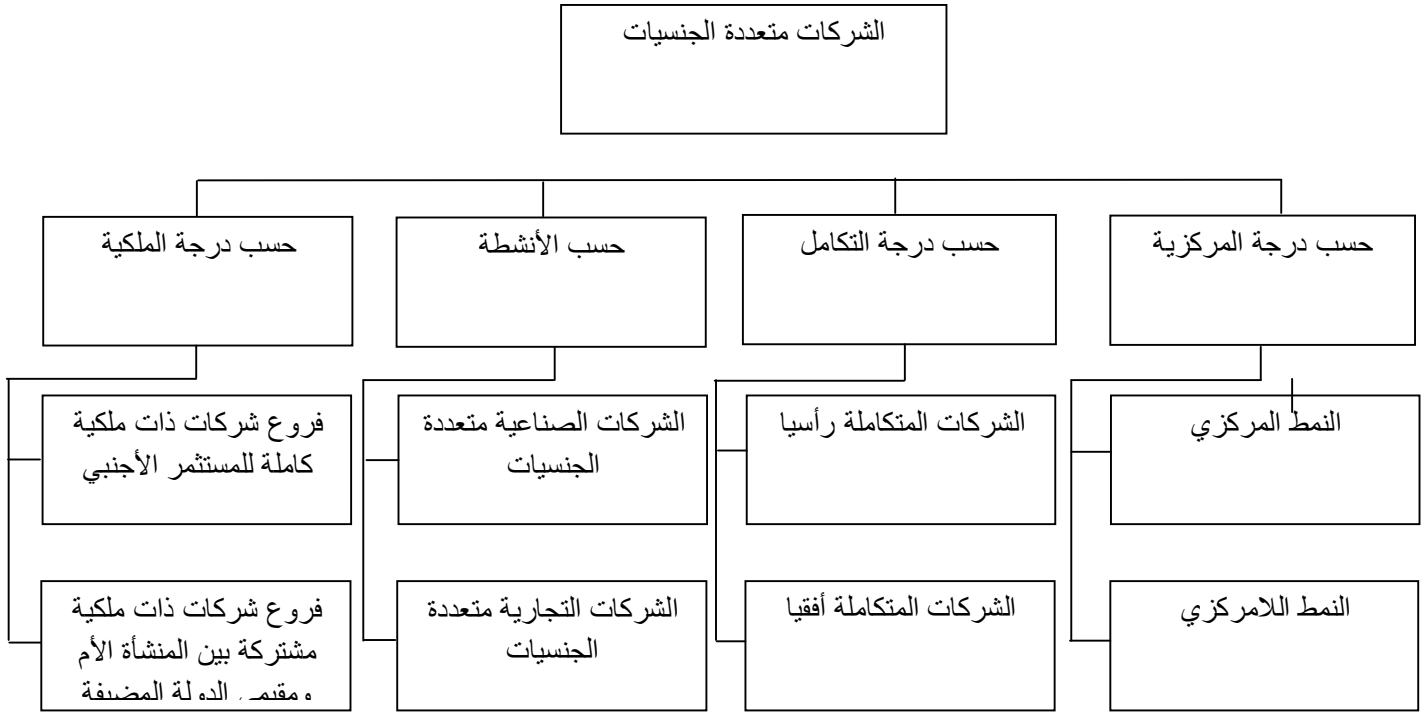
¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (الإسكندرية، مصر، مؤسسة الجامعة، 1989)، ص26.

² الجوزي جميلة و دحماني سامية، مرجع سابق، ص94.

³ عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، مرجع سابق، ص25.

طريق اندماجها في شركات أخرى دولية، أو عن طريق انصهار واندماج بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.¹

الشكل (1-4): أنماط الشركات متعددة الجنسيات



المصدر: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص12-13

ثالثاً: دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

شهدت العقود الأخيرة تحولاتاً هائلة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وهي تعدّ في الوقت الحاضر من بين أهم الجهات الفاعلة في الاقتصاد العالمي. وارتبط الانتشار المتزايد لهذه الشركات بظهور ما يسمى بـ "عالم بلا حدود"، ولذلك فإن الاقتصاد العالمي يتشكل من خلال قرارات الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار أو عدم الاستثمار في مواقع جغرافية معينة. إن الشركات المتعددة الجنسيات هي لاعب رئيسي في العولمة لأن تصرفاتها ترتبط بسمات معينة للاقتصاديات الوطنية.

¹ عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص29.

ويمكن دور هذه الشركات في تكوين وإبراز ظاهرة العولمة الاقتصادية وحتى المالية من خلال ما يلي:

1. التأكيد على صفة العالمية : تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا رئيسيا في تعميق مفهوم العولمة والذي يتمثل أساسا في تطوير إطار أعمال منظم عابر للحدود يساهم في عولمة الاقتصاد، حيث تمكنت هذه الشركات من جعل العالم عبارة على كيان واحد تتوفر فيه الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وبالتالي كان للشركات متعددة الجنسيات الدور البارز في انتشار العولمة الاقتصادية على مختلف المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية...¹

2. عولمة الإنتاج والتصنيع: كان لتجزئة الإنتاج الدولي أو ما يسمى بالتشتت عبر الحدود لإنتاج أو تجميع المكونات ضمن عمليات الإنتاج المتكاملة رأسياً¹، مع تخصص كل دولة في مرحلة معينة من سلسلة الإنتاج سمة مهمة لتعميق الترابط البنوي للاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة. وقد انعكست هذه الظاهرة في نمو سريع للتجارة في الأجزاء والمكونات بمعدل يتجاوز التجارة في السلع النهائية.² والإنتاج الدولي اليوم هو نشاط ذو قيمة مضافة تملكه أو تتحكم فيه وتنظمه شركة (أو مجموعة شركات) خارج حدودها الوطنية. وهو إنتاج ممول عادة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة الرئيسية التي تقوم الشركات من خلالها بتوسيع سيطرتها الإقليمية خارج حدودها الوطنية.³ ونتيجة لتوسع عمليات تجزئة الإنتاج تكون الشركات متعددة الجنسيات قد أخرجت الإنتاج الحديث نهائيا من دائرة الحدود الوطنية للدولة الواحدة، لدرجة بات صعبا تحديد جنسية بعض المنتجات الحديثة أو قياسها بطريقة ذات دلالة ما. وبالتالي فقد الإنتاج الحديث جنسيته أو هويته القومية. حيث استبدلت كثير من الشركات عبارة صنع من قبل أو بترخيص من قبل "Made by or" ، "License From" بعبارة صنع في "Made in" على منتجاتها.⁴

¹ كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة علوم إنسانية ، مجلة شهرية إلكترونية ، السنة الثالثة ، العدد 27، آذار 2006.

² Athukorala, P., & Yamashita, N, **Production fragmentation and trade integration: East Asia in a global context**. The North American Journal of Economics and Finance, pages,233–256, 2006, P234

³ Stehn, Jürgen, Book Review of Dunning, John H.: **Explaining international production**, London, Unwin Hyman, 1988, Weltwirtschaftliches Archiv, ISSN 0043-2636, Mohr, Tübingen, Vol. 128, Iss. 2, pages, 371-373, 1992, p371.

⁴ براهيم زرزور، مرجع سابق، ص46.

3. عولمة الاستثمار: تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً من خلال التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أشارت التقديرات حسب تقرير الاستثمار الأجنبي الدولي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة 2024 بأن حجم الاستثمار الدولي المتدفق من العالم سنة 2022 قد بلغ 1356 مليار دولار موزعة في مختلف مناطق العالم.¹ وفي تقرير سابق لمنظمة UNCTAD حول الاستثمار الأجنبي لعام 1998، تبين أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد ظلت تنمو بوتيرة أسرع من التجارة العالمية أو الإنتاج العالمي، وترجع هذه التدفقات إلى 45000 شركة متعددة الجنسية حيث استثمرت ما يقارب 3.4 تريليون دولار في حوالي 449000 شركة فرعية في العالم، كما ارتفعت مبيعات هذه الشركات مقارنة بالتجارة الخارجية (الصادرات العالمية) حيث وصلت ما يقارب 9.5 مليار دولار.²

4. عولمة التمويل: بالنظر لما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية الكبيرة والضخمة فقد استطاعت تلك الشركات التأثير على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي من خلال التحكم بأسواق المال العالمية والمؤسسات الدولية.³ وتتجلى عولمة التمويل من خلال تعبئة الموارد المالية في مختلف أنحاء العالم بواسطة الأوراق المالية التي تطرحها هذه الشركات في البورصات العالمية بهدف تمويل استثماراتها عبر الحدود، لاسيما في ضوء ارتفاع تكاليف التمويل المصرفي المحلية في دولها الأم.⁴

5. عولمة التجارة: للعمليات الإنتاجية العالمية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) وما يترتب عليها من استثمار أجنبي مباشر (FDI) أساساً في انتشار تجزئة الإنتاج، من المعترف به على نطاق واسع قلناً كبيراً من التجارة في الاقتصاد العالمي يتم في شكل تجارة داخل الشركة نفسها، مما يدل على انتشار شبكات الإنتاج القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.⁵ ولكن يمكن لشبكات الإنتاج المتفرقة أن تشمل كلا من المعاملات داخل الشركة وعلى أسس تجارية. في البداية قد يؤدي تطوير شبكات الإنتاج الدولية إلى زيادة حجم الصادرات من بلد مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، حيث تؤدي إعادة تخصيص موقع الإنتاج إلى زيادة صادرات السلع

¹ Unctad, World Investment Report: Investment facilitation and digital government, 2024, P 06.

² الجوزي جميلة و دحمان سامية، مرجع سابق، ص 108.

³ أحمد عباس عبد الله و أحمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون. 51-70. 2012، ص 67.

⁴ براهيم زرزور، مرجع سابق، ص 45.

⁵ Charles Cadestin et al, Op, Cit, P08.

الوسيلة وكذلك السلع الرأسمالية المطلوبة للمشاركة في الإنتاج. وقد تزيد أيضاً ١ واردات بلد مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تزيد الدولة المضيفة صادراتها من المنتجات النهائية إلى بلد المصدر. قد يتغير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق التجارة بمرور الوقت إذا بدأت الشركات التابعة الأجنبية في الحصول على سلع وسيطة محلياً ١ أو من بلد ثالث.¹

6. عولمة التكنولوجيا: يعيش النظام الاقتصادي العالمي ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً ومؤثراً ١ في إحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتميز به من موارد ضخمة مخصصة للبحث والتطوير، وذلك بهدف الوصول إلى اختراعات وابتكارات جديدة. علماً أن نقل التكنولوجيا يتأثر حسب توجهات الاستثمارات عبر مختلف مناطق العالم.² ولم تتوقف الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج التقنية بل ساهمت في تسويقها ونقلها إلى بلدان مختلفة من العالم، وهو ما يشكل فرصة أخرى للدول النامية لخلق آليات وفرص لتلك الشركات لتستفيد بالمقابل هي منها بنقل التكنولوجيا.³

إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها:⁴

أ- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.

ب- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.

ت- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية

الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.

¹ Nathalie Aminian et al, **Foreign Direct Investment, Intra-Regional Trade and Production Sharing in East Asia**, The Research Institute of Economy, Trade and Industry. RIETI Discussion Paper Series 07-E-064, 2007, P03

² الجوزي جميلة و دحماني سامية. مرجع سابق. ص 112.

³ UNCTAD, **World Investment Report 2001: Promoting Linkages, United Nations**, New York and Geneva, p, 46, 2001.

⁴ أحمد عبد العزيز وآخرون. مرجع سابق، ص 124.

ث- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

الفرع الثاني: سلاسل القيمة العالمية:

إن الاقتصاد العالمي أصبح عظمًا¹ بشكل متزايد حول سلاسل القيمة العالمية التي تمثل حصة متزايدة من التجارة الدولية والنتاج المحلي الإجمالي العالمي والعمالة. إن تطور سلاسل القيمة العالمية في قطاعات متنوعة، مثل السلع الأساسية من المواد الخام والملابس والإلكترونيات والسياحة والاستعانة بمصادر خارجية في مجال الخدمات التجارية له آثار كبيرة من حيث التجارة العالمية والإنتاج والعمالة وكيفية اندماج الشركات والمنتجين والعمال في البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. لقد شكّل النمو القوي لسلاسل القيمة العالمية في العقود الماضية تحديًا كبيرًا¹ للرؤى الاقتصادية الحالية والآثار السياسية المتعلقة بالعولمة. وقد أدى تنظيم الإنتاج في الشبكات الدولية التي تمتد عبر حدود متعددة إلى تزايد الترابط بين البلدان. كما أتاح التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الفرصة للعديد من دول العالم لتحقيق نمو اقتصادي ودخلي كبيرين. والحقيقة أن العولمة في هذا العصر الجديد أصبحت تشمل أيضًا إنتاج مكونات مصدّعة مترابطة ومنسقة على نطاق عالمي.

أولاً: الجوانب المفاهيمية لسلاسل القيمة العالمية

1. نظرة عامة على سلاسل القيمة العالمية:

تتمحور التجارة والإنتاج العالميان بشكل متزايد حول "سلاسل القيمة العالمية". ولقد ساعد التقدم التكنولوجي، والسعي وراء خفض التكلفة، والقدرة على الوصول إلى الموارد والأسواق، وإصلاحات السياسة التجارية، على تفتيت عمليات الإنتاج جغرافيًا¹ عبر العالم وفقًا للميزة النسبية للمواقع. وبشكل هذا التفتت الدولي للإنتاج مصدرًا قويًا¹ لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للشركات. واليوم يشكل أكثر من نصف واردات العالم المصنّعة¹ وسيطة (سلع أولية، وأجزاء ومكونات، ومنتجات شبه مصنعة)، وأكثر من 70% من واردات الخدمات العالمية هي خدمات وسيطة.¹

وبالرجوع إلى الماضي نجد أن بعض جوانب هذه الموجة الجديدة من العولمة ليست جديدة بشكل خاص. فقد شهد العالم سابقًا زيادات كبيرة ومستدامة في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. على

¹ De Backer, K, and S, Miroudot, Mapping Global Value Chains, OECD Trade Policy Papers, 2013, P05

سبيل المثال شهدت الفترة 1870-1914 زيادة كبيرة في تدفقات التجارة الدولية، والتي غذّتها إلى حد كبير اختراع السفن البخارية وغالباً ما يشار إلى تلك الفترة باسم "العولمة الأولى". وعلى نحو مماثل كانت التجارة الدولية في المواد الخام و المدخلات الوسيطة سمة بارزة لتدفقات التجارة العالمية منذ زمن بعيد. على سبيل المثال استورد التجار الآشوريون الذين استقروا في كانيش (في تركيا الحديثة) في القرن التاسع عشر قبل الميلاد الأقمشة الفاخرة والقصدير من آشور، كما قاموا أيضاً بتجارة النحاس والصوف داخل الأناضول.¹

وعلى هذا الأساس هناك من عرّف سلاسل القيمة العالمية GVCs على أنّها عملية توزيع أو تقسيم الإنتاج بين العديد من الدول، حيث عند نهاية عملية إنتاج السلعة تكون كل دولة قد ساهمت بجزء ولو كان بسيطاً في إحدى مراحل العملية الإنتاجية. وكان قد أطلقت العديد من المصطلحات على هذه العملية منها "الإنتاج بالمشاركة"، وكذلك "التجميع خارج الحدود" و عرّفها البعض الآخر على أنّها: تدويل مراحل صناعة المنتج بحيث تشترك أكثر من دولة في إنتاج السلع.²

وفي سنة 1985 جاءت فكرة سلاسل القيمة بالمفهوم الحديث مع نموذج الأعمال (Business Model) الذي قدّمه مايكل بورتر في كتابه "الميزة التنافسية: خلق الأداء المتفوق والحفاظ عليه". حيث حدد بورتر سلسلة القيمة كمجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الشركة لتقديم منتج أو خدمة ذات قيمة إلى السوق. وتم تقسيم سلسلة القيمة إلى خمس أنشطة أساسية هي:³

- الخدمات اللوجستية الواردة: مثل استلام المواد الخام والتخزين وإدارة المخزون.
- العمليات: جميع الأنشطة في عملية تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو خدمات.
- الخدمات اللوجستية الصادرة: مثل تسليم المنتج النهائي أو الخدمة للمستخدم النهائي.

¹ Barjamovic, Gojko, Thomas Chaney, Kerem Cosar, and Ali Hortacsu , **Trade, Merchants and the Lost Cities of the Bronze Age**, Quarterly Journal of Economics, pages 1455-1503, 2019, P1456.

² منى أبو العطا حليم، مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ضوء الأزمات والأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر والسعودية)، مجلة مصر المعاصرة، العدد 549، ص ص 99-142، 2023، ص 107.

³ Lin Jones, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann, **Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches**, United States International Trade Commission, Journal of International Commerce and Economics, 2019, P02.

• التسويق والمبيعات: جميع الاستراتيجيات والأنشطة التي تهدف إلى تحفيز العملاء المحتملين على شراء المنتج النهائي أو الخدمات، بما في ذلك اختيار قناة التوزيع والإعلان والتسعير.

• خدمات ما بعد البيع: جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحسين تجارب المستهلك، مثل خدمات العملاء أو الإصلاحات أو خدمات الصيانة.

في حين توصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة UNIDO إلى تعريف يخصص سلاسل لقيمة العالمية تعتبرها جميع الأنشطة المقدمة للمستهلك النهائي، سواء التصميم، أو الإنتاج، أو التسويق، أو التوزيع، أو الدعم، التي يتم تقسيمها بين شركات وعمّال في دول مختلفة للوصول بالمنتج إلى شكله النهائي.¹ ويلخص المفهوم الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية في أنه لإنتاج سلعة نهائية ترتبط البلدان بشكل متسلسل، في حين أن هناك على الأرجح العديد من الأساليب لتوصيف هذا الارتباط، مع التركيز على ثلاثة شروط² تعتقد أنها تلتقط الجوانب الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية:

أ- يتم إنتاج السلعة في مرحلتين متتاليتين أو أكثر.

ب- توفر دولتان أو أكثر قيمة مضافة أثناء إنتاج السلعة.

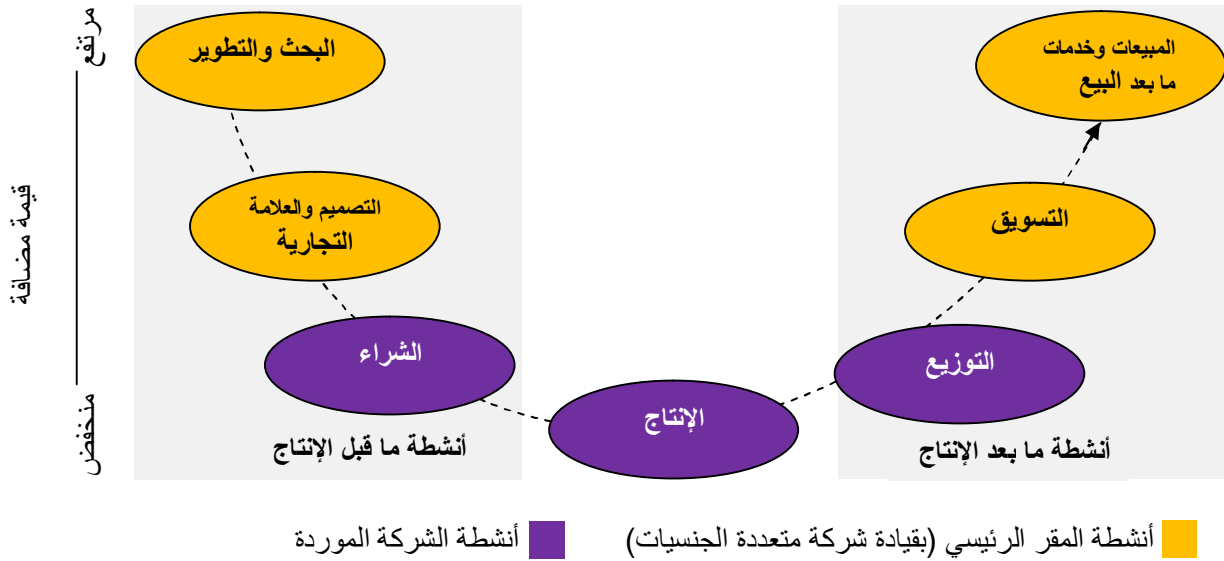
ت- يجب أن تستخدم دولة واحدة على الأقل مدخلات مستوردة في مرحلتها من عملية الإنتاج، ويجب تصدير بعض الناتج.

¹ منى أبو العطا حليم، مرجع سابق، ص108.

² Heba Elsayed Tolba, **The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade**, Proceedings of the Second Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Banking, (ME15Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7 , Dubai-UAE, 22-24 May, 2015 Paper ID: D526, P06

ويُوضّح الشكل الموالي منحى الابتسامة الذي يَن المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية وأنَّ خدمات ما قبل وبعد التصنيع تُسهم في الحصول على المزيد من القيمة المضافة بالكم الذي يفوق التصنيع ذاته والذي تُركّز عليه دول عديدة.

الشكل رقم (1-5) : منحى الابتسامة للأنشطة ذات القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية



Source : Christine Zhenwei Qiang and other.(2021) An Investment Perspective on Global Value Chains. The World Bank .

ومن خلال الشكل يتضح أن تموضع الدولة على سلاسل القيمة يُؤثر بشكل كبير على حجم المكاسب التي يتم الحصول عليها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فهناك بعض الأنشطة مثل البحث والتطوير والتصميم أيضاً، بعض الخدمات تخلق قيمة مضافة تفوق أنشطة الإنتاج و التجميع.

رغم أنه لا يوجد إجماع على تعريف مصطلح سلسلة القيمة العالمية لأنَّ المفهوم يشمل عدداً لا يحصى من التفاعلات بين الشركات في جميع أنحاء العالم من خلال تدفقات السلع والخدمات والأشخاص والأموال والمعلومات والمعرفة¹ الجدول الموالي يسرد تعريفات بعض أكثر مقاييس سلاسل القيمة العالمية شيوعاً المستخدمة في الأدبيات.¹

¹ Christine Zhenwei Qiang and other, **An Investment Perspective on Global Value Chains**, The World Bank, 2021, P 73

الجدول (1-5): مقاييس سلاسل القيمة العالمية الأكثر الدراسة ومصادر البيانات

نوع المشاركة	التعريف
المشاركة الخلفية	تتضمن المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية استيراد المدخلات الأجنبية لإنتاج السلع والخدمات للتصدير. ويتم قياسها على أنها المحتوى الأجنبي للصادرات (القيمة المضافة الأجنبية، أو FVA).
المشاركة الأمامية	تتضمن المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية تصدير السلع والخدمات التي تصبح مدخلات في صادرات بلدان أخرى. وهي تتألف من المعاملات التي لا يتم فيها استهلاك صادرات بلد ما في البلد المستورد ولكن يتم إعادة تصديرها بدلاً من ذلك من قبل ذلك البلد كجزء من سلعة أو خدمة (القيمة المضافة غير المباشرة، أو DVA) إلى بلد ثالث.
إجمالي المشاركة	إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هو مجموع القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة غير المباشرة في التصدير إلى بلد ثالث (FVA + DVA).
كثافة سلاسل القيمة العالمية	كثافة سلاسل القيمة العالمية هي إجمالي مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية كنسبة من إجمالي تجارته. كثافة سلاسل القيمة العالمية = $(FVA + DVA) / (\text{الصادرات} + \text{الواردات})$.

Source: Christine Zhenwei Qiang and other.(2021) An Investment Perspective on Global Value Chains. The World Bank. P32

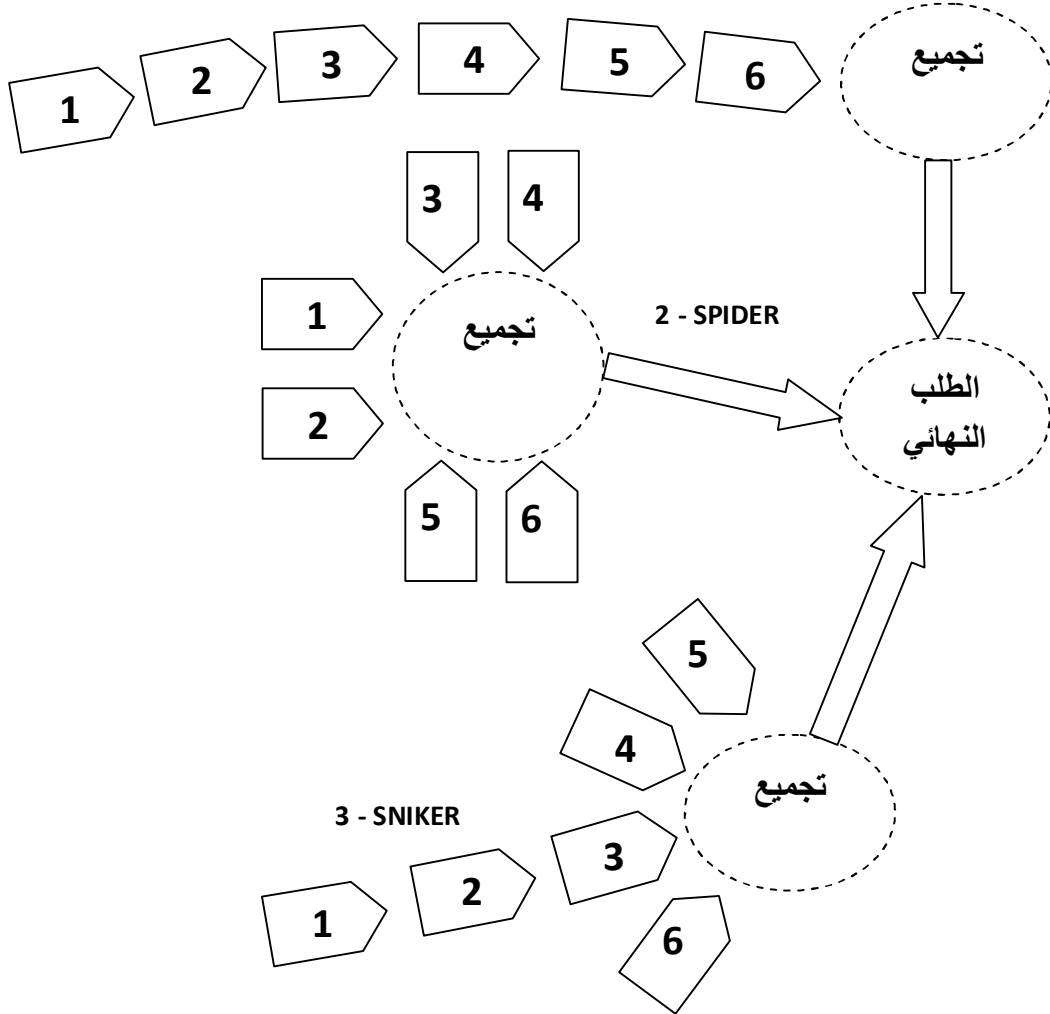
2. أشكال سلاسل القيمة العالمية:

تأخذ عمليات الإنتاج المنتشرة جغرافياً والتي تدخل ضمن أحد أنشطة سلاسل القيمة عدّة أشكال منها "الثعابين SNAKE" و "العناكب SPIDER"، يشير "الثعبان" إلى السلع التي تتحرك في تسلسل من المنبع إلى المصب مع وجود قيمة مضافة في كل مرحلة، و يشير العنكبوت إلى أطراف متعددة (أجزاء ومكونات) تتجمع لتشكل منتج عن طريق عملية التجميع، وإما أن يكون هذا المنتج هو المنتج

النهائي نفسه أو مكوناً وسيطاً يدخل في إنتاج منتج آخر. و معظم شبكات الإنتاج عبارة عن مزيج معقد من الاثنين وهو الشكل الثالث من أشكال سلاسل القيمة ويطلق عليه "sniker" حيث يمكن ربط العناكب بأي جزء من الشعبان، وقد تتضمن ثعابين متعددة لتكوين عنكبوت والشكل التالي يوضح ما سبق.

الشكل (1-6) أشكال سلاسل القيمة العالمية

1- SNAKE



Source: Escaith Hubert and others, ACCUMULATING TRADE COSTS AND COMPETITIVENESS IN GLOBAL VALUE CHAINS, WTO Working Paper ERSD-2017-02, p22

3. المصطلحات المتداخلة مع سلاسل القيمة العالمية:

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان هناك تحول في المصطلحات من "سلسلة السلع العالمية" إلى "سلسلة القيمة العالمية"، يعود مفهوم المصطلح الأول إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت الفكرة الأساسية هي تتبع جميع مجموعات المدخلات والتحويلات التي تؤدي إلى "مادة استهلاكية نهائية" ووصف مجموعة مترابطة من العمليات التي تتوج بهذا العنصر. في حين جاء مصطلح سلسلة القيمة العالمية من تحليل التنظيم التجاري والصناعي باعتباره سلسلة قيمة مضافة. إن مفهوم سلسلة القيمة لا يختلفاً عن سلسلة السلع ولكنه أكثر شمولاً¹ بمعنى أنه يحاول التقاط محددات تنظيم الصناعات العالمية فضلاً عن تيار آخر أكثر حداثة التركيز على مفهوم "الشبكة" بدلاً من "السلسلة". ويسلط هذا التغيير في المصطلحات الضوء على تعقيد التفاعلات بين المنتجين العالميين إذ يجب تصور العمليات الاقتصادية من حيث الدوائر المعقدة ذات الروابط المتعددة وحلقات التغذية الراجعة بدلاً من الدوائر "البسيطة" فقط.¹

وهذه مجموعة متنوعة من المصطلحات المتداخلة فيما بينها التي تم استخدامها لوصف شبكة العلاقات المترابطة التي تشكل الاقتصاد العالمي:²

- أ- سلاسل التوريد: تسمية عامة لهيكل المدخلات والمخرجات للأنشطة ذات القيمة المضافة، بدءاً بالمواد الخام وانتهاءً بالمنتج النهائي.
- ب- شبكات الإنتاج الدولية: التركيز على شبكات الإنتاج الدولية التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسيات كـ "رواد للشبكات العالمية".
- ت- سلاسل السلع العالمية: التركيز على هيكل الحوكمة الداخلية لسلاسل التوريد (التميز بين ما يقوده المنتج وما يقوده المشتري) وعلى دور الشركات الرائدة المتنوعة في إنشاء شبكات الإنتاج والتوريد العالمية.

¹ De Backer, K, and S, Miroudot, Op, Cit, PP07.08

² Gereffi, G and others, **Introduction: Globalisation, Value Chains and Development**, IDS bulletin 32 No 3, 1-8, 2001, P03.

ث- سلاسل القيمة العالمية: ويتم التركيز بها على القيمة النسبية لتلك الأنشطة المطلوبة لنقل منتج أو خدمة من مرحلة التصميم إلى مراحل الإنتاج المختلفة (التي تنطوي على مزيج من التحول المادي ومدخلات خدمات المنتج المختلفة)، والتسليم إلى المستهلكين النهائيين وتصل أحيانا حتى إلى عمليات التدوير بعد الاستخدام.

4. المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

هناك العديد من العوامل التي تحدد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كما أنها تؤثر على نوع ودرجة الاندماج في هذه السلاسل من حيث المشاركة الخلفية أو الأمامية، ونرى أن العناصر التالية تبدو أكثر أهمية:

أ- حجم السوق ومستوى التنمية المرتفع:¹ كلما كان حجم السوق المحلية أكبر كلما انخفض حجم المشاركة الخلفية للبلد وزاد حجم المشاركة الأمامية. ومن البديهي أن البلدان ذات السوق الأكبر يمكنها الاعتماد على مجموعة أوسع من الوسطاء المحليين سواء من حيث المشتريات أو المبيعات. وفي الاقتصاديات ذات مستوى تنمية مرتفع نجد الدخل الفردي مرتفع مع زيادة حجم المشاركة الأمامية والخلفية، نتيجة ميل البلدان المتقدمة إلى زيادة وارداتها من الخارج وبيع حصة أكبر من صادراتها كمنتجات وسيطة.

ب- الموقع: يتم تنظيم نشاط سلاسل القيمة العالمية حول مراكز التصنيع الكبيرة، فكلما زادت المسافة إلى مراكز التصنيع الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، كلما انخفض الانخراط الخلفي، مما يشير إلى أن هناك قيمة إضافية للموقع بالقرب من اقتصاديات "المقر الرئيسي" الكبيرة.²

ت- الموارد المتاحة: تعتبر الموارد المتاحة حاسماً³ في تحديد التخصص الدولي (نموذج هيكر-أولين) وقد شكل أيضاً موقع البلدان في سلاسل القيمة العالمية. إن وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما مثل النحاس وخام الحديد ترتبط بطبيعة الحال بالتكامل المتقدم لسلاسل القيمة العالمية، وذلك

¹ جديدي سميحة، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة 1995-2018، (أطروحة دكتوراه. جامعة حمه لخضر. الوادي. الجزائر، 2019)، ص14

² Kowalski, P, and others, **Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies**, OECD Trade Policy Papers, No, 179, OECD Publishing, Paris, 2015, P08

لارتباطها بمجموعة متنوعة من عمليات الإنتاج اللاحقة التي تعبر عادة عدة حدود. كما تعتبر العمالة من ضمن الموارد المتاحة في البلد، وغالباً ما تكون العمالة المنخفضة المهارة في البلدان ذات الدخل المنخفض بمثابة نقطة دخول إلى مراحل الإنتاج اللاحقة المرتبطة بمحتوى عالٍ من المدخلات المستوردة في صادرات البلد (مشاركة عالية في سلاسل القيمة العالمية الخلفية) وصادرات السلع النهائية (مشاركة منخفضة في سلاسل القيمة العالمية الأمامية).¹

ث- الانفتاح على التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي: إن القيود المفروضة على الواردات تثبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لأنها تجعل من الصعب على الشركات ممارسة المشتريات لتفعل الآلة ونقل من الحافز للتصدير. ويعزز الانفتاح على الاستثمار المباشر الأجنبي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بين الشركات لأنه في بيئة الاستثمار المباشر الأجنبي المفتوحة تنجذب الشركات المتعددة الجنسيات إلى القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي وبناء سلاسل القيمة العالمية.²

ج- الخدمات اللوجستية: وتشير التقديرات إلى أن أداء الخدمات اللوجستية بما في ذلك تيسير التجارة وحماية الملكية الفكرية وجودة البنية التحتية، فضلاً عن جودة المؤسسات، سيكون لها تأثيرات قوية على تكامل سلاسل القيمة العالمية.³

ح- العوامل الاقتصادية الكلية: يمكن للعوامل الاقتصادية الكلية وخاصة تلك المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية أن تلعب دوراً في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. إن درجة التطور المالي للدول تشكل مصدرًا للميزة النسبية، ولكن لا يزال هناك فهم محدود لما إذا كانت العوامل المالية تؤثر على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.⁴

ثانياً: نماذج سلاسل القيمة العالمية:

تختلف سلاسل القيمة على حسب تفرعها وامتدادها ولذلك يمكن تقسيمها إلى:

¹ Ana Fernandes and others, **Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-Country Evidence**, CESifo Working Paper No 8270, 1-40, 2020, P06

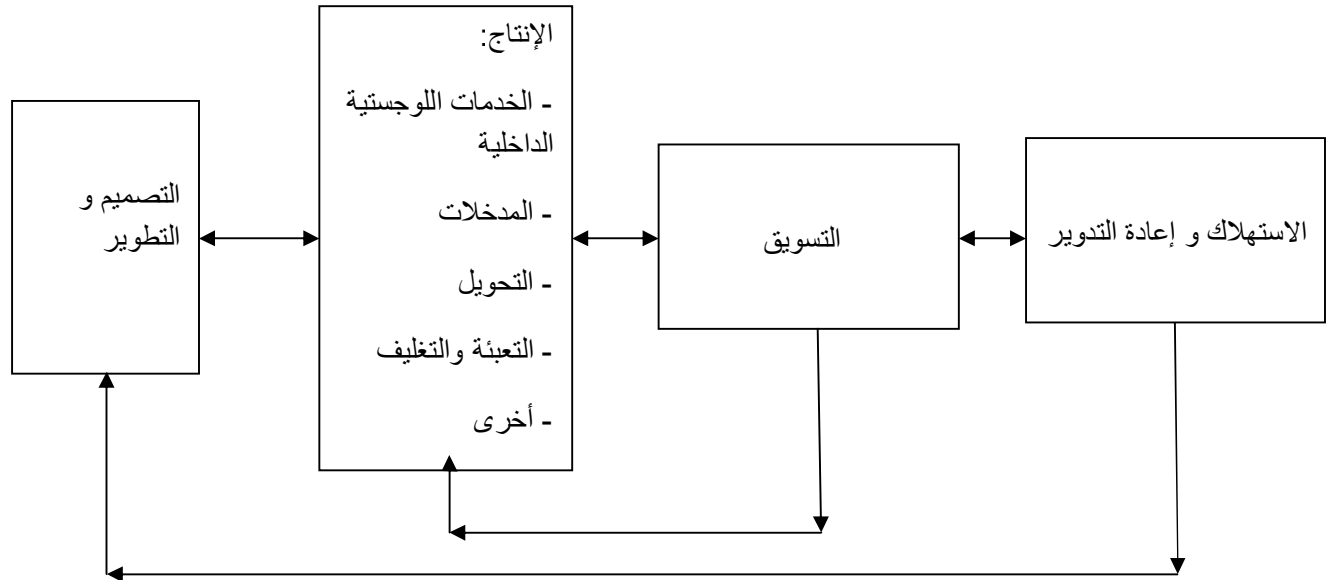
² Shujiro Urata, Youngmin Baek, **The Determinants of Participation in Global Value Chains: A Cross-Country, Firm-Level Analysis**, ADBI Working Paper Series No 1116, 2020, P11

³ Kowalski, P, and others, Op, Cit, P08

⁴ Ana Fernandes and others, Op, Cit, P10

1. سلسلة القيمة البسيطة: تصف سلسلة القيمة البسيطة النطاق الكامل للأنشطة المطلوبة لجلب منتج أو خدمة من مرحلة التصميم، عبر مراحل الإنتاج المختلفة (التي تنطوي على مزيج من التحول المادي ومدخلات خدمات المنتج المختلفة)، والتسليم إلى المستهلكين النهائيين، والتخلص النهائي بعد الاستخدام. كما أن الإنتاج في حد ذاته ليس سوى واحد من عدد من الروابط ذات القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك هناك نطاقات من الأنشطة داخل كل حلقة من السلسلة. وعلى الرغم من تصويره غالباً على أنها سلسلة رأسية فإن الروابط داخل السلسلة غالباً ما تكون ذات طبيعة ثنائية الاتجاه. على سبيل المثال لا تؤثر وكالات التصميم المتخصصة على طبيعة عملية الإنتاج والتسويق فحسب بل تتأثر بدورها بالقيود في هذه الروابط اللاحقة في السلسلة.¹

الشكل (1-7): سلسلة قيمة بسيطة



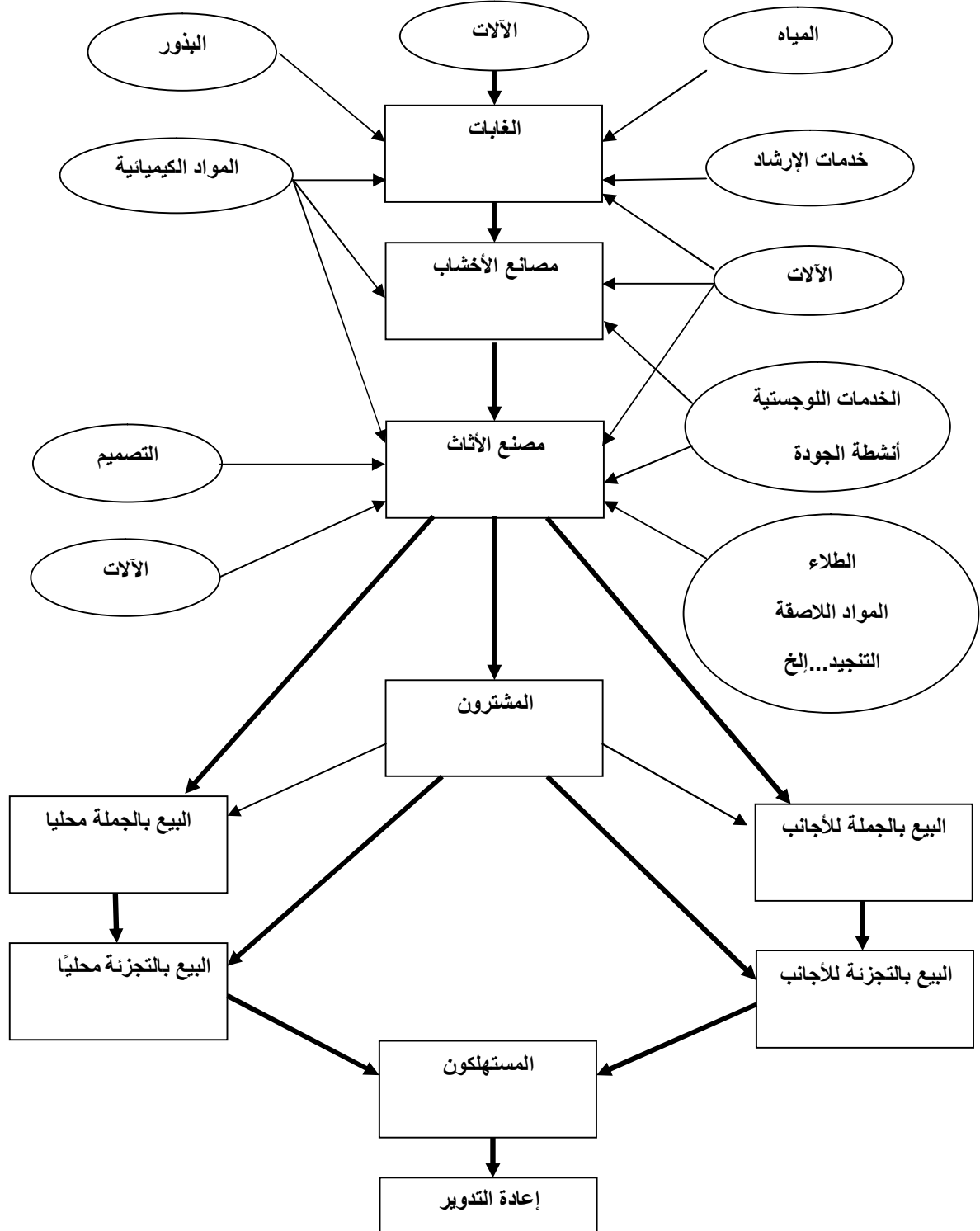
Source: Kaplinsky, Mike Morris.(2001). A Handbook for Value. p04

2. سلسلة القيمة الممتدة: في هذا النموذج تكون سلاسل القيمة أكثر تعقيداً من سلسلة القيمة البسيطة. حيث تميل السلسلة إلى أن تكون بها أكثر عدد من الروابط. ولنأخذ على سبيل المثال حالة صناعة الأثاث وهذا ينطوي على توفير مدخلات البذور والمواد الكيميائية والمعدات والمياه لقطاع الغابات. وتنتقل جذوع الأشجار المقطوعة إلى قطاع مصانع الأخشاب الذي يحصل على مدخلاته الأساسية من قطاع الآلات. ومن هناك تنتقل الأخشاب المنشورة إلى صناعي الأثاث الذين يحصلون

¹ Kaplinsky, R, and Morris, M, **A Handbook for Value Chain Research**. Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, UK, <https://www.researchgate.net/publication/42791981,2001, P04>

بدورهم على مدخلات من صناعات الآلات والمواد اللاصقة والدهانات، كما يستعينون بمهارات التصميم والعلامات التجارية من قطاع الخدمات. واعتمادا على السوق التي يتم تقديم الخدمة إليها يمر الأثاث بعد ذلك بمراحل وسيطة مختلفة حتى يصل إلى العميل النهائي، الذي يرسله بعد الاستخدام لإعادة تدويره.¹

الشكل (8-1): سلسلة قيمة ممتدة (حالة صناعة الأثاث)



¹ cio-wiki, https://cio-wiki.org/wiki/Value_Chain#cite_note-4, (accessed 16/08/2024)

كما يوجد من قام بتقسيم السلاسل العالمية من أمثال (Gary Gereffi) بحسب درجة الإنتفاع من الإنتاج ووجود السلعة إلى نوعين:

1. السلاسل التي يسيطر عليها المشترون: في هذا النوع يكون المشترون الكبار هم الجهات الفاعلة المحركة في إنشاء سلسلة القيمة. من خلال التدخل في العمليات الإنتاجية والرقابة عليها وتحديد المواصفات الإنتاجية والسياسات التسويقية لتحديد المستهلك المستهدف وبالتالي فهي "شركات تصنيع بدون مصانع". وهذه السلاسل عادة ما تستخدم في الصناعات كثيفة العمالة ومناسبة أكثر للدول النامية، مثل صناعات الأحذية والمنسوجات وغيرها. ويكتفي المنتجون في هذا النوع من السلاسل بالحفاظ على العلامات التجارية لمنتجاتهم من خلال حماية الملكية الفكرية وتزايد نشاط البحوث والتطوير.¹

2. السلاسل التي يسيطر عليها المنتجون: في سلاسل القيمة التي يقودها المنتجون يتحكم هؤلاء المنتجون الرئيسيون في السلسلة في التقنيات الأساسية والتي تشكل أهمية بالغة لتحديد المواقع في السوق النهائية. وهم ينسقون سلاسل القيمة ويتحملون المسؤولية عن دعم جهود الكفاءة التي يبذلها موردوهم وعملآؤهم. هذه السلاسل نموذجية للصناعات المتوسطة والعالية التقنية مثل السيارات والإلكترونيات والاتصالات.²

ثالثاً: سمات الاقتصاد العالمي في ظل انتشار سلاسل القيمة العالمية:

تشمل سلاسل القيمة العالمية عددًا لا يحصى من العلاقات بين الشركات والنطاق الكامل للأنشطة المطلوبة لجلب منتج أو خدمة من التصميم إلى الاستخدام النهائي. يتم إدارة هذه الأنشطة وتنسيقها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا وتدفقات المعلومات والسياسات التجارية للدول. هذه العلاقات تركت سمات واضحة على الاقتصاد العالمي من بينها:

1. الترابط المتزايد بين الاقتصادات: ساهمت العولمة من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في تغيير عملية الإنتاج الصناعي العالمي، فأصبحت عملية التصنيع عملية دولية مترابطة بدءاً من التصميم إلى غاية التسليم النهائي للمستهلك وحتى خدمات ما بعد البيع وإعادة التدوير. وغيرت

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2005)، ص 45

² UNIDO, Global Value Chains and Development, 1-114, 2015, P40

العولمة من تأثير أدوات السياسات التجارية التقليدية، التي تراجعت أهميتها النسبية كوسيلة للتأثير على حجم واتجاه تدفقات التجارة، الأمر الذي دفع بالحكومات بتحويل أولوياتها بعيداً عن سياسات إحلال الواردات لصالح السياسات الهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، مما ساهم في زيادة الاتفاقات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من التكامل على المستوى المتعدد الأطراف.¹

2. **محركات جديدة للأداء الاقتصادي:** في سلاسل القيمة العالمية تعتمد التجارة والنمو على المصادر الفعالة للمدخلات من الخارج، فضلاً عن الوصول إلى المنتجين النهائيين والمستهلكين في الخارج. إذ أن تجزئة الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية هي وسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتؤثر سلاسل القيمة العالميّة¹ على سوق العمل وخاصة من خلال التأثير على الطلب على مجموعات المهارات المختلفة.²

3. **تخصص الشركات والدول في المهام والوظائف التجارية:** بفضل ثورة سلاسل القيمة العالمية التي تقودها في المقام الأول الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة في سعيها إلى تحقيق الكفاءة، فقد أدت إلى زيادة التخصص على مستوى المهام ووظائف الأعمال. وتعتمد الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بشكل متزايد على قاعدة المعرفة والموارد وعوامل الإنتاج الدولية بدلاً من الوطنية. ونتيجة لذلك أصبح النشاط الاقتصادي أكثر ترابطاً وتعقيداً. وربما أدى فصل المهام والوظائف التجارية إلى فتح فرص أمام رواد الأعمال والعمال في البلدان النامية للمشاركة في الاقتصاد العالمي دون الحاجة إلى تطوير منتج كامل أو سلسلة قيمة والاستفادة من المعرفة الأجنبية والتعلم من خلال الممارسة.³

4. **دور شبكات المشترين والمنتجين العالميين:** في سلاسل القيمة العالمية تتحكم الشركات وتنسق الأنشطة في شبكات المشترين والمنتجين، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً مركزياً في ذلك.⁴

¹ بركان أنيسة، دراج عفيفة، سلاسل القيمة العالمية و انعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد

13، العدد 2/2022، ص ص148-167، 2022، ص153

² Heba Elsayed Tolba, Op, Cit, P05

³ Kowalski, P, and others, Op, Cit, P11

⁴ René A, Hernández and other, **Global value chains and world trade**, (Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC) Santiago, 2014), P44

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل تم استعراض الآثار والروابط المشتركة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعمليات الإنتاج الدولية، مع التركيز على عدة جوانب محورية. بدايةً تم توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأشكاله المختلفة، ثم تم تحليل تداعيات هذه الاستثمارات على الدول المضيفة وذلك على المستويين الكلي والجزئي، حيث تساهم هذه الاستثمارات في تنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار، ولكن قد تحمل أيضاً تحديات تتعلق بالاعتماد على رأس المال الأجنبي وتأثيره على السوق المحلية.

كما تم التطرق إلى تطور نظرة الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تغيرت هذه النظرة من التحفظ إلى الترحاب مع مرور الزمن، نتيجة للفوائد الاقتصادية التي قد تنجم عن تلك الاستثمارات، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية. وناقش هذا الفصل كذلك منافع ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر على كلا البلدين المضيف والبلد الأم، مع التركيز على العوامل التي تحدد نجاح أو فشل هذه الاستثمارات. وبعدها أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة ظاهرة عالمية حيث صارت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على حدٍ سواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، سعينا في هذا الفصل لتقديم أهم الاتجاهات المعاصرة لهذه التدفقات وتطورها.

علاوة على ذلك تم تناول مظاهر تدويل عمليات الإنتاج الصناعي، في إشارة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات في هذا السياق، وكذلك تأثير الاندماج في سلاسل القيمة العالمية حيث تعمل الشركات عبر الحدود لتحقيق كفاءة أكبر من خلال تقسيم عمليات الإنتاج بين عدة دول. وتم التأكيد على أهمية هذه الروابط في تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان.

الفصل الثاني:

قياس تأثير استقطاب الاستثمار
الأجنبي المباشر على تدويل عملية
الإنتاج الصناعي في دول شرق
وجنوب آسيا

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم التركيز على بناء النموذج القياسي الذي يمثل الإطار الكمي لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف البحث. وفي البداية سيكون عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، كما سيتم التطرق إلى الاقتصاديات محل الدراسة باعتبارها تمثيلاً واقعياً للبيئة التي تُمارس فيها الأنشطة المرتبطة بتدويل عمليات الإنتاج الصناعي، وذلك في ظل المتغيرات التفسيرية المقترحة، والتي تم اختيارها اعتماداً على الأدبيات والدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية.

كما سنقوم بعرض المنهجية المعتمدة في التقدير من خلال توضيح الطرق والاختبارات القياسية المستخدمة في دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، وفي الأخير سيتم عرض النتائج التجريبية التي تم التوصل إليها، متبوعة بتحليلها وتفسيرها بما يساهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة والتحقق من فرضياتها.

المبحث الأول: الدراسات السابقة تحليل منهجي في ضوء متغيرات البحث

إن بعض التطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي مثل الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميق تحرير التجارة فضلا عن بعض التطورات السياسية الأخيرة، تعمل على توسيع نطاق العولمة من خلال التفتت التدريجي لعمليات الإنتاج عبر البلدان. وفي الوقت الحاضر تتألف معظم المنتجات من تصميمات ومكونات مختلفة ينتجها العديد من الموردين (الشركات) الذين يعملون في بلدان مختلفة، مما يخلق شبكات الإنتاج العالمية. كل هذه التطورات دفعت المنظمات الدولية المتخصصة ومراكز البحث والباحثين على القيام بالمزيد من البحوث في موضوع تدويل عمليات الإنتاج وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا التوسع والانتشار. حيث ظهرت عديد الدراسات التي عالجت ذلك في الفترة الأخيرة، منها ما كان متقاطعا مع إشكالية الدراسة الحالية. وبما أن أساس البحث العلمي الاعتماد على الجهود السابقة خصصنا هذا المبحث لدراسة وتحليل الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الدراسات السابقة هي أحد الأجزاء الأساسية في أي بحث علمي، حيث تعتبر مرجعية أساسية لفهم تطور الموضوع وتحديد الاتجاهات الحالية في مجاله. ونحاول في هذا العنصر عرض وتحليل جملة من الدراسات التي كانت متقاربة مع دراستنا في معالجة موضوع الدراسة.

1. دراسة Shaoyuan Wang وآخرون¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على القيمة المضافة المحلية في الصادرات لسبع دول في أمريكا اللاتينية مع التركيز على الدور الذي تلعبه المدخلات الوسيطة الأجنبية. وتم استخدام نماذج بيانات البائل (1995-2016) مع نموذج التأثيرات الثابتة. وكانت الدراسة قد ركزت على ثلاث قطاعات وهي الزراعة، التصنيع والخدمات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

¹ Shaoyuan Wang and others, *Foreign Inputs and Changes in Domestic Value Added Exports: Empirical Evidence from Latin American Countries*, International Journal of Economics and Financial Issues, 2019.

- تؤكد النتائج الدور المهم للقيمة المضافة الأجنبية في الصادرات المتضمنة في الواردات من السلع الوسيطة في التغيرات الإيجابية في القيمة المضافة المحلية في الصادرات، مما يعزز فكرة أن أداء الصادرات المحلية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستيراد.

- أثبت التحليل القطاعي لالتقاط الاختلافات عبر محددات التغيرات في القيمة المضافة المحلية في الصادرات عبر أربعة قطاعات عريضة: الزراعة والتصنيع والتعدين والخدمات، أن القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات هي عامل مهم مشترك في التغيرات الإيجابية في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في جميع القطاعات باستثناء قطاع التعدين. ولا يوجد تأثير كبير للقيمة المضافة الأجنبية على التغيرات في القيمة المضافة المحلية في الصادرات في قطاع التعدين.

2. دراسة Biswajit Banerjee و Juraj Zeman¹:

تناول هذا البحث دراسة العوامل التي تؤثر على المقاييس المختلفة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لعينة البلدان المدرجة في قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD). واشتملت على المؤشرات الأكثر شيوعاً، نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات، ومؤشر الارتباط الخلفي، ومؤشر الارتباط الأمامي، ومعدل المشاركة الإجمالي في سلاسل القيمة العالمية، ومؤشر موقف سلاسل القيمة العالمية وذلك باستخدام تحليل الانحدار ذي التأثير الثابت أحادي الاتجاه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تشير الأدلة إلى أن حجم الدولة وانفتاحها على الاستثمار الأجنبي الداخلي من العوامل المهمة التي تحدد مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فالدول الأصغر حجمياً لديها نسبة أقل من القيمة المضافة، وروابط خلفي أقوى، وأكثر تكاملاً في سلاسل القيمة العالمية.
- تشير الأدلة إلى أنه كلما كان حجم الاقتصاد أكبر، كلما زادت حصة القيمة المضافة المحلية في الصادرات الإجمالية (نسبة القيمة المضافة المحلية) وانخفض محتوى القيمة المضافة الأجنبية في

¹ Biswajit Banerjee & Juraj Zeman, **Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-country Analysis**, NBS Working paper 1/2020.

الصادرات (الارتباط الخلفي). وعلى الرغم من وجود ارتباط إيجابي قوي بين نسبة القيمة المضافة المحلية والارتباط الأمامي، فلا يوجد دليل على وجود ارتباط كبير بين حجم الاقتصاد والارتباط الأمامي.

- تشير الأدلة إلى أن حجم الدولة وانفتاحها على الاستثمار المباشر الأجنبي الداخل من العوامل المهمة التي تحدد مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فالدول الأصغر حجمًا لديها نسبة أقل من القيمة المضافة، وارتباط خلفي أقوى، وأكثر تكاملاً في سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار المباشر الأجنبي الداخل هو قوة دافعة مهمة لتحقيق المزيد من التكامل في سلاسل القيمة العالمية.

- وجود علاقة إيجابية مهمة بين سعر الصرف الحقيقي ونسبة القيمة المضافة. وهذا في الأساس مظهر من مظاهر مرونة سعر الصرف للقيمة المضافة المحلية في الصادرات التي تكون أصغر من مرونة سعر الصرف للصادرات الإجمالية. وتشير نتائج الانحدار أيضاً إلى أن سعر الصرف الحقيقي الأكثر تقديرًا يعيق التكامل في سلاسل القيمة العالمية.

- تكون نسبة القيمة المضافة الأجنبية والارتباط الأمامي أقل والارتباط الخلفي أعلى بالنسبة لصادرات التصنيع عالية التقنية مقارنة بصادرات مجموعات صناعية أخرى. وهذا يشير إلى أن صادرات التصنيع عَالِيَة التَّكْنِيَّة تتمتع بدرجة أعلى من التخصص الرأسي وموقع أكثر انخفاضاً في سلسلة التوريد.

3. دراسة Victor Kummritz وآخرون¹:

استهدفت هذه الدراسة تكامل سلسلة القيمة العالمية أو جودة وظروف عوامل المدخلات والمخرجات وذلك باستخدام مجموعتين من البيانات الخاصة بالبلدان النامية والصناعية على المستوى القطاعي لربط المشاركة في سلسلة القيمة العالمية كمشتري وبائع بالقيمة المضافة المحلية. المجموعة الأولى مكونة من 61 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تغطي الأعوام 1995 و2000 و2005 و2008-2011 والمجموعة الثانية مكونة من 40 دولة مستخرجة من جداول المدخلات والمخرجات العالمية والبيانات الأساسية WIOD والتي تغطي الفترة 1995-2011. ولتحديد تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاد المحلي واختبار ما إذا كانت البلدان قد نجحت في الترقية الاقتصادية تم

¹ Victor Kummritz and others, **Economic Upgrading through Global Value Chain Participation: Which Policies Increase the Value Added Gains?**, Policy Research Working Paper 8007, Trade and Competitiveness Global Practice Group, March 2017.

تقدير نموذج قياسي للتأثيرات الثابتة. كما استخدم مستوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVA) كمقياس للترقية الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- عند التركيز على تكامل سلاسل القيمة العالمية فإن نتائج العينة الكاملة المكونة من 61 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تغطي الأعوام 1995 و 2000 و 2005 و 2008-2011 والعينة الثانية المكونة من 40 دولة المستخرجة من جداول المدخلات والمخرجات العالمية والبيانات الأساسية WIOD والتي تغطي الفترة 1995-2011 تظهر أن عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال تعمل على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات بشكل كبير.
- تؤكد النتائج القياسية الاقتصادية أن تكامل سلاسل القيمة العالمية سواء كمشتري أو بائع يزيد من القيمة المضافة المحلية في الصادرات. ومن المثير للاهتمام أن النتائج تشير إلى أن الاندماج كبائع (روابط أمامية) في سلاسل القيمة العالمية يساهم بشكل أقوى في الارتقاء الاقتصادي من كونه مشترياً¹ (روابط خلفية) فقط.
- العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط الأعلى تتمتع بمستويات أعلى من تكامل سلاسل القيمة العالمية.

4. دراسة Liudmila Chikhun و Igor Romanov¹:

تناولت هذه الورقة البحثية العوامل الاقتصادية والمؤسسية الرئيسية التي تحدد مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، ولتقييم تأثير عدد من العوامل على القيمة الأجنبية المضافة في صادرات البلدان النامية. و استخدمت هذه الدراسة بيانات من 84 دولة نامية للفترة 1999-2018 مستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وقاعدة بيانات سلسلة القيمة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNCTAD. و تم استخدام نموذج إقتصادي قياسي متمثل في نماذج بيانات البائل (1999-2018).

¹ Liudmila Chikhun, Igor Romanov, **Factors determining participation of developing countries in global value chains**, BRICS Journal of Economics, 4(2), 225-242. <https://doi.org/10.3897/brics-econ.4.e101915>, 2023.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود تأثير ديناميكي إيجابي لحجم الاستثمار المباشر الأجنبي الخارج ودرجة انفتاح الاقتصاد على مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية.
- البلدان النامية ذات الدخل الفردي الأعلى، والصناعات التحويلية الأكثر تطوراً، والاقتصاد الأكثر انفتاحاً، والعبء الإداري الأقل على قطاع الأعمال، وتلك المنخرطة بنشاط في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، تظهر مشاركة خلفية أعلى في سلاسل القيمة العالمية.
- تحرير التجارة والاستثمارات في الإنتاج الأجنبي يعززان مواقع البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية على المدى الطويل.

5. دراسة Amat Adarov و Robert Stehrer¹:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن ديناميكيات رأس المال وبنيته على تشكيل سلاسل القيمة العالمية (GVC) على المستوى الوطني والقطاعي بناءً على عينة من البلدان الأوروبية خلال الفترة 2000-2014 باستخدام نموذج الاستجابة الكسرية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ملائم بشكل خاص لتشكيل روابط سلاسل القيمة العالمية الخلفية.
- يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج مشاركة سلاسل القيمة العالمية الأمامية، وخاصة في قطاعات التصنيع عالية التقنية.

¹ Adarov, A. & Stehrer, R, **Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains**, The World Economy, doi:10.1111/twec.13160, 2021.

6. دراسة **Antonia Lopez Villavicencio** وآخرون¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض التأثيرات الكلية المستمدة من مشاركة دول الاتحاد الأوروبي في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية خلال الفترة 1990-2018. واستندت استراتيجية الدراسة إلى طريقة الإسقاط المحلي *the local projection method* لتوثيق الاستجابة الديناميكية للنتائج الكلية لمشاركة سلاسل القيمة العالمية بشكل مرّن.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تخلف تأثيراً سلبياً متزامناً على الحساب الجاري.

- تلغى الأكثر تأثراً هو البطالة: فالتأثير المتزامن إيجابي، أي أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تزيد من البطالة.

- الزيادة في المشاركة الخلفية لها تأثير إيجابي وهام على الناتج المحلي الإجمالي بعد فترتين، وتأثير سلبي واضح على البطالة وتأثير سلبي على الحساب الجاري.

- صدمة المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية تثير استجابة سلبية على الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في معدل البطالة وتحسن في الحساب الجاري.

- تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على الأداء الاقتصادي يعتمد بشكل حاسم على موقف الدولة في عملية الإلج. ويمكن للدول أن تحقق نتائج مختلفة جداً من حيث الناتج والبطالة والتوازن الخارجي اعتماداً على موقفها ودرجة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

¹ Antonia Lopez Villavicencio and other, *Macroeconomic effects of EU value chain participation*, hal-04159742, 2021.

7. دراسة Javier Lopez Gonzalez¹:

ناقشت هذه الورقة كيف يمكن للدول استخدام القيمة المضافة الأجنبية لتعزيز أداء صادراتها المحلية. وركزت على منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا المشمولة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة TiVA، والتي انخرطت في عملية تكامل إقليمي وشهدت نمو بشكل كبير من حيث المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. كما ناقشت الورقة كيف يمكن لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا الاستفادة من السياسات المختلفة من أجل تحقيق أقصى استفادة من سلاسل القيمة العالمية. وكانت فترة الدراسة من 1995 إلى 2011. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في تحليل وعرض بيانات قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة TiVA.

وقد لخصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- إن الاستخدام المتزايد للقيمة المضافة الأجنبية في إنتاج الصادرات هو أحد أهم العوامل المحددة للتغيرات الإيجابية في القيمة المضافة المحلية والعمالة في الصادرات. وبالتالي فإن القيمة المضافة الأجنبية هي مكمل مرغوب فيه للأداء الصادرات المحلية وليس بديلاً عنه.
- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون محركاً لخلق فرص العمل، إذ نمت على مستوى العالم الوظائف المرتبطة بإنتاج الصادرات بأكثر من ضعف سرعة نمو الوظائف الإجمالية في الفترة من 1995 إلى 2011.
- نمت الوظائف في سلاسل القيمة العالمية الأمامية (الوظائف المحلية المرتبطة بإنتاج المنتجات الوسيطة المتداولة ضمن سلاسل القيمة) بمعدل أسرع بست مرات، حيث منطقة الآسيان وفرت 17% من الوظائف في سلاسل القيمة العالمية الأمامية في عام 2011.
- أهمية السياسات المختلفة التي يتم تبنيها كالانفتاح على الاستثمار الذي يرتبط بأداء أفضل من حيث التغيرات الإيجابية في حجم القيمة المضافة المحلية المتجسدة في الصادرات في اقتصاديات رابطة دول جنوب شرق آسيا، وخاصة في قطاعي التصنيع والخدمات.

¹ Javier Lopez-Gonzalez, *Using Foreign Factors to Enhance Domestic Export Performance: A Focus On Southeast Asia*, OECD Trade Policy Papers, No, 191, OECD Publishing, Paris, 2016.

8. دراسة Magdalena Olczyk و Aleksandra Kordalska¹:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم تأثير المحددات المختارة (إنتاجية العمل، التخصص الرأسي والذي يوصف بالمكون الأجنبي في الصادرات الإجمالية، كثافة رأس المال، جودة الحوكمة، الطلب الأجنبي) على كل من الصادرات من حيث القيمة المضافة والصادرات من حيث القيمة الإجمالية لسبعة اقتصاديات في أوروبا الوسطى والشرقية، استناداً إلى قطاعاً فرعياً للتصنيع وللفترة 1995-2011. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع التركيز على استخدام الرسومات البيانية لتوضيح البيانات واستخلاص النتائج.

وقد خُصصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تأثير المحددات الرئيسية (باستثناء التخصص الرأسي) متشابه إلى حد كبير عندما يتم قياس الصادرات من حيث القيمة المضافة أو من حيث القيمة الإجمالية.
- يؤثر التخصص الرأسي على أداء التصدير بطريقة إيجابية. وهذا يعني أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تجلب فوائد للاقتصاديات في شكل نمو الصادرات.
- العامل الأكثر أهمية والذي يؤثر على مؤشر الصادرات هو إنتاجية العمل*. فإن النمو في إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة الصادرات/القيمة المضافة المحلية من 0.44% إلى 0.76%.
- تشير النتائج إلى تأثير أكبر لإنتاجية العمالة والموظفين ذوي المهارات العالية على توليد القيمة المضافة المحلية في قطاع التصنيع.
- معامل رأس المال له تأثير سلبي على الظاهرة التي تم تحليلها. وهذا يشير إلى أن قطاعات التصنيع في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لا تحقق مزايا نسبية ذات طبيعة كثيفة رأس المال.

¹ Olczyk, M. & Kordalska, A. **Gross Exports versus Value Added Exports: Determinants and Policy Implications for Manufacturing Sectors in Selected CEE Countries.** SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.2892532, 2016.

* إنتاجية القوى العاملة هي كمية السلع والخدمات التي تنتجها مجموعة من العمال في فترة زمنية معينة. وهو أحد أنواع الإنتاجية العديدة التي يقيسها الاقتصاديون إنتاجية القوى العاملة، التي يشار إليها غالباً باسم إنتاجية العمالة، هي مقياس لمنظمة أو شركة أو عملية أو صناعة أو بلد.

9. دراسة Kailan Tian وآخرون¹:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم تأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الصناعي*. وتم استخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD) (إصدار 2013) كمصدر أساسي للبيانات. الذي يغطي 35 قطاعاً لـ 40 دولة في العالم بما في ذلك معظم الدول المتقدمة وكذلك الاقتصاديات الناشئة الرئيسية مثل دول أوروبا الشرقية و"البريك" (البرازيل وروسيا والهند والصين). وباستخدام بيانات البائل من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية تم فحص تأثيرات المشاركة الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة العالمية على ثلاثة أبعاد للارتقاء الصناعي (ترقية العمليات والمنتجات والمهارات) للفترة 1995-2009.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- يوجد تأثير إيجابي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على ترقية المنتجات والمهارات. وتنطبق هذه النتيجة على المشاركة الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية وعلى البلدان المتقدمة والنامية.
- المشاركة الخلفية لها تأثير كبير وإيجابي على ترقية العمليات ، في حين أن تأثير المشاركة الأمامية سلبي وغير ذي دلالة إحصائية.
- المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية توفر المزيد من فرص الترقية للدول النامية لأنها تمكن الدولة الأقل نمواً من استيراد المدخلات المتطورة. في المقابل فإن المشاركة الأمامية لها مستوى أعلى من تأثير الترقية على الدول المتقدمة.

¹ Tian, K, Dietzenbacher, E, & Jong-A-Pin, R, **Global value chain participation and its impact on industrial upgrading**, World Economy(5)45, 1385-1362 , <https://doi.org/10.1111/twec13209>, 2022.

* إن الارتقاء الصناعي هو عملية متعددة الأوجه تتضمن تحويل الاقتصاد من القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ولا يقتصر هذا التحول على التحول من المخرجات الزراعية إلى التصنيع الصناعي فحسب، بل إنه ينطوي على تعزيز شامل للقدرات الصناعية لأي دولة، بما في ذلك التكنولوجيا والعمليات وجودة المنتج ورأس المال البشري.

10. دراسة Swarnali Ahmed و آخرون¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير تشكيل سلاسل القيمة العالمية على مرونة سعر الصرف بالنسبة للصادرات. وذلك باستخدام إطار عمل يغطي 46 دولة خلال الفترة 1996-2012.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- مع زيادة تكامل البلدان في عمليات الإنتاج العالمية، فإن انخفاض قيمة العملة لا يحسن سوى جزء بسيط من قيمة صادرات السلع النهائية.
- إن مشاركة سلاسل القيمة العالمية تخفض مرونة صادرات التصنيع بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 22% في المتوسط وبنحو 30% بالنسبة للدول ذات أعلى مشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- الحرص على تحفيز الصادرات وتعزيز النمو من خلال آلية خفض قيمة العملة قد تكون أقل فعالية بالنسبة للبلدان التي لديها محتوى كبير من الواردات في الصادرات، حيث تؤثر انخفاضات قيمة العملة فقط على القيمة المضافة المحلية المجسدة في الصادرات الإجمالية.

11. دراسة Christian Buelens و Marcel Tirpák²:

تهدف هذه الورقة إلى البحث في العوامل التي تحدد مشاركة البلدان في سلاسل الإنتاج الدولية، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تشكيل المستثمرين الأجانب لهيكل صادرات البلدان المضيفة ودرجة مشاركتهم في سلاسل القيمة العالمية. من خلال بناء مجموعة بيانات تجمع بين مقاييس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأسهم الاستثمار المباشر الأجنبي الثنائي لأربعين اقتصاداً متقدماً¹ وناشداً². وتتضمن الورقة أيضاً دراسة حالة عن دول وسط وشرق أوروبا. حيث تشكل هذه المنطقة حالة مثيرة للاهتمام لدراسة التفاعل بين مشاركة سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً

¹ Swarnali Ahmed and others, **Global value chains and the exchange rate elasticity of exports**, BE J Macroecon, 17(1): 1-24. DOI 10.1515/bejm-2015-0130, 2017.

² Buelens, C, and Tirpák, M, **Reading the Footprints: How Foreign Investors Shape Countries' Participation in Global Value Chains**. Comparative Economic Studies, 59(4), 561-584. doi:10.1057/s41294-017-0036-2, 2017.

لأنفتاحها التجاري والتدفق الهائل للاستثمار الأجنبي في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. وشملت فترة الدراسة من 2000-2011 واستخدمت الدراسة نماذج الجاذبية من أجل تحقيق أهداف البحث.

خوُصصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود علاقة إيجابية كبيرة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي والتجارة الثنائية في كل من المنتجات النهائية والوسيطة.
- مشاركة دول وسط وشرق أوروبا في سلاسل القيمة العالمية تتسم بتركيز إقليمي قوي، ومركزي على تلالاد الأوروبي، وأن أكبر القطاعات تصديرًا هي الأكثر كثافة في الاستيراد.
- المستثمرون الأجانب يلعبون دورًا نشطًا في تشكيل هيكل الصادرات في الاقتصاديات المضيفة ومشاركتهم في شبكات الإنتاج الدولية. وبالتالي فإن السياسات الرامية إلى جذب المستثمرين الأجانب تشكل وسيلة غير مباشرة لتعميق مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية.

12. دراسة Nataša Vrh¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الرئيسية وراء الاختلافات في القيمة المضافة المحلية في حصص التصدير بين دول وسط وشرق أوروبا العشرة المُنضمّة مؤخرًا للاتحاد الأوروبي والدول الخمسة عشر المُنضمّة سابقًا. ويركز التحليل على الدور الذي تلعبه الاستثمارات غير الملموسة ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال دراسة أداء التصدير على مستوى الصناعة للفترة 2000-2011 تُستخدم تحليلات الانحدار القائمة على التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار العام لفحص ما إذا كانت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المختارة تؤثر على القيمة المضافة غير الملموسة في الصادرات بشكل مختلف في كل من المجموعتين من بلدان الاتحاد الأوروبي.

¹ Vrh, N, What drives the differences in domestic value added in exports between old and new E.U. member states?, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31(1), 645-663. doi:10.1080/1331677x.2018.1438910, 2018.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تجد هذه الدراسة أن الاختلافات في حصة القيمة المضافة المحلية تعتمد على الاستثمارات في رأس المال غير الملموس، وخاصة الاستثمارات في البحث والتطوير.
- ترتبط القيمة المضافة المحلية في الصادرات بشكل إيجابي مع نفقات البحث والتطوير.
- الزيادة بنسبة 10 في المائة في استثمارات البحث والتطوير في قطاع التصنيع مع ثبات العوامل الأخرى، ترتبط بزيادة بنسبة 0.18 في المائة في القيمة المضافة المحلية في الصادرات.
- يتسبب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في انخفاض الطلب على المدخلات المحلية لكلا المجموعتين من البلدان وبالتالي يخفض القيمة المضافة المحلية في الصادرات.
- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بمجال التصنيع ارتباطاً إيجابياً بحصة القيمة المضافة الأجنبية بسبب زيادة واردات السلع الوسيطة ورأس المال المرتبطة بنقل الإنتاج إلى الخارج.

13. دراسة Chunjiao Yu و Zhechong Luo¹:

Yu, C & ,Luo, Z. (2018). **What are China's real gains within global value chains? Measuring domestic value added in China's exports of manufactures.** China Economic Review, 47, 263–273. doi:10.1016/j.chieco.2017.08.010

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مكاسب الصين من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) من حيث القيمة المضافة في الصادرات DVA والعوامل التي تؤثر على مكاسب الصين. وباستخدام القيمة المضافة المحلية في الصادرات كمقياس لمكاسب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، سعت هذه الدراسة إلى تحليل القيمة المضافة المحلية في صادرات الصين (DVA) إلى صادرات ذات قيمة مضافة وقيمة مضافة معاد إستيرادها. البيانات الأصلية المستخدمة في هذه الورقة مستمدة من WIOD (إصدار 2013) وتغطي البيانات المذكورة فيها 41 دولة ومنطقة و¹ ويتضمن أيضاً بيانات المدخلات والمخرجات لهذه البلدان والقطاعات بين عامي 1995 و2011.

¹ Yu, C and Luo, Z, **What are China's real gains within global value chains? Measuring domestic value added in China's exports of manufactures**, China Economic Review, 47, 263–273, doi:10.1016/j.chieco.2017.08.010, 2018.

د خولُصَدَ ت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- القيمة المضافة المحلية في الصادرات في الصين قد زادت تدريجياً استجابة لتعزيز الإنتاجية.
- تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على نمو القيمة المضافة المحلية في الصين.
- تؤثر مدخلات البحث والتطوير المرتبطة بالتكنولوجيا المعروفة بشكل إيجابي أيضاً على نمو القيمة المضافة المحلية في الصين بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تعزيز الإنتاجية.
- يؤثر التخصص الرأسي على نمو القيمة المضافة المحلية في الصين بشكل إيجابي من خلال تفاعلاته مع مدخلات البحث والتطوير الحقيقية في الصين.

14. دراسة Ines Kersan-Skabic¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على مؤشر المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين (دول الاتحاد الأوروبي 15 والدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي). واستخدمت هذه الدراسة طريقة العزوم المعممة (GMM). وشملت البيانات المستخدمة الفترة 1995-2011.

وقد خُصِدَ ت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أهم محركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاع المالي، وحصّة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وحصّة المنتجات التكنولوجية العالية في التصدير، ومستوى الأجور. ومع ذلك فإن مؤشرات وقوة تأثير بعض هذه المتغيرات تختلف بين المجموعتين من البلدان.
- فيما يتعلق بتأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على مشاركة سلاسل القيمة العالمية، فقد تجريب متغيرات مختلفة (المخزون أو التدفقات، أو الكثافة) وأثبتت النتائج أن متغيرات تدفقات الاستثمار المباشر

¹ Ines Kersan-Skabić, The drivers of global value chain) GVC(participation in EU member states, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 1218-1204, 32:1, DOI1331677/10.1080 :X2019.1629978, 2019.

الأجنبي أو كثافة الاستثمار المباشر الأجنبي لها تأثير إيجابي بينما مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي (الوارد أو الصادر) له تأثير ضئيل.

15. دراسة Przemyslaw Kowalski وآخرون¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تقييماً تجريبياً لمحددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVC) للبلدان على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على قياس مدى مشاركة سلاسل القيمة العالمية في البلدان في آسيا وأفريقيا/الشرق الأوسط. كما ناقشت الفوائد المترتبة على مشاركة سلاسل القيمة العالمية لهذه المناطق، من أجل تحديد السياسات التجارية والسياسات المتعلقة بالتجارة الرئيسية التي من شأنها تحسين قدرة البلد على الاندماج في هذه السلاسل. واعتمدت الدراسة في تحليلها على البيانات المتاحة للفترة 1995-2001.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- العوامل الهيكلية مثل الجغرافيا وحجم السوق ومستوى التنمية، تشكل عوامل رئيسية تحدد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- الخصائص البنيوية للدول هي العوامل الرئيسية المحددة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وأن علاقاتها بالمشاركة الأمامية والخلفية متنوعة.
- يمكن لإصلاحات سياسات التجارة والاستثمار فضلاً عن تحسين الخدمات اللوجستية والجمارك وحماية الملكية الفكرية والبنية الأساسية والمؤسسات أن تلعب أيضاً دوراً نشطاً في تعزيز المزيد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- وجود تأثيرات إيجابية لتوريد المدخلات الوسيطة المستوردة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

¹ Kowalski, P, and others, **Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies**, OECD Trade Policy Papers, No, 179, OECD Publishing, Paris, 2015

16. دراسة Bishwanath Goldar¹:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة استخدام القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات. وذلك بالجمع بين جداول المدخلات والمخرجات الوطنية (1998-1999 إلى 2007-2008) وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (WIOD) للفترة (1995-2011) من أجل تقييم محتوى القيمة المضافة الأجنبية (FVA) في صادرات الهند على المستويات الكلية والجزئية.

وقد خُصصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية وانخفاض القيمة المضافة المحلية (DVA) في إجمالي صادرات الهند خلال الفترة 1995-2011.

- يُظهر تحليل الانحدار تأثيراً إيجابياً أكبر لارتفاع القيمة المضافة الأجنبية على نمو صادرات الهند مقارنة بنمو الواردات مما يؤدي إلى مكاسب صافية كبيرة.

- كشف التحليل القائم على بيانات WIOD أن البلدان النامية ساهمت بجزء كبير من القيمة المضافة الأجنبية في صادرات الهند

- لم يتراجع محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات الهندية كثيرًا خلال الفترة 2007-2011 أظهر اتجاهًا تصاعدياً بطيئاً في محتوى القيمة المضافة المحلية.

17. دراسة Hiau Looi Kee و Heiwai Tang²:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على المستوى الجزئي لارتفاع نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى الصادرات الإجمالية في الصين. وذلك باستخدام بيانات الشركات والمعاملات الجمركية في الصين خلال الفترة 2000-2007 لقياس نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى الصادرات

¹ Goldar, B, and others, **Domestic Versus Imported Contents in Exports: The Case of India's Merchandise Trade**, Journal of South Asian Development, 15(1), 62–96. doi:10.1177/0973174120922451, 2020.

² Kee, H. L, & Tang, H, **Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China**. American Economic Review, 106(6), 1402–1436. doi:10.1257/aer.20131687, 2016.

الإجمالية مع توضيح كيف يمكن لزيادة نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات أن تفسر الاتجاه الكلي.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- إن استبدال المصدرين الفرديين للمواد المحلية بالمواد المستوردة أدى إلى زيادة المحتوى المحلي للصين في الصادرات من 65% إلى 70% في 2000-2007.
- ساهمت التخفيضات المستمرة للرسوم الجمركية التي تواجهها الشركات العاملة في المنبع وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2000 بشكل كبير في زيادة أصناف المدخلات المحلية وبالتالي انخفاض أسعارها.
- أن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي في الواقع إلى رفع القيمة المضافة المحلية للبلد من خلال الروابط بين المدخلات والمخرجات والتأثيرات غير المباشرة التي تتجاوز الصناعات المستهدفة.

18. دراسة Taguchi Hiroyuki و Lar Ni¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية الديناميكية لمشاركة سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاديات النامية الآسيوية. حيث تم في الجزء الأول دراسة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أدى بالفعل إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع التركيز على اقتصاديات رابطة أمم جنوب شرق آسيا بما في ذلك المتأخرون والسابقون في تطوراتهم الاقتصادية. ثم تم دراسة الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحليل بيانات التجارة ذات القيمة المضافة في الاقتصاديات النامية الآسيوية. ولتحقيق أهداف البحث تم دراسة العلاقة السببية الثنائية بين الاستثمار المباشر الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمار المباشر الأجنبي والصادرات من خلال بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاديات الفردية وكذلك من خلال بيانات البانل Panel لجميع اقتصاديات العينة للفترة 1984-2012.

¹ Hiroyuki, T. N, Lar, **Global-Value-Chains Participation and Industrial Upgrading in Asian Developing Economies**. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/65708/> MPRA Paper No. 65708, posted 21 Jul 2015 09:42 UTC

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- السببية الواضحة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وكذلك السببية المعاكسة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من اقتصاديات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الرغم من أن الاقتصاديات الفردية لها علاقات سببية مختلفة يعني ضمناً أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قوة دافعة للنمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية.
- العلاقة السببية الكبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد تعني ضمناً أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الداخل قد سهّل مشاركة سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاديات الآسيوية.
- مسارات التنمية لمساهمات القيمة المضافة المحلية للصادرات في الاقتصاديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت "منحنى الابتسامة". وهوما يعني ضمناً التأثيرات الديناميكية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تقلّصت مساهمات القيمة المضافة المحلية للصادرات في المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لكنها استعادت في مرحلة لاحقة مشاركة سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية.
- نقاط التحول في "منحنيات الابتسامة" اختلفت وفقاً لقطاعات التصنيع.

19. دراسة Maria – Ramona Sarbu¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة، والتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أقوى الأدلة على العولمة الاقتصادية. كما تقوم الدراسة بتحليل ديناميكيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وبحسب مجموعات الاقتصاديات في الفترة 1990-2013.

¹ Maria - Ramona Sarbu, **Globalization And Foreign Direct Investments**. CES Working Papers. Centre for European Studies. Alexandru Ioan Cuza University, vol. 7(2), pages 324-331, , August, 2015.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- كانت اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الاقتصاديات في الفترة 1990-2013 غير متماثلة ومتجهة نحو الارتفاع بشكل عام.
- وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى مستويات أعلى من تلك التي تتدفق في البلدان المتقدمة في الفترة 2006-2013، وذلك بسبب حجم الأسواق (البرازيل، والاتحاد الروسي، الهند، والصين)، والكفاءة، وانخفاض تكاليف العمالة، والإنتاج الدولي.
- كان لانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة تلك التي تقوم به الشركات العابرة للحدود الوطنية، تأثير كبير على عملية العولمة، حيث أدى تشتت أنشطة الشركات العابرة للحدود الوطنية إلى التأكيد على الترابط بين الدول ودمجها في نظام معقد من الإنتاج الدولي.

20. دراسة عرامة دلال¹:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع سلاسل القيمة العالمية وتحديات تطورها ومستقبلها في ظل الأحداث المختلفة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وخصّصَت الدراسة الجوائز لكشف العوامل المحددة لاندماجها في سلاسل القيمة العالمية وتحديد موقعها فيها. وكشف عوامل تمكين وتعظيم مكاسب الجوائز من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على المستوى الجزئي والكلي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، وشملت الدراسة الفترة 2015-2022.

وقد خُصِّصَت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- يساهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تحقيق جملة من الفوائد أهمها رفع مستوى تنمية البلدان المندمجة، وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي في شبكات الإنتاج الدولية لتلك البلدان. إضافة إلى خلق فرص عمل وتحسين نوع الوظائف الناتجة عن نقل المهارات بنقل تكنولوجيا الشركات الرائدة في مجالها.

¹ دلال عرامة ، متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، (طروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2023-2024).

- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يتطلب مراحل أولها بيئة الأعمال المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي تفتقده الجزائر.

- الجزائر مندمجة أماميا في سلاسل القيمة العالمية مدفوعة بصادراتها من المواد الخام بنسبة حوالي 90 % . في حين يبقى الاندماج الخلفي ضعيف جدا. مما يجعل مكاسب الاقتصاد الجزائري قليلة جدا من القيمة المضافة. ويظهر تموقعها على منحى ابتسامة في أدنى مستوى ضمن أنشطة المصب الصناعي المتعلقة بإنتاج وتكرير النفط، بعيدا عن أنشطة المنبع والمصب أين تتواجد أنشطة التصميم والابتكار والخدمات المالية، أي أنشطة القيمة المضافة المرتفعة.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة

في هذا العنصر سنتطرق إلى تحليل مجموعة الدراسات التي تم عرضها وذلك على أساس أهم المتغيرات ذات العلاقة بتدويل عمليات الإنتاج.

الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع

أولا: دراسات حول القيمة المضافة المحلية في الصادرات

تعتبر القيمة المضافة المحلية في الصادرات (DVA) على حسب العديد من الدراسات مؤشرا يُعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ويمثل الروابط الأمامية، وهذا ما تؤكد كل من دراسة عرامة دلال و Victor Kummritz و Tian . وعلى غرار دراسة Biswajit Banerjee و Kee فإن القيمة المضافة المحلية في الصادرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالواردات الأجنبية من حيث الجودة والتقنية العالية التي تتضمنها لتشكل منتجات نهائية أو وسيطة تحتوي على قيمة مضافة محلية وأخرى أجنبية قابلة للتصدير. وحسب Kee فإن استبدال المصدرين الفرديين للمواد المحلية بالمواد المستوردة أدى إلى زيادة المحتوى المحلي للصين في الصادرات. وكذلك تجد دراسة Yu, C أن التخصص الرأسي متمثلا في الروابط الخلفية أي المكونات المستوردة من أجل التصنيع تؤثر على نمو القيمة المضافة المحلية في الصين بشكل إيجابي من خلال التفاعلات مع مدخلات البحث والتطوير. وهو ما تؤكد دراسة Vrh, N. في حين تجد دراسة Goldar ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية وانخفاض القيمة المضافة المحلية (DVA)

في إجمالي صادرات الهند، الذي تبعه فيما بعد اتجاهًا تصاعديًا بطيئًا في محتوى القيمة المضافة المحلية.

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

العديد من الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها سواء التي اتبعت المنهج الوصفي التحليلي أو القياسي مَدَّلت فيها الاستثمار الأجنبي المباشر متغيراً مهماً في تحديد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. حيث نجد كل من دراسة Liudmila Chikhun و Biswajit Banerjee و Adarov يجتمعون على وجود تأثير ديناميكي إيجابي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح على مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية. وهناك دراسات أخرى ركزت على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر مثل دراسة Adarov وغيرها حيث كان التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إذ أظهروا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ملائم بشكل خاص لتشكيل روابط سلاسل القيمة العالمية الخلفية. ويسهل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج مشاركة سلاسل القيمة العالمية الأمامية، وخاصة في قطاعات التصنيع عالية التقنية. وفي هذا الخصوص أكد Vrh, N أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يتسبب في انخفاض الطلب على المدخلات المحلية وبالتالي يخفض القيمة المضافة المحلية في الصادرات. أما دراسة Ines قامت بتجريب متغيرات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر متمثلة في (المخزون، التدفقات والكثافة) فوجدت أن متغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي أو كثافة الاستثمار المباشر الأجنبي لها تأثير إيجابي بينما مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي سواء الوارد أو الصادر له تأثير ضعيف. وركزت دراسة Maria على اتجاهات الاستثمار الأجنبي وعلاقتها بالعولمة، وكانت اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الاقتصاديات غير متماثلة، حيث مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة أقل من مستويات الدول النامية والدول التي هي في مرحلة انتقالية. وكان لانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Maria تأثير كبير على عملية العولمة.

ثانياً: الواردات من السلع الوسيطة

إنَّ انتشار سلاسل التوريد عبر العالم ساهم في ارتفاع معدلات انتقال السلع غير المكتملة بين دول العالم وهو ما يطلق عليه "التجارة في السلع الوسيطة"، ويكون البلد المستورد لهذه السلع قد شارك في إحدى مراحل سلاسل القيمة العالمية من خلال معالجة السلع الوسيطة وإعادة تصديرها كمنتج نهائي أو كسلعة وسيطة. ونظرًا لأهمية الواردات من السلع الوسيطة في الاقتصاديات المحلية من تشغيل للصناعة وتوسع في عمليات الإنتاج أدّى بالعديد من الدراسات للبحث في مدى تأثيرها على صادرات الدول المستوردة وعلى القيمة المضافة المحلية في تلك الصادرات. وفي دراسة Yu, C حول مكاسب الصين من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) من حيث القيمة المضافة في الصادرات (DVA) أظهرت أنَّ التخصص الرأسي الذي يعبر عن المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية من خلال الواردات من السلع الوسيطة له تأثير إيجابي على نمو القيمة المضافة المحلية في الصين وهذا ما تم تأكيده في دراسة Kowalski شملت عدّة بلدان على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. وبيّنت دراسة Tian, أهمية استيراد المدخلات المتطورة في توفير المزيد من فرص الترقية للدول النامية. وبحثت دراسة Olczyk, M حول تأثير مجموعة من المتغيرات على الصادرات من حيث القيمة المضافة والصادرات من حيث القيمة الإجمالية، فكان للتخصص الرأسي أثرًا إيجابيًا على أداء التصدير. الشيء الذي يعني أنَّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تجلب فوائد للاقتصاديات في شكل نمو الصادرات. وفي المقابل نجد أنَّ دراسة Goldar, B التي ركّزت على اندماج الهند في سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة استخدام القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات توصّلت إلى ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية وانخفاض القيمة المضافة المحلية (DVA) في إجمالي صادرات الهند خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد معين هو مجموع القيم المضافة لجميع وحدات الإنتاج الناشطة في فروع الإنتاج المتنوعة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. انطلاقاً مما سبق يتبين أنَّ نمو الناتج المحلي

الإجمالي له علاقة بالقيمة المضافة المحلية، وعليه نجد أن دراسة Ines بحثت في أهم المتغيرات التي تؤثر على مؤشر المشاركة في سلسلة القيمة العالمية وكان نمو الناتج المحلي من بين أهم هذه المتغيرات.

رابعاً: العمالة

حسب دراسة Javier Lopez فإنَّ الوظائف المرتبطة بإنتاج الصادرات نمت على مستوى العالم ثرباً لكن ضعف سرعة نمو الوظائف الإجمالية وذلك خلال فترة الدراسة، وعليه توصلت إلى أنَّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون محركاً لخلق فرص العمل. وأنَّ الوظائف في سلاسل القيمة العالمية الأمامية نمت بمعدل أسرع بست مرات، حيث منطقة الآسيان وفرت 17% من الوظائف في سلاسل القيمة العالمية الأمامية في عام 2011 في حين نجد أنَّ دراسة Antonia Lopez أظهرت أنَّ زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تزيد من البطالة. حيث الزيادة في المشاركة الخلفية لها تأثير إيجابي وهام على الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير سلبي واضح على البطالة. ويمكن أن يكون لاختلاف الحدود المكانية بين الدراستين أثر على النتيجة المتوصل إليها.

خامساً: سعر الصرف

من بين الدراسات التي تطرقت إلى سعر الصرف مع سلاسل القيمة العالمية نجد دراسة Swarnali Ahmed التي سعت إلى تحليل كيفية تأثير تشكيل سلاسل القيمة العالمية على مرونة سعر الصرف بالنسبة للصادرات. والتي أثبتت أنَّه مع زيادة تكامل البلدان في عمليات الإنتاج العالمية، فإنَّ انخفاض قيمة العملة لا يحسن سوى جزء بسيط من قيمة صادرات السلع النهائية. وأنَّ الحرص على تحفيز الصادرات وتعزيز النمو من خلال آلية خفض قيمة العملة قد تكون أقل فعالية بالنسبة للبلدان التي لديها محتوى كبير من الواردات في الصادرات، حيث تؤثر انخفاضات قيمة العملة فقط على القيمة المضافة المحلية المجسدة في الصادرات الإجمالية.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي

في هذا المبحث يتم تقديم النموذج القياسي المعتمد في الدراسة وذلك بعد عرض وتحليل للاقتصاديات محل الدراسة والمتغيرات التفسيرية المناسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا. كما يتناول المبحث المنهجية القياسية المستخدمة، مع عرض الخطوات الإجرائية لتقدير النموذج والاختبارات المعتمدة للتحقق من خصائص البيانات. وفي الختام يتم تقديم النتائج المتوصل إليها وتحليلها بما يخدم أهداف الدراسة.

المطلب الأول: اقتصاديات محل الدراسة في ظل المتغيرات المختارة

تعد دول جنوب وشرق آسيا من بين الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم، حيث شهدت خلال العقود الأخيرة تحولاً هيكلياً ملحوظاً. وتتميز هذه الاقتصادات بتنوعها، إذ تشمل دولاً صناعية متقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وأخرى ناشئة مثل فيتنام وإندونيسيا، إلى جانب اقتصاديات ضخمة مثل الصين والهند. في ظل المتغيرات المختارة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الرسمي، الواردات من السلع الوسيطة، البطالة، والقيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات، يعكس تحليل هذه الاقتصاديات ديناميكياتها التجارية وقدرتها التنافسية ومدى اندماجها وتكاملها على المستويين الإقليمي والعالمي، وتسهم هذه العوامل مجتمعة في تقديم صورة شاملة للتطور الاقتصادي والتحديات التي تواجهها المنطقة خلال الفترة 1995-2020.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والمتغيرات المستخدمة

أولاً: مجتمع الدراسة. العينة ومصادر البيانات

1. مجتمع وعينة الدراسة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في مجموعة من الاقتصاديات الآسيوية، منها التي تقع في الجنوب (بنغلاديش، الهند وباكستان) واقتصاديات من شرق آسيا (الصين، هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان) واقتصاديات جنوب شرق آسيا (بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ماينمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام) مع الأخذ بعين الاعتبار توافر أهم البيانات التي تم الاعتماد عليها وهي بيانات التجارة في القيمة المضافة على مستوى قاعدة بيانات

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD.Stat)
 OECD¹ وتم تقدير أحدث هذه المؤشرات باستخدام إصدار 2023 من جداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ICIO) Inter-Country Input-Output tables التي تغطي الأعوام من 1995 إلى 2020. ويتم في هذه القاعدة توفير مجموعة من المؤشرات لـ 76 اقتصاداً. مراعين في اختيار العينة أن يكون البلد ضمن الحدود المكانية التي تشملها الدراسة إلى جانب توافر البيانات وشموليتها للفترة المدروسة.

2. مصادر البيانات

في جزء الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على مؤشرات صادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD ويتعلق الأمر بالمؤشر الذي يعبر عن الروابط الأمامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمتغير تابع وهو القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات ونرمز له بالرمز EXGR_DVA وكذلك المتغير المستقل إجمالي الواردات من السلع الوسيطة ونرمز له بالرمز IMGR_INT وتم تقدير أحدث هذه المؤشرات باستخدام إصدار 2023 من جداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ICIO) التي تغطي الأعوام من 1995 إلى 2020. أما باقي متغيرات الدراسة فكانت مجموعة البنك الدولي (WBG) مصدراً لبياناتها وذلك خلال الفترة 1995-2020. والجدول التالي يوضح مصادر بيانات الدراسة.

¹ <https://www.oecd.org/fr/data.html>

الجدول رقم (2-1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

اختصار المتغير	اسم المتغير	المصدر	الرابط
EXGR_DVA	محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	https://www.oecd.org/fr/data.html
GDP	الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2015)	مؤشرات التنمية العالمية (WDI) - البنك الدولي-	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
EXCH_RAT	سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)	مؤشرات التنمية العالمية (WDI) - البنك الدولي-	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
UNEM_ILO	البطالة الإجمالية (%) من إجمالي القوى العاملة (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)	مؤشرات التنمية العالمية (WDI) - البنك الدولي-	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
FDI	الاستثمار الأجنبي صافي التدفقات المباشر الداخلة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية (WDI) - البنك الدولي-	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
IMGR_INT	إجمالي الواردات من السلع الوسيطة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	https://www.oecd.org/fr/data.html

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: متغيرات الدراسة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها تم اعتماد مجموعة من المؤشرات من أجل بناء نموذج يُمكن من الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها باستخدام أدوات القياس الاقتصادي وذلك كالآتي:

1. **المتغير التابع:** يتم اعتماد محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات متغيراً تابعاً يعبر عن المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، حيث $EXGR_DVAc,i,p$ محتوى القيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات حسب الصناعة i في البلد/ المنطقة c إلى البلد/ المنطقة الشريكة p ، يمثل القيمة المضافة المصدرة التي تم إنشاؤها في أي مكان في الاقتصاد المحلي (أي ليس فقط عن طريق الصناعة المصدرة).

بالنسبة للمناطق C يستبعد $EXGR_DVA$ التجارة البينية (على سبيل المثال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين، الصادرات إلى الشركاء من خارج الاتحاد الأوروبي فقط) ويتم التعامل مع تدفقات القيمة المضافة داخل المنطقة (مثل القيمة المضافة الألمانية في الصادرات الفرنسية) على أنها قيمة مضافة محلية. وبعبارة أخرى يتم التعامل مع المنطقة على أنها اقتصاد واحد. وبدلاً من ذلك يمكن حساب متوسطات المنطقة، ويمكن تقسيم محتوى القيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات إلى ثلاثة مكونات، القيمة المضافة المباشرة للصناعة المحلية ($EXGR_DDC$)، والقيمة المضافة المحلية غير المباشرة ($EXGR_IDC$)، والقيمة المضافة المحلية المعاد استيرادها ($EXGR_RIM$).¹

2. **المتغيرات المستقلة:** من أجل تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي يتم بناء نموذج قياسي يعتمد على مجموعة من المتغيرات المستقلة المدعومة نظرياً وتجريبياً في الأدبيات الاقتصادية. إذ يمثل محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات مقياساً يعبر عن المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، حيث يُتوقع أن تتأثر هذه المشاركة بعدة محددات

¹ OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation, **Guide to OECD Trade in Value Added (TiVA) Indicators**, 2023 edition, P19

رئيسية. وقد أكدت عديد الدراسات على غرار ¹Banga (2006) و ²Antràs and Yeaple (2014) على الدور الحاسم للاستثمار الأجنبي في دمج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية، والذي يُعد عاملاً أساسياً في تعزيز التدويل الصناعي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة وزيادة الترابط بين الشركات الأجنبية والمحلية. بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة فهي تُعتبر من العوامل التي تدل على اندماج الاقتصاد في مراحل الإنتاج العالمية، لارتباطها مباشرة بالاستفادة من المدخلات الأجنبية لإعادة تصديرها بعد المعالجة، وهذا ما أشار إليه كل من ³Ishii and Yi (2001) و ⁴Koopman et al (2014). وباعتبار الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدراسات على أنه مؤشر على حجم الاقتصاد وطاقته الإنتاجية، وهو ما يعكس قدرته على جذب الاستثمارات والمشاركة في التجارة الدولية، وهو ما تدعمه نتائج دراسة Ines Kersan التي دفعنا ليكون متغيراً مستقلاً في النموذج. كما بينت دراسات مثل ⁶Amiti et al (2014) أن المتغير سعر الصرف يؤثر على تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ما ينعكس ذلك على قرارات التصدير والاستثمار. وسيتم إدراج معدل البطالة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك بالنظر إلى الدور المزدوج الذي يلعبه في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب ومدى اندماج الأنشطة الصناعية في سلاسل الإنتاج العالمية. فمن جهة يمكن أن تكون البطالة المرتفعة حافزاً لاستقطاب استثمارات أجنبية باحثة عن يد عاملة رخيصة، ومن جهة أخرى يمكن أن تعكس خللاً هيكلياً يبعث إلى عدم ارتياح المستثمر الأجنبي إلى البيئة الاستثمارية. وقد أكد ذلك بعض الدراسات مثل ⁷Blanchard and Wolfers (2000) و ⁸Rodrik (1999).

¹ Rashmi Banga, The Export-Diversifying Impact of Japanese and US Foreign Direct Investments in the Indian Manufacturing Sector, *Journal of International Business Studies*, Vol, 37, No 4, (Jul, 2006), pages, 55-568.

² Pol Antràs and Stephen R. Yeaple, Multinational Firms and the Structure of International Trade, *Handbook of International Economics*, Volume 4, 2014, Pages 55-130.

³ David Hummels and others, The nature and growth of vertical specialization in world trade, *Journal of International Economics*, Volume 54, Issue 1, June 2001, Pages 75-96.

⁴ Koopman, Robert and others, Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports, *American Economic Review*, Volume 104, No 2, 2014, pages, 459-494.

⁵ Ines Kersan -Škabić, Op, Cit.

⁶ Amiti Mary and others, Importers, Exporters, and Exchange Rate Disconnect, *American Economic Review*, 104 N 7, 2014, 1942-1978.

⁷ Olivier Blanchard and Justin Wolfers, The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence, *The Economic Journal*, Vol. 110, No. 462, Conference Papers (Mar., 2000), pages, C1- C33

⁸ Rodrik, D, The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, Overseas Development Council, 1999, <https://doi.org/10.56021/9781565170278>

1- الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. توضح هذه السلسلة الصافي الإجمالي أي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالاقتصاد القائم بالإبلاغ مطروحاً منه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به الاقتصاد القائم بالإبلاغ إلى بقية أنحاء العالم. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.¹

2- إجمالي الواردات من السلع الوسيطة IMGR_INT: حيث IMGR_INTc,i,p هو إجمالي واردات المواد الوسيطة حسب البلد c من الصناعة i في البلد p؛ و IMGR_FNLc,i,p هو إجمالي واردات السلع والخدمات ذات الطلب النهائي. و يشار إلى السلع الوسيطة بالسلع التي تستخدمها الشركات لإنتاج السلع أو الخدمات وبمعنى آخر تُستخدم السلع الوسيطة لإنتاج سلع نهائية أو سلع استهلاكية. كما يمكن القولُض¹ أنها تستعمل كمدخلات في سلع أخرى. ويمكن أن تنتج شركة سلع وسيطة لإنشاء سلع نهائية، أو يمكن بيعها من قبل الشركة إلى بعض الأعمال التجارية الأخرى التي تتعامل مع إنتاج السلع النهائية. وتُعرف هذه السللُض¹ بالسلع شبه المصنعة.

3- الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2015): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ومطروحاً¹ منه أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون إجراء خصومات على انخفاض قيمة الأصول المصنعة أو على استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها. البيانات معبر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2015 بالدولار الأمريكي. يتم تحويل أرقام الدولار للناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2015. وبالنسبة لعدد قليل من البلدان التي لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر المطبق بفعالية على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، ويتم استخدام عامل تحويل بديل.

¹ World bank, <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/BX.KLT.DINV.CD.WD>, (accessed 31-10-2024.21h:00)

4- سعر الصرف الرسمي EXCH_RAT (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة): يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو إلى السعر المحدد في سوق الصرف المعتمد قانوناً¹. ويتم حسابه كمتوسط سنوي على أساس المتوسطات الشهرية وحدات العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي¹.

وفيما يخص صلة المؤشر بالتنمية فإنه في الاقتصاد القائم على السوق تتأثر اختيارات الأسر والمنتجين والحكومة بشأن تخصيص الموارد بالأسعار النسبية، بما في ذلك سعر الصرف الحقيقي، والأجور الحقيقية، وأسعار الفائدة الحقيقية، والأسعار الأخرى في الاقتصاد. وتنعكس الأسعار النسبية أيضاً إلى حد كبير اختيارات هؤلاء الوكلاء. وبالتالي فإن الأسعار النسبية تنقل معلومات حيوية حول تفاعل الوكلاء الاقتصاديين في الاقتصاد ومع بقية العالم.²

5- البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) UNEM_ILO: تشير البطالة إلى حصة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. و التعريف القياسي للأشخاص عاطلين عن العمل هو أولئك الأفراد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل في فترة سابقة قريبة، والمتاحين حالياً للعمل، بما في ذلك الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم أو تركوا العمل طوعاً¹. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل ولكن لديهم ترتيبات لوظيفة مستقبلية يعتبرون أيضاً عاطلين عن العمل. ومع ذلك لا يمكن تجنب بعض البطالة في أي وقت، حيث يكون بعض العمال عاطلين عن العمل مؤقتاً بين ترك وظيفة والحصول على أخرى. حيث يبحث أصحاب العمل عن العمال المناسبين ويبحث العمال عن وظائف أفضل. وتعتبر القوة العاملة أو الجزء النشط اقتصادياً من السكان بمثابة الأساس لهذا المؤشر وليس مجموع السكان.³

الفرع الثاني: تحليل اقتصاديات جنوب وشرق آسيا

أولاً: الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية لاقتصاديات الدراسة

تمثل القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات دوراً مهماً في التعبير على مساهمة الاقتصاديات المحلية في سلاسل القيمة العالمية لدول جنوب وشرق آسيا، التي تعتبر أهم المراكز

¹ World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF>. (accessed 30-10-2024.21h:25)

² World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF>. (accessed 30-10-2024.21h:25)

³ World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>. (accessed 30-10-2024.21h:45)

الصناعية والتجارية في العالم. وشهدت القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات تحولات كبيرة خلال الفترة 1995-2020 وهذا الجدول يوضح أهم تلك التحولات.

الجدول رقم (2-2) تحولات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب

وشرق آسيا خلال الفترة 1995-2020

البلد	القيمة المضافة المحلية (%)		متوسط القيمة المضافة المحلية بالدولار		ملاحظات
	1995	2020	1995	2020	
الصين	6 9.4	59.2	142.47 مليار	1906.82 مليار	تماد أكبر على الواردات الوسيطة بسبب التحولات نحو التكامل في سلاسل القيمة العالمية
اليابان	8 3.5	78.7	411.25 مليار	696.15 مليار	الاعتماد على الصناعات عالية التقنية ساهم في الحفاظ على نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات
كوريا الجنوبية	7 1.3	63.5	108.45 مليار	425.47 مليار	انخفاض المحتوى المحلي نسبياً نتيجة الصناعات التكنولوجية وسلاسل القيمة العالمية المتكاملة
إندونيسيا	7 9.1	65.2	50.55 مليار	170.95 مليار	تأثرت القيمة المضافة المحلية بالاعتماد على المواد الخام والتكامل مع الأسواق العالمية
فيتنام	4 5.6	37.8	7.9 مليار	113.55 مليار	خفضت نسبة المحتوى المحلي في الصادرات نتيجة التوسع في صناعات التجميع الموجهة للتصدير
ماليزيا	6 5.2	55.4	45.35 مليار	182.24 مليار	انخفاض المحتوى المحلي متأثراً بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية
تايلاند	6 3.5	54.8	51.05 مليار	187.13 مليار	الاعتماد على الواردات الوسيطة في الصناعات الزراعية والتحويلية بشكل كبير
الفلبين	5 6.7	49.2	20.5 مليار	71.24 مليار	تراجع القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات بسبب التركيز على الصناعات الإلكترونية والتجميع
بنغلاديش	5 2.1	44.6	4.2 مليار	32.04 مليار	تراجع نسبة المحتوى المحلي من القيمة المضافة في إجمالي الصادرات يعود للتركيز أكثر على صناعة الملابس والتكامل مع

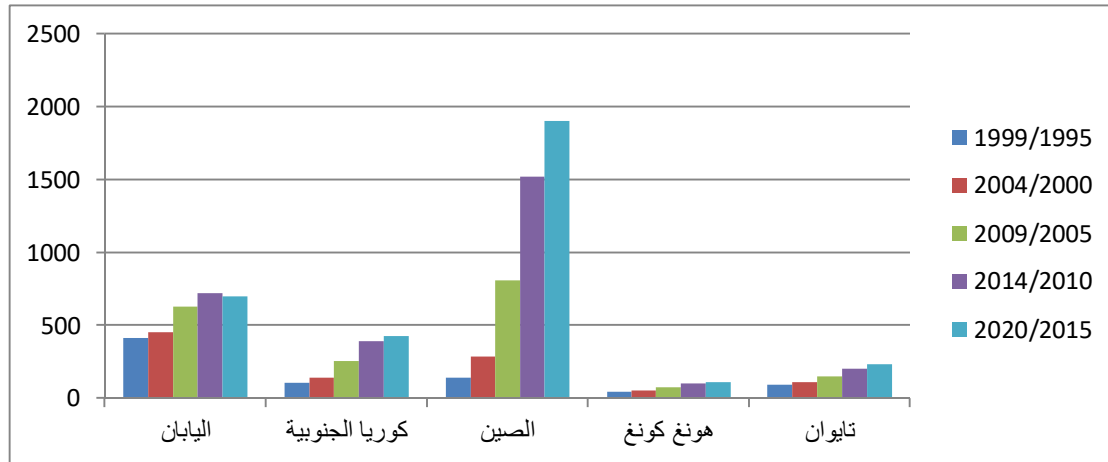
الأسواق العالمية					
كمبوديا	4 3.5	32.1	0.8 مليار	8.97 مليار	الاعتماد الكبير على الواردات الوسيطة والتركيز على التجميع لعبت دوراً رئيسياً في التراجع الملحوظ في النسبة
لاوس	3 8.9	30.3	0.35 مليار	4.51 مليار	الاعتماد على الصناعات الاستخراجية وقلة التنوع ساهمت في التراجع الملحوظ في محتوى القيمة المحلية المضافة في إجمالي الصادرات
ميانمار	4 9.8	36.7	1.01 مليار	15.11 مليار	التحديات السياسية والاقتصادية كان لها أثر على بعض الصناعات
بروناي	5 5.4	42.7	2.13 مليار	5.5 مليار	الاهتمام بالصادرات البترولية وعدم التركيز على تنوع الصادرات
الهند	8 3.2	72.4	37.92 مليار	391.02 مليار	ارتفاع كبير للقيمة بالدولار رغم الانخفاض في النسبة ويرجع الفضل في ذلك إلى التوسع في الصناعات التحويلية والخدمات
باكستان	7 7.9	65.8	9.21 مليار	25.37 مليار	يرجع انخفاض المحتوى المحلي في الصادرات إلى الاعتماد على الصناعات الزراعية والمنسوجات
تايلاند	7 3.5	64.1	92.1 مليار	234 مليار	الاعتماد أكثر على المدخلات المستوردة في التصنيع ويرتكز الاقتصاد على التكنولوجيا والإلكترونيات
هونغ كونغ	6 6.4	50.7	45.79 مليار	111.55 مليار	تعتمد على إعادة التصدير وهي تمثل مركز تجاري إقليمي مما يقلل من القيمة المضافة المحلية في الصادرات
سنغافورة	6 2.3	51.9	49.48 مليار	212.97 مليار	تراجع نسبة القيمة المضافة للصادرات الصناعية بسبب التوجه نحو التجارة والخدمات المالية

من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-in-value-added.html>
- Goldar, B., Das, D. K., Das, P. C., & Gupta, N. (2020). Domestic Versus Imported Contents in Exports: The Case of India's Merchandise Trade. Journal of South Asian Development, 15(1), 62–96. doi:10.1177/0973174120922451
- Taguchi, Hiroyuki (2018): Domestic value creation in global value chains in Asian economies. URL <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/89741>

- Mavroeidi, V. (2019). Industrial Policy and Global Value Chains: The experience of Guangdong, China and Malaysia in the Electronics Industry. <https://doi.org/10.17863/CAM.39090>

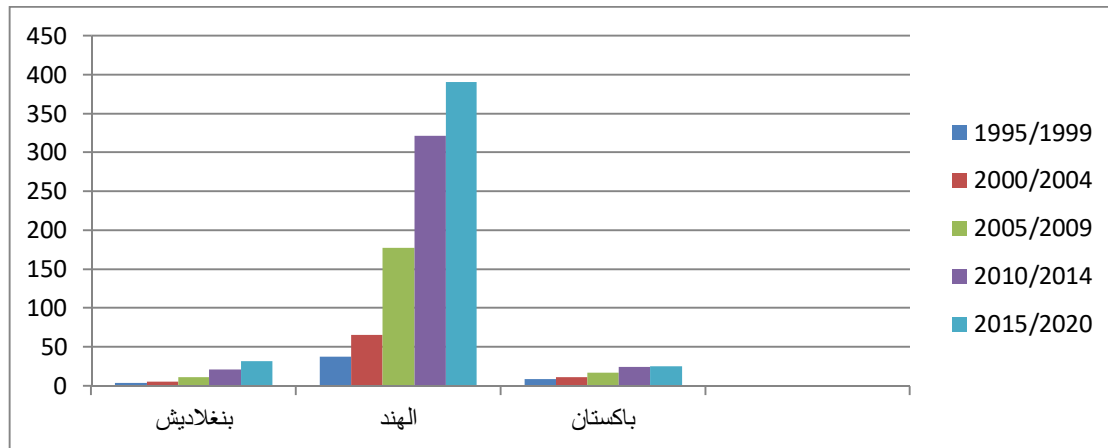
الشكل (2-1) تحولات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول شرق آسيا خلال الفترة 1995-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-in-value-added.html>

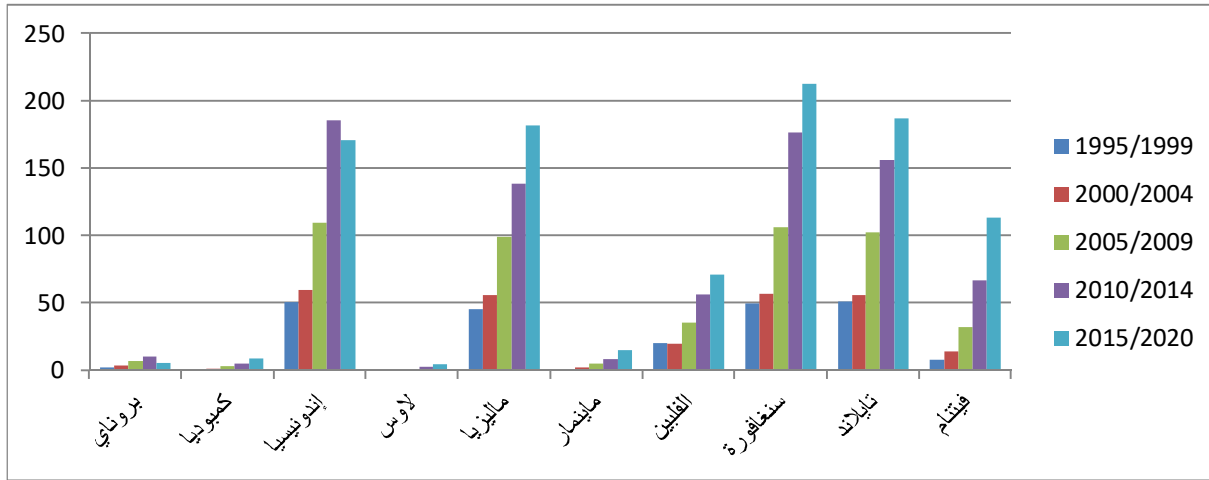
الشكل (2-2) تحولات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب آسيا خلال الفترة 1995-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-in-value-added.html>

الشكل (2-3) تحولات محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1995-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-in-value-added.html>

نلاحظ من الجدول نموًا كبيرًا في قيمة المحتوى المحلي في الصادرات بالدولار لجميع الدول رغم الانخفاض النسبي للنسبة المئوية. ويعكس هذا النمو التوسع في حجم التجارة الإجمالية من حيث الكمية، ويرجع ذلك إلى الطلب العالمي المتزايد على المنتجات الآسيوية نتيجة للجودة المتضمنة وانخفاض التكلفة، كما أن العديد من الدول الآسيوية أصبحت مراكز صناعية وتجارية تستورد سلعةً بسيطة من أجل الإنتاج وإعادة التصدير.

ثانياً: المتغيرات المستقلة لاقتصاديات الدراسة خلال 1995-2020

1. الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في اقتصاديات جنوب وشرق آسيا، إذُ ساهم في تعزيز التنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. حيث شهدت المنطقة زيادة ملحوظة في صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مر العقود، مما يعكس جاذبية المنطقة للمستثمرين الأجانب. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤثرة كالمزيج الاقتصادي إذ تُعتبر معدلات النمو المرتفعة في سنغافورة، ماليزيا، وإندونيسيا وغيرهم عوامل جذب

رئيسية للمستثمرين كما أن السياسات التحفيزية التي تبذلها الدول والحكومات كتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للمستثمرين الأجانب كان لها الأثر الفعّال في زيادة التدفقات اتجاه هذه الاقتصاديات. دون إغفال أهمية اتفاقيات التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي في تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية.

وفي منطقة جنوب آسيا كانت الهند الوجهة الأكثر جذباً للاستثمارات خصوصاً في قطاعات كل من التصنيع والتكنولوجيا والخدمات. وفي شرق آسيا سجّلت الصين تدفقات استثمارية ضخمة نتيجة لحجم سوقها الكبير وبنيتها التحتية المتطورة وسلاسل التوريد العالمية. كما نمت فيتنام كوجهة بديلة للاستثمارات الأجنبية بسبب تكاليف الإنتاج المنخفضة. وركّزت كل من تايلاند وماليزيا على جذب الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية.²

2. الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق آسيا خلال فترة الدراسة

حققت معظم دول جنوب شرق آسيا نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، مع تأثر النمو بالأزمات العالمية والإقليمية، مثل الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والأزمة المالية العالمية 2008 والجدول التالي يوضح تطور الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

الجدول رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب وشرق آسيا خلال فترة الدراسة

الاقتصاديات	التغير الحاصل خلال الفترة	ملاحظات
إندونيسيا	1995 حوالي 380.9 مليار دولار 2020 حوالي 1.03 تريليون دولار	تبر إندونيسيا أكبر اقتصاد في المنطقة، مدعوماً بالزراعة والصناعة والخدمات، وشهد نمواً قوياً في العقدين الماضيين
فيتنام	1995 حوالي 66.84 مليار دولار 2020 حوالي 323.97 مليار دولار	تعتبر واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً بسبب الاستثمار الأجنبي القوي وصادرات التصنيع
ماليزيا	1995 حوالي 117.34 مليار دولار 2020 حوالي 344.71 مليار دولار	اقتصاد متنوع يعتمد على الصناعات الثقيلة مثل النفط والغاز والإلكترونيات

¹ Sjöholm, Fredrik, **Foreign Direct Investments in Southeast Asia**, IFN Working Paper No. 987, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2475944>, (August 4, 2014), P24-25

² Venkatachalam Anbumozhi, Kaliappa Kalirajan, **South Asia's Economic Integration with East Asia: An Exploratory Analysis with a Focus on India**. The Journal of Economic Integration, 35(1):91-110, DOI: <https://doi.org/10.11130/jei.2020.35.1.91>, 2020, P 108

تايلاند	1995 حوالي 213.64 مليار دولار 2020 حوالي 432.37 مليار دولار	يعتمد اقتصادها على السياحة والصادرات الزراعية والصناعية
سنغافورة	1995 حوالي 107.07 مليار دولار 2020 حوالي 336.28 مليار دولار	اقتصاد متقدم يعتمد على التكنولوجيا، الخدمات المالية، والتجارة الدولية
الفلبين	1995 حوالي 119.49 مليار دولار 2020 حوالي 358.51 مليار دولار	يتمتع الاقتصاد بنمو قوي في قطاعات الخدمات والتحويلات الخارجية
كمبوديا	1995 حوالي 4.14 مليار دولار 2020 حوالي 23.02 مليار دولار	نمو كبير، خاصة في قطاعي التصنيع والسياحة
لاوس	1995 حوالي 3.69 مليار دولار 2020 حوالي 18.58 مليار دولار	اقتصاد نامٍ يعتمد على الطاقة الكهرومائية والزراعة
ميانمار	1995 حوالي 9 مليار دولار 2020 حوالي 68.99 مليار دولار	يعتمد على الزراعة والتعدين، رغم التحديات السياسية
بروناي دار السلام	1995 حوالي 10.62 مليار دولار 2020 حوالي 13.43 مليار دولار	تعتمد بروناي بشكل مفرط على قطاع واحد، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز عالمياً
الصين	1995 حوالي 735.56 مليار دولار 2020 حوالي 14.72 تريليون دولار	شهدت نموًا استثنائيًا بفضل التصنيع الكبير والاستثمارات الأجنبية والإصلاحات الاقتصادية
الهند	1995 حوالي 362.72 مليار دولار 2020 حوالي 2.87 تريليون دولار	تعتبر اقتصاد الهند في تطور مستمر، ويعتمد في الأساس على تكنولوجيا المعلومات، الصناعة، والخدمات
باكستان	1995 حوالي 61.91 مليار دولار 2020 حوالي 263.69 مليار دولار	يعتمد اقتصادها أكثر على الزراعة والنسيج، مع وجود تحديات تتعلق بالسياسات الاقتصادية
بنغلاديش	1995 حوالي 45.42 مليار دولار 2020 حوالي 324.24 مليار دولار	تتبع بنغلاديش نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، خاصة في قطاع صناعة الملابس الجاهزة
كوريا الجنوبية	1995 حوالي 610.12 مليار دولار 2020 حوالي 1.64 تريليون دولار	تعتبر اقتصاد كوريا الجنوبية اقتصاداً متقدماً يعتمد على التكنولوجيا، التصنيع والصادرات العالية
اليابان	1995 حوالي 5.45 تريليون دولار	رغم النمو البطيء، تبقى اليابان ثالث أكبر اقتصاد

الميراث وتعتمد على التكنولوجيا والتصنيع	2020 حوالي 5.05 تريليون دولار	
مد على الخدمات المالية والتجارية، وتعتبر مركزاً مالياً لمينعاً مهماً مع تركيز على التجارة الدولية	1995 حوالي 154.2 مليار دولار 2020 حوالي 346.6 مليار دولار	هونغ كونغ
اقتصاد متطور يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع، خصوصاً في صناعة أشباه الموصلات والإلكترونيات.	1995 حوالي 266.3 مليار دولار 2020 حوالي 6693 مليار دولار	تايوان

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- <https://www.imf.org/en/Publications/WEO>
- <http://hdr.undp.org/en/indicators/20206>
- <https://www.oecd.org/content/oecd/en/error/withdrawn.html>
-

3. إجمالي الواردات من السلع الوسيطة IMGR_INT

خلال فترة الدراسة شهدت اقتصاديات جنوب وشرق آسيا زيادة ملحوظة في الواردات من السلع الوسيطة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها النمو الاقتصادي السريع، حيث أدى هذا الأخير إلى تصاعد الطلب على المدخلات الصناعية لتلبية احتياجات الإنتاج المتزايدة. كما كان للسياسات التجارية المفتوحة التي تم تبنيها مساهمة كبيرة في تسهيل عمليات استيراد السلع الوسيطة. كما عززت زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة الحاجة إلى مكونات مستوردة لتشغيل المصانع والشركات الجديدة.¹

الجدول رقم (2-4): تطور إجمالي الواردات من السلع الوسيطة في بعض دول جنوب وشرق آسيا

خلال الفترة من 1995 إلى 2020

الدولة	متوسط الواردات من السلع الوسيطة للفترة	متوسط الواردات من السلع الوسيطة للفترة	متوسط الواردات من السلع الوسيطة للفترة	ملاحظات
	2009/2000	2020/2010		

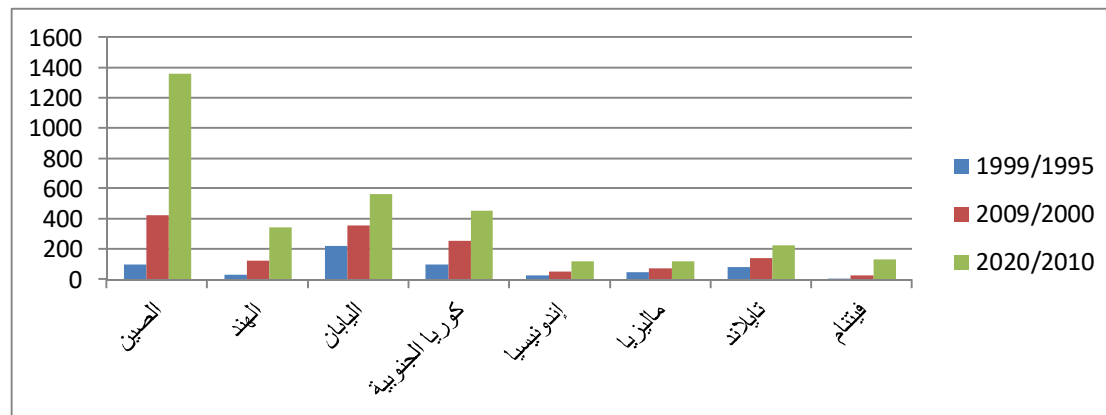
¹ Goldar, B, and others, Op, Cit, P63

	(مليار دولار)	(مليار دولار)	1999/1995 (مليار دولار)	
الصين	99.86	424.19	1360.44	بفضل توسعها الصناعي السريع شهدت الصين نمواً هائلاً في واردات السلع الوسيطة.
الهند	31.9	122.48	341.58	زيادة ملحوظة في الواردات مع نمو قطاعي التصنيع والتكنولوجيا.
اليابان	219.7 8	356.7	563.1	نتيجة اعتماد اليابان على الإنتاج المحلي والتكنولوجيا المتقدمة نجحوا طفيفاً في وارداته من السلع الوسيطة.
كوريا الجنوبية	100.3 6	255.19	451.6	ارتفاع مستمر مع توسع الصناعات الإلكترونية والسيارات.
إندونيسيا	29.18	52.85	121.98	ارتفاع مستمر مع تطوير قطاع التصنيع والبنية التحتية.
ماليزيا	47.71	72.21	119.16	نمو الصناعات الإلكترونية و البتروكيماويات، أدى إلى زيادة في الواردات من السلع الوسيطة.
تايلاند	82.11	141.65	223.62	ارتفاع مستمر مع تعزيز قطاعي السيارات والإلكترونيات
فيتنام	7.67	28.55	132.78	نمو كبير نتيجة لتوسع الصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- <https://data.worldbank.org/>
- <https://www.wto.org/>
- <https://www.oecd.org/content/oecd/en/error/withdrawn.html>

الشكل (2-4): تطور إجمالي الواردات من السلع الوسيطة في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة من 1995 إلى 2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- <https://data.worldbank.org/>

4. سعر الصرف الرسمي EXCH_RAT (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)

يمثل سعر الصرف الرسمي EXCH_RAT أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة، حيث يعكس هذا الأخير قوة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي. ويساعد هذا المؤشر في فهم التغيرات في تكلفة السلع المستوردة وكذلك تنافسية الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي.¹

شهدت معظم اقتصاديات جنوب وشرق آسيا خلال الفترة 1995-2020 تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. ويرجع ذلك للأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية (الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998) والسياسات النقدية المحلية المتنبهة. أن الدول التي سعت إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف كان لها ذلك نسبياً بفضل ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي وبفضل انتعاج سياسات نقدية مرنة ومن هذه الدول سنغافورة وهونغ كونغ. في حين شهدت بعض الدول مثل إندونيسيا وتايلاند تقلبات حادة كان لها تأثير كبير على قيمة العملات المحلية. حيث عانت الروبية الإندونيسية وتراجعت قيمتها بما يفوق 50%.

¹ Bems, R., & Johnson, R. C, **Demand for Value Added and Value-Added Exchange Rates**, American Economic Journal: Macroeconomics, 9(4), pages, 45-90, doi:10.1257/mac.20150216, 2017, P74

خلال الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998. وفيما يلي جدول يلخص تطور سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) لدول جنوب وشرق آسيا.

الجدول رقم (2-5): تطور سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) لدول جنوب وشرق آسيا

البلد	تغيرات سعر الصرف خلال 1995-2020	التحليل الاقتصادي
ماليزيا	2.5 هـ الينغيت انخفاضاً ١ من حوالي MYR 4.15 إلى MYR	عملت الحكومة على ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي بعد أزمة 1997 لفترة من الزمن وتحريرها سنة 2005 الشيء الذي أدى إلى الاستقرار التدريجي المرتبط بقوة الاقتصاد
تايلاند	THB 25.12 انخفاض البات من حوالي THB 31.29 إلى	بالأزمة المالية الآسيوية، استعادة THB تأثر البات التايلاندي التوازن مجددا بفضل الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الداخل وزيادة الاحتياطيات النقدية
إندونيسيا	انخفضت الروبية بشكل كبير من حوالي 2.249.87 IDR إلى 14.105.8 IDR في 2020	تقلبات كبيرة بسبب الأزمة الآسيوية 1997، IDR شهدت الروبية مع الوصول إلى استقرار نسبي بعد ذلك بفضل سياسات البنك المركزي
فيتنام	11.000 انخفاض الدونغ الفيتنامي من VND 23.190 إلى VND	شهد الدونغ الفيتنامي تراجعاً مستمراً ويرجع ذلك للضغوط التضخمية وسعي الحكومة لجذب الاستثمارات
سنغافورة	انخفاض طفيف للدولار السنغافوري من 1.35 SGD إلى 1.42 SGD	يرجع الفضل في استقرار الدولار السنغافوري إلى السياسة النقدية المرنة التي اتبعتها البنك المركزي في إدارة سعر الصرف مدعوماً ذلك بقوة الخدمات المالية والتجارة العالمية
الفلبين	إلى PHP 48.02 تراجع البيزو من 25.71	بسبب الأزمات المالية العالمية تعرض البيزو مدّة لتقلبات أن التحويلات من الخارج والسياسات النقدية ساهمت في استقراره
كمبوديا	2,546.42 KHR تراجع الريال من 4,068.36 KHR. إلى	يرجع استقرار الريال نسبياً للاعتماد على الدولار بشكل واسع في التعاملات الاقتصادية
لاوس	إلى 7.400 LAK انخفاض الكيب من 9.283 LAK	غم من ضعف الاقتصاد المحلي إلا أن الاعتماد على الطاقة الكهربائية والاستثمارات الأجنبية ساهم في الحفاظ على الاستقرار النسبي
بروناي	استقر الدولار البروني خلال هذه الفترة - 1.35 BND عند حوالي	ساهم ربط العملة بالدولار السنغافوري في ضمان استقرارها مع محدودة التقلبات
هونغ كونغ	استقر الدولار الهونغ كونغي عند	الدولار الهونغ كونغي تم ربطه بالدولار الأمريكي منذ عام 1983 وذلك سبب استقراره، الشيء الذي يزيد من دعم الثقة الاقتصادية

	7.75 HKD – 7.8 HKD	
تايلاند	حدث خلال الفترة تغير طفيف للدولار 28.56 TWD إلى 26.17 TWD التايواني من	كان للاقتصاد المتقدم المعتمد على التكنولوجيا وقوة الصادرات أبرزاً في إبقاء العملة مستقرة
بنغلاديش	40.2 انخفضت الناك خلال الفترة من 84.8 BDT إلى BDT	شهدت الفترة تراجع مستمر مع ارتفاع في العجز التجاري أن الحكومة نجحت في الحفاظ على استقرار العملة من خلال تدخلات البنك المركزي
ميانمار	6 MMK الكيات تحولاً جذرياً من 1.300 MMK إلى	كان تأثير الكيات ضد الإصلاحات الهيكلية وتغيير نظام سعر الصرف من ثابت إلى مرناً جزئياً في عام 2012
كوريا الجنوبية	771.3 تغير اللون خلال الفترة من 1,180.1 KRW إلى KRW.	تأثر كان للأزمات العالمية مثل الأزمة الآسيوية والأزمة المالية 2008 على الارتفاع أن قوة الصناعة المحلية ساهمت في دعم استقرار العملة لاحقاً
اليابان	إلى 94.06 JPY تغير الين من 106.76 JPY	بالرغم من الانكماش والتحديات الاقتصادية، ظل الين قوياً بفضل السياسات النقدية الصارمة وقوة التجارة الدولية
الصين	إلى 8.35 CNY تغير اليوان من 6.53 CNY.	سياسة التثبيت التدريجي للعملة والإصلاحات في سوق الصرف الأجنبي كانت قد ساهمت في تعزيز قيمة العملة، بالإضافة إلى تعزيز لاعتماد على اليوان عالمياً
الهند	إلى 31.39 INR تغير الروبية من 74.1 INR.	يغم من تأثير الأزمات العالمية على الروبية الهندية إلا أنها بقيت مستقرة نسبياً في بعض الفترات بسبب السياسات النقدية للبنك الاحتياطي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية القوية في قطاعات التكنولوجيا والخدمات
باكستان	30.57 تغير الروبية الباكستانية من PKR 160.18 إلى PKR.	تراجع حاد نتيجة العجز التجاري والديون وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي رغم محاولات الحكومة تنفيذ سياسات لتعزيز الصادرات وتحفيز الاستثمار إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق استقرار دائم في العملة
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators/Series/PA.NUS.FCRF - https://data.tcs-asia.org/statistics/1869624648942096384/1526386250049785856 - Sumit Sunil Chavan & Najla Shafighi. (2021). Exchange Rate Determination In Asia. International Journal of Current Advanced Research Vol 10, Issue 09 (A), pp 25130–25136, September 2021.		

نلاحظ من الجدول السابق أن الأزمات المالية والإقليمية والعالمية خلال الفترة كان لها أثر رئيسي على عملات المنطقة كما أن السياسات النقدية والتجارية التي تبنتها الدول دوراً هاماً في استقرار

العملات. وساهم التوجه نحو التصدير في التأثير على أسعار الصرف بشكل كبير، إذ حافظت الدول التي تعتمد أكثر على التجارة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية على استقرار عملاتها. وواجهت الدول النامية مثل فيتنام وبنغلاديش ضغوطاً بسبب التضخم مما أدى إلى انخفاض عملاتها، في حين اعتمدت دول أخرى مثل كمبوديا على الدولار * لتقادي تقلبات العملة.

5. البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)

UNEM_ILO

شهدت غالبية الدول ارتفاعاً في معدلات البطالة الإجمالية ويرجع ذلك للآزمات المالية العالمية مثل أزمة 1997 و1998 وجائحة COVID-19 في 2020 وساهم تنوع الاقتصاد في بعض الدول مثل سنغافورة وماليزيا في عدم ارتفاع معدلات البطالة بنفس الحدة التي واجهت الدول ذات الاقتصاد المحدود مثل بروناي. وواجهت الدول التي تتميز بنمو سكاني كبير مثل الهند وباكستان تحديات كبيرة في خلق فرص عمل كافية. في حين تمكنت الدول التي كان اعتمادها أكثر على التصدير مثل فيتنام وتايلاند من الحفاظ على معدلات بطالة منخفضة نسبياً. و الجدول التالي يوضح متوسط معدلات البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة) في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال 1995-2020.

الجدول رقم (2-6): متوسط معدلات البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة) في بعض دول جنوب وشرق آسيا خلال 1995-2020.

البلد	1995/ % 1999	2000/ % 2009	2010/ % 2020	ملاحظات
إندونيسيا	5.2	6.97	4.4	ساهم التوسع في الصناعة والخدمات من تخفيف أثر ارتفاع معدلات البطالة بسبب الأزمات المالية
ماليزيا	2.94	3.41	3.32	نمو الاقتصاد المالي واعتماده على الصناعات الإلكترونية أدى إلى الحفاظ على معدلات منخفضة للبطالة
فيتنام	2.28	2.12	1.47	الصناعة والتصدير أساس للاقتصاد الفيتنامي مما قلل من تأثير البطالة

* يشير مصطلح "الدولة" إلى استخدام عملة أجنبية كالدولار الأمريكي بدلاً من العملة المحلية في بلد ما، أو استخدامه إلى جانب العملة المحلية. وتحديث الدولة عادة عندما تقعد عملة البلد فائدتها كوسيلة للتبادل بسبب التضخم المفرط أو عدم الاستقرار.

تايلاند	1.9	1.63	0.67	قطاع السياحة مصدرًا كبيرًا للوظائف في تايلاند ومع ذلك تأثر مؤخرًا بالأزمات العالمية
الفلبين	3.66	3.71	3.01	النمو السكاني كان عائقًا في خلق فرص عمل كافية داخل الاقتصاد النامي
سنغافورة	3.52	4.88	3.83	يرتبط سوق العمل بالتكنولوجيا والخدمات المالية مما قلل من حدة التأثر بالأزمات الاقتصادية
كمبوديا	0.8	0.93	0.41	التركيز على قطاع السياحة والصناعة ساهم في خفض نسبة البطالة وتوفير فرص العمل
لاوس	2.38	1.42	2.14	انخفاض ملحوظ للبطالة الإجمالية نتيجة الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة الكهرومائية
ميانمار	0.8	0.7	0.9	مستويات منخفضة من البطالة الإجمالية نتيجة الاعتماد على القطاع الزراعي والصدا ناعي
بروناي	5.18	5.87	7.39	الاعتماد على النفط والغاز بشكل كبير مما أثر على خلق فرص العمل
الهند	7.6	7.66	7.57	واجهت تحديات كبيرة متمثلة في النمو السكاني وعدم توافق المهارات المتاحة مع احتياجات السوق
باكستان	0.62	0.55	3.1	واجهت تحديات ارتفاع البطالة المقترن بالنمو السكاني ونقص الاستثمارات في القطاعات الانتاجية
هونغ كونغ	3.82	5.52	3.54	تأثر سوق العمل بالأزمات السياسية والاقتصادية العالمية
تاوان	2.1	3.2	4.0	أثر التكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية على الاقتصاد كان واضحًا
الصين	3.16	4.29	4.6	يؤثر النمو السكاني المتسارع بترامنه مع التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي الذي ساهم في إحداث تغييرات هيكلية في سوق العمل
اليابان	3.74	4.67	4.64	بفضل الصناعات المتطورة بقي سوق العمل مستقر
كوريا الجنوبية	4	3.37	3.37	حافظ الاقتصاد الصناعي والتكنولوجي على استقرار نسبي إلا أن التحولات الرقمية أدت إلى إعادة توزيع الوظائف
بنغلاديش	2.72	4.09	4.3	حدّية التّحتية والذّمو السّكاني السّريع ساهما في الحدّ من قدرة الاقتصاد على استيعاب أكثر للقوى العاملة المتزايدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقرير منظمة العمل الدولية: "مواجهة الأزمة العالمية في فرص العمل" (2009). مكتب العمل الدولي. جنيف.
- د. جاسم المناعي. (1998) الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص. المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية بيروت.
- <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

المطلب الثاني: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج

للإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل عملية الإنتاج الصناعي تم اعتماد نموذج قياسي لقياس هذا الأثر. وعليه تم تقسيم هذا المبحث المخصص للدراسة التطبيقية إلى مطلبين، حيث تم التطرق في المطلب الأول منه إلى الطرق والاختبارات القياسية التي تم استخدامها. وخصص المطلب الثاني إلى تقدير النموذج وعرض نتائج التقدير وتقديم التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج المحصل عليها على ضوء الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة.

الفرع الأول: الطرق والاختبارات القياسية

يتضمن هذا المطلب إجراء الاختبارات الإحصائية والتي يليها التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي لنتائج التقدير. وكما أشرنا سابقاً فإن هذه الدراسة تهدف إلى فحص التأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج باستخدام منهج بيانات البانل (Panel Data)، والذي له عدة مزايا منها:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يقلل من احتمالية الحصول على نتائج متحيزة.¹
- احتوائه على معلومات أكثر مقارنةً بالسلاسل الزمنية أو المقطعية، مما يعزز دقة التقديرات وموثوقيتها، كما يقلل من مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات التي عادةً ما تكون أكثر حدة في بيانات السلاسل الزمنية.¹

¹ Ayman Achouch, Unit Root Tests For Panel Data (First Generation Tests) Application To A Sample Of Developing Countries, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33), No, (5) 2012, P52.

- زيادة عدد درجات الحرية مما يسمح بإجراء تحليلات أكثر دقة وشمولية.²
- تمكين دراسة ديناميكية التعديل التي قد لا تكون واضحة في البيانات المقطعية التقليدية.³

أولاً: الاختبارات القياسية المستخدمة

1. اختبار استقلالية المقاطع العرضية:

إن العوامل الاقتصادية عادة ما تكون مترابطة وذلك ما يكون عادة بسبب العوامل الخارجية أو التأثيرات غير المباشرة أو وجود صدمات مشتركة. وكثيراً ما يتم تجاهل أو إغفال مثل هذا الارتباط في تحليل البيانات المقطعية أو تحليلات Panel. ومن أجل تفسير الارتباط المقطعي المحتمل يتعين على الباحث أو لا إنشاء إطار يمكن من خلاله صياغة نموذج بشكل رسمي، والذي يسمح بوجود نظرية إحصائية مقارنة مفيدة في الاستدلال الإحصائي.⁴

كما ذكرنا سابقاً اختبارات استقلالية المقاطع العرضية (Cross-sectional Dependence Tests) تُستخدم في تحليل البيانات المقطعية أو بيانات البانل (Panel Data) لتحديد ما إذا كانت الملاحظات عبر الوحدات المختلفة (مثل البلدان أو الشركات) مستقلة أم مترابطة. هذا النوع من الاختبارات مهم لأن وجود ترابط بين المقاطع العرضية قد يؤدي إلى نتائج تحليل خاطئة إذا لم يُؤخذ في الحسبان.⁵ وهناك عدد من اختبارات الارتباط المقطعي التي يمكن استخدامها للكشف عن هذه المشكلة. وهذه مجموعة من الاختبارات التي تم تجربتها لاختبار استقلالية المقاطع العرضية في هذه الدراسة وهي:

- اختبار CDw (Juodis-Reese Test): وهو الذي تم تقديمه عام 2021، ويمثل طريقة جديدة لاختبار استقلالية المقاطع العرضية (Cross-Sectional Independence) في بيانات البانل. يعتبر هذا الاختبار مناسباً بشكل خاص في الحالات التي تكون فيها عينة المقاطع العرضية كبيرة (N Large) مقارنة بالفترات الزمنية (T Small). يركز اختبار Juodis-

¹ Ibid, P52.

² مروة عادل سعد الحسنيين، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة البينية لدول الكوميسا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 2، ص 85-110، 2023، ص 95.

³ المرجع نفسه، ص 95.

⁴ Lee, J, & Robinson, P, M, **Series estimation under cross-sectional dependence**. Journal of Econometrics, 190(1), 1-17. doi:10.1016/j.jeconom.2015.08.001, 2016, P01

⁵ Tugcu, C, T, **Panel Data Analysis in the Energy-Growth Nexus (EGN)**, The Economics and Econometrics of the Energy-Growth Nexus, 255-271. doi:10.1016/b978-0-12-812746-9.00008-0, 2018, P256

Reese على تحليل الارتباط الهيكلي بين الوحدات المقطعية بناءً على العلاقة بين الأخطاء المقدرة عبر المقاطع. ويقوم هذا الاختبار بتقييم ما إذا كانت التبعيات في البيانات تنبع من عوامل عامة أو شائعة تؤثر على المقاطع العرضية المختلفة.¹

وتكون فرضيات الاختبار على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: (H0) لا يوجد ترابط بين المقاطع العرضية (الاستقلالية التامة).

الفرضية البديلة: (H1) يوجد ترابط بين المقاطع العرضية.

وعند هذا الاختبار إذا كانت القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة (أو إذا كانت p - value أقل من مستوى الدلالة) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية.

يكون اختبار Juodis-Reese $\downarrow$ CDw (Juodis-Reese Test) كالآتي:²

$$CD_W = \left(\frac{1}{NT} \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{i,t}^2 w_i^2 \right) \left(\sqrt{\frac{2}{TN(N-1)}} \right)$$

$$CD_W = \left(\frac{1}{NT} \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{i,t}^2 w_i^2 \right)^{-1} \left(\sqrt{\frac{2}{TN(N-1)}} \sum_{t=1}^T \sum_{i=2}^N \sum_{j=1}^{i-1} w_i \hat{\varepsilon}_{i,t} w_j \hat{\varepsilon}_{j,t} \right)$$

ب- اختبار CDw+ مع تحسين القدرة وفقاً لفان وآخرين (2015) The CDw+ test with power enhancement: هذا الاختبار هو تطوير لاختبار الاعتماد العرضي القياسي الذي قدمه Pesaran بيساران (2004). ويهدف هذا التعديل الذي قدمه فان وآخرون في عام 2015، إلى تحسين

¹ Juodis, A., & Reese, S, The Incidental Parameters Problem in Testing for Remaining Cross-Section Correlation, Journal of Business & Economic Statistics, 1-13. doi:10.1080/07350015.2021.1906687, 2021, P07

² Ibid, P07

قدرة الاختبار على اكتشاف الارتباط العرضي الضعيف بين المقاطع العرضية، خصوصاً في البيانات ذات الأبعاد الكبيرة حيث يكون عدد الوحدات المقطعية (N) وعدد الفترات الزمنية (T) كبيراً.¹

ونظراً لأن الاختبارات التقليدية مثل اختبار CD القياسي قد تفقد فعاليتها عند وجود اعتماد عرضي ضعيف أو عندما تكون العينة صغيرة نسبياً، تم تطوير هذا الاختبار CDw والذي يعالج هذا القصور من خلال تعديل الإحصائية بشكل يزيد من حساسية الاختبار.²

ويعتمد اختبار CDw على تعديل إحصائية اختبار CD القياسي. حيث يتم احتساب إحصائية CDw كما يلي:³

$$ij^p ij^w = \sqrt{\frac{2}{N(N-1)}} = CDw$$

ت- اختبار الاعتماد المشترك CD (Cross-Sectional Dependence Test) يُستخدم هذا الاختبار في بيانات البائل (Panel Data) من أجل التحقق من وجود ارتباط بين المقاطع العرضية (Cross-Sections) ويعتمد هذا الاختبار على تقييم ما إذا كانت الأخطاء (Residuals) في نموذج الانحدار مترابطة بين المقاطع العرضية، وهذا الأمر شائع في العديد من التطبيقات الاقتصادية والمالية.⁴

ويعتمد الاختبار على حساب متوسط معاملات الارتباط بين بقايا النموذج وتتمثل صيغته بالشكل الآتي:⁵

$$ij^p = \sqrt{\frac{2T}{N(N-1)}} = CD$$

¹ Fan, J., Liao, Y., & Yao, J, **Power Enhancement in High-Dimensional Cross-Sectional Tests**. *Econometrica*, 83(4), 1497–1541. doi:10.3982/ecta12749, 2015

² Tugcu, C, T, Op, Cit, P256

³ M. Hashem Pesaran. Yimeng Xie, **A Bias-Corrected CD Test for Error Cross-Sectional Dependence in Panel Data Models with Latent Factors**. CESifo Working Papers, NO9234, Center for Economic Studies and the ifo Institute (CESifo), Munich, 2021, P06

⁴ Pesaran, M, H, **Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels**, *Econometric Reviews*, 34(6-10), 1089–1117. doi:10.1080/07474938.2014.956623, 2014

⁵ Ibid, P1105

ويتميز هذا الاختبار في إمكانية استخدامه عند حالة البيانات ذات المقاطع العرضية الكبيرة (N) والفترات الزمنية القصيرة (T).

ث- اختبار **Pesaran & Xie (2021) CD***: يمثل هذا الاختبار تطوراً حديثاً في الإحصاء الاقتصادي يتناول مشكلة الاعتماد المشترك (Cross-Sectional Dependence) في بيانات البانل مع وجود عوامل مشتركة. يركز هذا الاختبار على تقييم ترابط المقاطع العرضية في وجود مكونات رئيسية تمثل العوامل المشتركة غير المرصودة.¹

2. ثانياً: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني: هي اختبارات تم تصميمها لتحليل بيانات البانل (Panel Data) مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الاعتماد المشترك بين المقاطع العرضية (Cross-Sectional Dependence). على عكس اختبارات الجيل الأول، فإن اختبارات الجيل الثاني تهدف إلى معالجة مشكلة الترابط بين الوحدات، والتي في كثير من الأحيان ما تحدث بسبب وجود عوامل مشتركة غير مرصودة.² وأبرز اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني اختبار: (CIPS) (Cross-Sectionally Augmented IPS) والذي طوره (Pesaran (2007) وهو يمثل امتداداً لاختبار Im, Pesaran, & Shin. ويأخذ هذا الاختبار في الاعتبار الترابط بين المقاطع العرضية باستخدام متوسطات البيانات عبر الوحدات.³

وقام (Pesaran (2007 بتطوير اختبار IPS المطور للمقطع العرضي (CIPS) باستخدام CADF كما يلي:⁴

$$CIPS = N^{-1} \sum_{i=1}^N CADF_i$$

حيث كانت إحصائية اختبار CADF على النحو التالي:

¹ M. Hashem Pesaran, Yimeng Xie, Op, Cit, P06

² Christophe Hurlin, Valérie Mignon, **Second Generation Panel Unit Root Tests**, fffalshs00159842, 2007, P08

³ Hussain, J, Khan, A, & Zhou, K, **The impact of natural resource depletion on energy use and CO2 emission in Belt & Road Initiative countries: A cross-country analysis**. Energy, 117409, doi:10.1016/j.energy, 2020, 117409, 2020, P04

⁴ Ibid, P05

$$\Delta X_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{i,t-1} + \gamma_i \bar{X}_{t-1} + \sum_{k=0}^m d_{ik} \Delta \bar{X}_{t-k} + \sum_{k=1}^m \delta_{ik} \Delta X_{i,t-k} + \varepsilon_{it}$$

الجدول رقم (2-7): مقارنة بين اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول والجيل الثاني

المعيار	اختبارات الجيل الأول	اختبارات الجيل الثاني
الفرضيات الأساسية	تفترض استقلالية مقطعية بين الوحدات	تأخذ في الاعتبار وجود ترابط مقطعي بين الوحدات
التعامل مع الترابط المقطعي	تُهمل الترابط المقطعي، ما قد يؤدي إلى نتائج مضللة في حالة وجوده	تعترف بالترابط المقطعي وتعالجه باستخدام عوامل مشتركة أو أخطاء مترابطة
الدقة و الملاءمة	أقل دقة عند وجود ارتباط مقطعي قوي	أكثر دقة وملاءمة في حالة وجود ترابط مقطعي
أمثلة على الاختبارات	Levin, Lin, and Chu اختبار (LLC)	Pesaran's CIPS (Cross-sectionally Augmented IPS) اختبار
	Im, Pesaran, and Shin (IPS) اختبار	Breitung and Das اختبار
	Maddala and Wu اختبار	Bai and Ng اختبار
الاستخدام المناسب	تُستخدم عند ضعف أو غياب الترابط المقطعي بين الوحدات	تُستخدم عند وجود ترابط مقطعي قوي بين الوحدات

3. ثالثاً: اختبار تجانس الميول:

يُعد اختبار تجانس معاملات الانحدار من القضايا المهمة في تحليل بيانات البائل. حيث يتم التحقق مما إذا كانت معاملات الانحدار متجانسة بين مختلف الوحدات. وفقاً لهذا الاختبار تفترض الفرضية الصفرية أن جميع المعاملات متساوية، في حين تشير الفرضية البديلة إلى وجود اختلاف في واحد الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة أو أكثر من المعاملات. يُعتبر اختبار Wald مناسباً للتطبيق في الحالات التي يكون فيها البعد الزمني غيراً أو كبيراً. وعلى غرار هذا الاختبار قدّم Swamy

عام 1970 اختباراً جديداً لتجانس الانحدار يأخذ في الاعتبار تخفيف افتراض المثلية. ومع ذلك يتطلب هذا الاختبار أن يكون عدد الوحدات صغيراً نسبياً مقارنةً بالبعد الزمني T .¹

هنا قدّم كل من Pesaran و Yamagata (2008) اختباراً محسناً لاختبار تجانس المنحدر يُسمّى اختبار دلتا (Δ) نسخة مطوّرة من اختبار Swamy في معادلة التكامل المشترك مثل $Y_{it} = \alpha + \beta_{it}$ ، يتم التعبير عن معامل ميل الانحدار بـ β_{it} . والفرضيات حول اختبار Δ هي كما يلي:²

• الفرضية الصفرية $H_0: \beta_i = \beta$ معاملات الانحدار متجانسة.

• الفرضية البديلة $H_1: \beta_i \neq \beta_j$ معاملات الانحدار متغايرة.

واقترح Pesaran و Yamagata إحصائيتين لاختبار هذه الفرضيات $\tilde{\Delta}$ (للعينات الكبيرة) و $\tilde{\Delta}_{adj}$ (للعينات الصغيرة).

$$\tilde{\Delta} = \sqrt{N} \left(\frac{N^{-1} \tilde{S} - k}{\sqrt{2k}} \right)$$

$$\tilde{\Delta}_{adj} = \sqrt{\frac{N(T+1)}{T-k-1}} \left(\frac{N^{-1} \tilde{S} - k}{\sqrt{2k}} \right)$$

4. رابعاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموزع للمقطع العرضي المعزز (CS-ARDL)

نموذج (Cross-Sectionally Augmented Autoregressive Distributed Lag)

واختصاره CS-ARDL. هو امتداد لمنهجية ARDL التقليدية، يُستخدم لتحليل بيانات البائل مع الأخذ

¹ سمير عويني، أثر استخدام الطاقات المتجددة على الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، (أطروحة دكتوراه، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024)، ص 92

² Mounir Dahmani and others, The Information and Communication Technologies-Economic Growth Nexus in Tunisia: A Cross-Section Dynamic Panel Approach, Montenegrin Journal of Economics, 18 (2), pages, 155-168, fhal-03506745, 2022, P159

في الاعتبار الارتباط المقطعي (Cross-sectional Dependence) بين الوحدات¹. وتتمثل خصائص نموذج CS-ARDL الأساسية فيما يلي:²

أ- الأخذ في الاعتبار الارتباط المقطعي حيث:

- يتضمن النموذج عوامل مشتركة لعلاج مشكلة الترابط المقطعي الشائعة في بيانات البانل.
- يتم ذلك من خلال إدخال متوسطات الملاحظات المقطعية للمتغيرات التفسيرية والتابعة في النموذج.

ب- المرونة ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- يتيح تقدير العلاقات طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات.
- يدعم البيانات غير المتجانسة حيث يمكن أن تختلف المعلومات بين الوحدات.

ت- التطبيق

- يُستخدم هذا النموذج لتقدير نماذج التكامل المشترك في بيانات البانل التي تتميز بوجود ارتباط مقطعي.

ثانياً: نتائج الاختبارات وتقدير النموذج

1. الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة

قبل الشروع في التقدير الاقتصادي للنموذج من الضروري عرض لمحة إحصائية أولية عن المتغيرات المدروسة. يهدف هذا العرض إلى توضيح الخصائص العامة للبيانات المستخدمة من حيث المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم القصوى والدنيا لكل متغير.

¹ Prao Yao Séraphin , Kongoza Kouassi Cyrille, **Tourism, Financial Development and Sectoral Development in ECOWAS Countries: Empirical Evidence from the CS-ARDL Approach**, International Journal of Economics and Financial Issues, 14(2), 54-64, 2024, P58

² Okumus, I, Guzel, A, E., & Destek, M, A, **Renewable, non-renewable energy consumption and economic growth nexus in G7: fresh evidence from CS-ARDL**, Environmental Science and Pollution Research. doi:10.1007/s11356-021-14618-7, 2021

الجدول رقم (2-8) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات obs	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std.Dev	القيمة الدنيا Min	القيمة القصوى Max
EXGR_DVA	442	1033267.3	237849.4	13.7	1660512
FDI	430	-3.74e+09	3.64e+10	-2.32e+11	2.18e+11
GDP	442	9.48e+11	2.05e+12	3.69e+09	1.46e+13
IMGR_INT	442	63361.59	117460.6	174.4	800219.6
UNEM_ILO	442	3.468086	2.132131	0.12	9.316
EXCH_RAT	442	5.231652	2.995634	1.047323	10.74542

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 20175، الملحق رقم 01

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية تباين القيم بين الدول محل الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية المدروسة. إذ نلاحظ أن متوسط القيمة المضافة المحلية في الصادرات (EXGR_DVA) يبلغ حوالي 1033267.3 مع انحراف معياري مرتفع (237849.4)، مما يشير إلى وجود تفاوت كبير بين الدول في هذه القيمة.

كما يُظهر متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (FDI_NET_BOP) متوسطاً سالباً قدره حوالي 3.74 مليار دولار، وهو ما يعكس تفوق التدفقات الخارجة على الداخلة في بعض دول العينة. كما يشير الحد الأدنى البالغ -232 مليار دولار إلى وجود حالات سحب كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية أو تحويلات أرباح ضخمة إلى الخارج، مما يؤكد تسجيل تدفقات خارجة قوية في بعض الدول. في المقابل نجد أن القيمة القصوى تصل إلى 218 مليار دولار، وهو ما يدل على أن بعض الدول شهدت خلال بعض الفترات تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ما يعكس جاذبية قوية للاستثمار. أما الانحراف المعياري المرتفع جداً (36.4 مليار دولار) فهو يعكس التباين الكبير في هذا المتغير، سواء بين الدول أو عبر الزمن. ويظهر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمتوسط قدره 9.48e+11 مع وجود

تباين واسع، ما يدل على تفاوت اقتصادي كبير بين الدول من حيث حجم اقتصادها. وبخصوص واردات السلع الوسيطة (IMGR_INT) فإن متوسطها يبلغ 63361.59 مليون دولار مع انحراف معياري مرتفع نسبياً، الشيء الذي يدل على تفاوت في الانفتاح التجاري بين البلدان محل الدراسة. و بالنسبة لمعدل البطالة (UNEM_ILO) فإن متوسطه 3.46% ويعتبر هذا ضمن النطاق المعقول، مع قيمة دنيا تبلغ 0.12 % وأقصى تصل إلى 9.3%. أما متغير سعر الصرف الرسمي (EXCH_RAT) فقد بلغ متوسطه حوالي 5.28 وحدة محلية لكل دولار أمريكي، مما يُشير وجود تفاوتات واضحة في سياسات الصرف بين الدول.

2. اختبارات استقلالية المقاطع العرضية للمتغيرات

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبارات استقلالية المقاطع العرضية للمتغيرات

Variabeles	Juodis Reese Test CDw		The (2015) CDw+ test with power enhancement		Cross Sectional Dependence Test CD		Pesaran & Xie (2021) CD*	
	Statestic	P-value	Statestic	P-value	Statestic	P-value	Statestic	P-value
EXGR_DVA	0.003	-2.93	0.000	637.24	0.0000	44.83	0.639	-0.47
GDP	0.000	30.02	0.000	700.44	0.000	54.20	0.007	-2.71
EXCH_RAT	0.973	0.03	0.000	339.47	0.000	16.35	0.001	-3.35
UNEM_ILO	0.571	0.57	0.000	254.48	0.000	5.03	0.000	13.91
FDI	0.617	-0.50	0.000	77.95	0.000	3.6	0.104	1.63
IMGR_INT	0.017	-2.39	0.000	721.64	0.000	58.53	0.012	-2.51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 2017، الملحق رقم 02. 03.

07 .06 .05 .04

أ - بالنسبة لمتغير القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات

تشير معظم الطرق المستخدمة إلى وجود ارتباط مقطعي (Cross-sectional dependence) بمعنوية مرتفعة، مما يعني أن القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات قد تتأثر بعوامل مترابطة عبر البلدان محل الدراسة. ونظرا لأنه في حالة وجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في أي بلد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى بلدان الأخرى.

ب - بالنسبة لمتغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة

تشير نتائج هذا الاختبار إلى ما يلي:

- **CD (Pesaran):** القيمة 58.53 مع قيمة دلالة (P-value = 0.000) تشير إلى رفض

فرضية H0 (غياب الارتباط المقطعي) وبالتالي وجود ارتباط مقطعي قوي.

- **CDw (Juodis & Reese)**: القيمة -2.39 مع قيمة دلالة (P-value = 0.017) مما يشير إلى دلالة معنوية أقل نسبياً لكنها ما زالت تدل على وجود ارتباط.
- **CDw+ (Fan et al.)**: القيمة 721.64 مع قيمة دلالة (P-value = 0.000) مما يشير إلى ارتباط مقطعي قوي جداً.
- **CD* (Pesaran)** مع تصحيح الأخطاء: القيمة -2.51 مع قيمة دلالة (P-value = 0.012) يشير أيضاً إلى وجود ارتباط مقطعي بدلالة معنوية.

ت - بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير معظم الطرق المستخدمة إلى وجود ارتباط مقطعي (Cross-sectional dependence) بمعنوية مرتفعة في بعض الأحيان، باستثناء CDw (Juodis. Reese (2021)) مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتأثر بعوامل مترابطة عبر البلدان محل الدراسة. ونظراً لأنه في حالة وجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في أي بلد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى البلدان الأخرى.

ث - بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

تشير معظم الطرق المستخدمة إلى وجود ارتباط مقطعي (Cross-sectional dependence) بمعنوية مرتفعة باستثناء CD* (Pesaran.Xie (2021) with 4 PC (s)) مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي قد يتأثر بعوامل مترابطة عبر البلدان محل الدراسة. ونظراً لأنه في حالة وجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في أي بلد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى البلدان الأخرى.

ج - بالنسبة لمتغير البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة)

تشير معظم الطرق المستخدمة إلى وجود ارتباط مقطعي (Cross-sectional dependence) بمعنوية مرتفعة في بعض الحالات، مما يعني أن البطالة الإجمالية قد تتأثر بعوامل مترابطة عبر البلدان

محل الدراسة. ونظراً لأنه في حالة وجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في أي بلد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى البلدان الأخرى.

ح- بالنسبة لمتغير سعر الصرف

تشير أغلب اختبارات استقلالية المقاطع العرضية التي تم إجراؤها إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تقول عدم وجود استقلالية للمقاطع عند مستوى معنوية 5% في أغلب الاختبارات الأربعة المطبقة. وبما أنه في حالة وجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في أي بلد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى البلدان الأخرى. وعليه يعتبر نموذج البائل من الجيل الأول الشائع الاستخدام غير مناسب لهذه الدراسة.

3. اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني

في إطار تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية المختارة في هذه الدراسة على محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات، تم اعتماد نموذج بانل ديناميكي باستخدام أسلوب Dynamic Common Correlated Effects (DCCE) الذي يُقدّر بواسطة الأمر xtdcce2 في برنامج Stata 17. حيث يسمح هذا النموذج بأخذ الارتباط المشترك بين المقاطع العرضية (Cross-sectional dependence) بعين الاعتبار، وذلك من خلال دمج عوامل مشتركة غير مرصودة تؤثر على جميع الوحدات (الدول)، وهو ما يعزز من موثوقية التقدير ويقلل من مشكلة الانحياز الناتج عن إهمال هذه العوامل.

وقد تم اختيار نموذج ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag) لملاءمته لحالة البيانات التي قد تحتوي على مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة (0) والمتكاملة من الدرجة الأولى (1)، شريطة غياب المتغيرات المتكاملة من الدرجة الثانية (2). وقد شمل النموذج المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات (I_exgr_dva) كمؤشر للمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية.
- المتغيرات المستقلة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ($I_fdi_net_bop$)

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (I_gdp)

- إجمالي الواردات من السلع الوسيطة (I_imgr_int)

- سعر الصرف الرسمي ($exch_rat$)

- معدل البطالة ($unem_ilo$)

وقد تم تضمين تأخيرات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضمن النموذج لتقدير العلاقة الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، مع تعيين المتغيرات السابقة كمؤثرات مشتركة

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني

درجة التكامل	الفرق الأول	في المستوى	
$I(1)$	-4.349***	-1.746	I_exgr_dva
$I(1)$	-2.952***	-1.758	I_gdp
$I(1)$	-2.855***	-1.655	$I_fdi_net_bop$
$I(0)$	//	-2.351**	I_imgr_int
$I(1)$	-3.708***	-1.537	$exch_rat$
$I(1)$	-4.517***	-1.218	$unem_ilo$
	-2.38	1%	Critical value
	-2.20	5%	
	-2.11	10%	

***: معنوي عند 1 % ، **: معنوي عند 5 % ، *: معنوي عند 10 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 2017، الملحق رقم 08. 09. 10. 11.

12

بعد تطبيق اختبار CIPS للاستقرارية واستعراض النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن معظم المتغيرات باستثناء (I_imgr_int) كانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من جميع القيم الحرجة في جميع المستويات 01% و 05% و 10%، وعليه لا يمكن رفض الفرضية H_0 مما يعني أن السلاسل الزمنية غير مستقلة جعلها مستقرة تم إجراء الاختبارات عند الفرق الأول، إذ لاحظنا أن جميع القيم المحسوبة لتلك السلاسل عند اختبار CIPS أصبحت أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 01%، وبالتالي يمكن رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن هذه السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول. وهو ما يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$).

أمّا بالنسبة للسلسلة (I_imgr_int) ومن خلال ملاحظة قيمة CIPS

حيث $CIPS = -2.351$ حسب مخرجات البرنامج Stata ومقارنتها بالقيم الحرجة نجد أن قيمة $CIPS$ أصغر من القيم الحرجة عند المستويات 05% و 10%، في حين نجدها أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 01% . وعليه لا يمكن رفض الفرضية H_0 عند المستوى 01%، مما يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة. وإذا أخذنا المستوى 05% أو 10% فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H_1 كلما يعني أن السلسلة الزمنية عند هذه المستويات 05% أو 10% تكون مستقرة. وهو ما يشير إلى أنها تتبع تكامل من الدرجة الصفرية $I(0)$.

وبناءً على ما سبق فإن مزيج المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$ يسمح باستخدام نموذج ARDL ضمن تقدير (DCCE) Dynamic Common Correlated Effects ، لكون هذا النموذج يتميز بمرونته في التعامل مع متغيرات من درجات تكامل مختلفة شرط عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$.

4. اختبار تجانس الميول (Slope Homogeneity)

الجدول رقم (2-11): مخرجات اختبار (Pesaran and Yamagata (2008)

	F Stat	p-value
Delta	3.695	0.000
Adjusted Delta	5.077	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 2017، الملحق رقم 13

يشير مفهوم تجانس الميول إلى كون العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تبقى ثابتة عند مختلف دول العينة. وبمعنى أدق فإن هذا التجانس يدل على أن معاملات الانحدار الخاصة بالمتغيرات المستقلة هي نفسها لجميع الدول، ما يعكس أن تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع لا يختلف من دولة إلى أخرى من دول الدراسة. أمّا في حالة عدم تجانس الميول فإن معاملات الانحدار تكون مختلفة بين الدول، الشيء الذي يستدعي استخدام نماذج أكثر مرونة.

من أجل القيام باختبار تجانس الميول (Slope Homogeneity) تم الاعتماد على اختبار Pesaran and Yamagata (2008) وكانت المخرجات كما هي موضحة في الجدول أعلاه. ومن خلال الجدول نجد أن:

$$p\text{-value} = 0.000, \Delta = 3.695$$

$$p\text{-value} = 0.000, \Delta_{adj} = 5.077$$

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أن الميل متجانس. وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تفترض أن معاملات الميل غير متجانسة (Heterogeneous).

5. تقدير النموذج

بعد إجراء اختبارات الارتباط المقطعي لجميع المتغيرات والذي أظهر وجود ارتباطات مقطعية للعديد من المتغيرات والقيام باختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني وجدنا عدم استقرارية غالبية السلاسل الزمنية. كما أنه عند القيام باختبار تجانس الميول كانت المخرجات تدل على وجود عدم تجانس للميول ووجود اختلاف لهيكل الوحدات. مما يدفعنا إلى تقدير نموذج CS-ARDL بتوظيف طريقة التقدير MEAN GROUP و هو إحدى الطرق المهمة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) عندما يكون هناك تباين أو عدم تجانس (Heterogeneity) بين المجموعات. هذا النموذج تم تقديمه بواسطة Pesaran و Smith في عام 1995، وهو مصمم لمعالجة القضايا التي تظهر بسبب فرضية أن المعاملات غير متجانسة بين المجموعات.

الجدول رقم (2-12): تقدير نموذج CS-ARDL بتوظيف طريقة التقدير MEAN GROUP لنموذج تدويل عملية الإنتاج الصناعي

Model: $\log(\text{EXGR_DVA}_{i,t}) = f(\log(\text{FDI}_{i,t}) + \log(\text{GDP}_{i,t}) + \log(\text{IMGR_INT}_{i,t}) + \text{EXCH_RAT}_{i,t} + \text{UNEM_ILO}_{i,t})$		
القيمة الاحتمالية	قيمة المعلمة	
من مقدرات الأجل القصير		
0.715	-0.1819775	L. I_exgr_dva
-1.12	-3.356957	L. I_gdp
0.418	0.0038577	L. I_FDI_net_bop
0.758	0.1205012	L. I_Imgr_int
0.711	0.0004525	L. I_exch_rat
0.320	-0.0783074	L. Unem_ilo
مقدرات الأجل الطويل		
0.018	-1.181978	Adjustment Term
0.006	1.019901	GDP
0.006	0.529568	FDI NET- BOP
0.000	2.005303	IMGR-INT
0.773	0.0003643	EXCH-RAT
0.000	0.0921375	UNEM-ILO

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 2017، الملحق رقم 14

من خلال ملاحظة الجدول السابق نرى أنَّه يحتوي على نموذج يتضمن علاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى الطويل. إذ نجد أنَّ التقديرات أظهرت ما يلي:

- جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% باستثناء سعر الصرف حيث كانت القيمة الاحتمالية له $p\text{-value} = 0.773 > 0.01$.

- كل المتغيرات المستقلة لها علاقة طردية في المدى الطويل مع المتغير التابع.

ونلاحظ من المخرجات ضمن مقدرات المدى القصير وجود تأخير بفترة واحدة **Lagged Variable** لمجموعة من المتغيرات حيث:

- تأخير المتغير التابع EXGR-DVA L.1 بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له $p\text{-value} = 0.715 > 0.05$ مع الإشارة السالبة التي تدلُّ على وجود علاقة عكسية.

- تأخير المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي GDP L.1 بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له $p\text{-value} = 0.261 > 0.05$ مع الإشارة السالبة التي تدلُّ على وجود علاقة عكسية.

- تأخير المتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي FDI NET- BOP L.1 بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له $0.418 > 0.05$ مع الإشارة الموجبة التي تدلُّ على وجود علاقة طردية.

- تأخير المتغير المستقل إجمالي الواردات من السلع الوسيطة IMGR-INT L.1 بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له $0.758 > 0.05$ مع الإشارة السالبة التي تدلُّ على وجود علاقة عكسية.

- تأخير المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) EXCH-RAT L.1 بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له $p\text{-value} = 0.711 > 0.05$ مع الإشارة الموجبة التي تدلُّ على وجود علاقة طردية.

- تأخير المتغير المستقل البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة) L.1 UNEM-ILO
بفترة واحدة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% إذ كانت القيمة الاحتمالية له value=
 $0.05 > 0.320$ - مع الإشارة السالبة التي تدلّ على وجود علاقة عكسية.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير النتائج

نسعى في هذا المطلب إلى تحليل وتفسير النتائج المقدّرة لعلاقة الأجل الطويل بين القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات والمتغيرات الاقتصادية المختارة، وذلك بناءً على مخرجات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

أولاً: عرض النتائج

الجدول رقم (2-13): مقدّرات الأجل الطويل لعلاقة القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات مع المتغيرات المستقلة

القيمة الاحتمالية	قيمة المعلمة	
0.018**	-1.181978	Adjustment Term
مقدّرات الأجل الطويل		
0.006***	1.019901	GDP
0.006***	0.529568	FDI NET- BOP
0.000***	2.005303	IMGR-INT
0.773	0.0003643	EXCH-RAT
0.000***	0.0921375	UNEM-ILO

***: معنوي عند 1 % ، **: معنوي عند 5 % ، *: معنوي عند 10 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 2017، الملحق رقم 14

من خلال المخرجات نجد أنّ قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي -1.181978 وهو ذو دلالة معنوية عند مستوى 1%. وتدّل الإشارة السالبة على أنّ النموذج يتّجه نحو إعادة التوازن بعد حدوث

انحراف عن العلاقة طويلة المدى، وقيمتها المطلقة الأكبر من الواحد تشير إلى سرعة التعديل العالية أو المفرطة للعودة مجدداً إلى التوازن بعد الانحراف.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة نموذج العلاقة طويلة الأجل على الشكل التالي:

$$\log(\text{EXGR_DVA}_{i,t}) = 0.000 + 0.0529 \log(\text{FDI}_{i,t}) + 1.019 \log(\text{GDP}_{i,t}) + 2.005 \log(\text{IMGR_INT}_{i,t}) + 0.0003 \text{EXCH_RAT}_{i,t} + 0.092 \text{UNEM_ILO}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ومن المعادلة أعلاه نستنتج ما يلي:

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في إجمالي الصادرات من القيمة المضافة المحلية بـ 0.0529 %.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في إجمالي الصادرات من القيمة المضافة المحلية بـ 1.019 %.
- زيادة إجمالي الواردات من السلع الوسيطة بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في إجمالي الصادرات من القيمة المضافة المحلية بـ 2.005 %.
- زيادة البطالة الإجمالية (%) من إجمالي القوى العاملة بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في إجمالي الصادرات من القيمة المضافة المحلية بـ 0.092 %.
- زيادة سعر الصرف الرسمي EXCH_RAT (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة) بـ 1% يؤدي إلى الانخفاض في إجمالي الصادرات من القيمة المضافة المحلية بـ 0.0003 %.

ثانياً: تحليل النتائج والتفسير الاقتصادي

تمثل هذه النتائج تحليلاً للاقتصاديات الناشئة والنامية في دول شرق وجنوب آسيا خلال الفترة من 1995 إلى 2020. ويتمحور النموذج حول تحديد مجموعة من العوامل المؤثرة على تدويل عملية الإنتاج الصناعي معبرا عنه بمحتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات (EXGR-DVA).

بعد القيام باختبارات الارتباط المقطعي لجميع المتغيرات والتي توصف لنا من خلالها لنتائج تشير إلى وجود ارتباطات مقطعية للعديد من المتغيرات. والقيام باختبارات جذر الوحدة من الجيل الثاني وجدنا عدم استقرارية غالبية السلاسل الزمنية. كما أنه عند القيام باختبار تجانس الميول كانت المخرجات تدل على وجود عدم تجانس للميول ووجود اختلاف لها بين الوحدات. مما دفعنا إلى تقدير النموذج بتوظيف نموذج Mean Group (MG). من خلال المخرجات وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل بفترة تأخير سنة واحدة نجد أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي -1.181978، وهو ذو دلالة معنوية عند مستوى 0% وتدلل الإشارة السالبة على أن النموذج يتجه نحو إعادة التوازن بعد حدوث انحراف عن العلاقة طويلة المدى، وقيمتها المطلقة الأكبر من الواحد تشير إلى سرعة التعديل العالية أو المفرطة للعودة مجدداً إلى التوازن بعد الانحراف.

وبالنظر إلى النتائج في الأجل الطويل تظهر العلاقات الأكثر استقراراً واستدامة حيث نجد معامل (GDP) الناتج المحلي الإجمالي يساوي 1.0199 ويشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية، وهو ما يعني أن الاقتصاديات التي تحقق نمواً مستداماً في الناتج المحلي الإجمالي لها فرصة أكبر في تدويل عملياتها الإنتاجية ومشاركة أكثر في سلاسل القيمة العالمية، وتشهقواً في محتوى القيمة المضافة المحلية في الصادرات. ويظهر متغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة IMGR-INT اقوياً جداً ومعنوياً وهو ما يعكسه المعامل إذ يساوي 2.0053 وتفسير ذلك أن الدول التي تسعى لزيادة الإنتاج المحلي الموجه للتصدير تعتمد على زيادة استخدام السلع الوسيطة المستوردة، وهذا شائع في آسيا حيث تكون سلاسل القيمة العالمية متكاملة إقليمياً بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي EXCH-RAT لا تظهر التغيرات في سعر الصرف تأثيراً معنوياً على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية. ويبقى تأثير UNEM-ILO البطالة الإجمالية (%) من إجمالي القوى العاملة) إيجابياً ومعنوياً لكنه منخفض نسبياً. والقيمة التقديرية لـ FDI NET- BOP الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي تساوي 0.0529 وتأثيره إيجابي ومعنوي أيضاً ويمكن تفسير ذلك من عدة جوانب فمثلاً تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأحيان على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل الصناعات الاستخراجية أو التجميعية) يقلل من تأثيره على تدويل عمليات الإنتاج، وفي المقابل الاستثمار في القطاعات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا يكون له تأثير أكبر على المدى الطويل أن ذلك يتطلب سياسات جذب نوعية.

خلاصة الفصل الثاني:

في الجزء الأول من هذا الفصل تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بسلاسل القيمة العالمية وما تعلق بالتجارة في الأجزاء وعمليات تقسيم الإنتاج، حيث تم تحديد الأساليب النظرية والمنهجية المستخدمة في تلك الدراسات وتقييم مدى قابليتها للإسقاط على البحث الحالي. تتنوع هذه الدراسات بين الأبحاث على المستوى الكلي والمستوى الجزئي، وتظهر العديد من الفجوات البحثية التي يمكن للبحث الحالي أن يملأها. كما تم تحليل النتائج الرئيسية لهذه الدراسات من خلال مقارنة السياقات المختلفة التي تم دراستها، مما فتح المجال لتوسيع الفهم العميق للموضوع.

أمّا في الجزء الثاني قمنا بتقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي Stata.17 لمجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الرسمي والبطالة وإجمالي الواردات من السلع الوسيطة وقياس أثرها على المتغير التابع القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات. وأشارت النتائج المقدرة بواسطة طريقة CS-ARDL أن جميع المتغيرات المستقلة ما عدا سعر الصرف لها علاقة موجبة مع المتغير التابع مع اختلاف درجة العلاقة.

بيّنت نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى وقت أطول للتأثير على الإنتاجية المحلية وتكاملها مع سلاسل القيمة. وفي حين نجد أن هناك دوراً فعالاً للنمو الاقتصادي المحلي في تعزيز التكامل الصناعي وتداول عمليات الإنتاج من خلال تصاعد القيمة المضافة المحلية في الصادرات الصناعية وهذا ما يظهر في العلاقة الإيجابية والمعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي ومحتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات. كما تساهم الواردات من السلع الوسيطة ذات الجودة العالية في دعم الإنتاج المحلي الموجّه للتصدير بشكل كبير ممّا يعكس أهمية التكامل الإقليمي والعالمي في سلاسل التوريد. بالنسبة للبطالة الإجمالية وجدنا أن هناك تأثيراً إيجابياً لكنه محدود في الأجلين القصير والطويل وهو ما يعكس إمكانية استفادة الاقتصاديات من العمالة الرخيصة ومن السياسات التي تنتهجها الحكومات للحد من ارتفاع البطالة الإجمالية. ورغم ذلك تبقى مساهمتها في التكامل الصناعي العالمي محدودة أمّا بخصوص استقرار سعر الصرف الذي كانت له علاقة سالبة وغير معنوية مع القيمة

المضافة المحلية في إجمالي الصادرات فإنَّ ذلك يعكسُ أن سعر الصرف ليس متغيراً مستقلاً حاسماً بشكل كافٍ لتفسير تدويل عمليات الإنتاج الصناعي مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج..

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً حيوياً في تدويل عمليات الإنتاج الصناعي، وخاصة في دول جنوب وشرق آسيا التي تسعى إلى تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع نطاق عمليات الإنتاج الصناعي عبر الحدود الوطنية، ما يدعم تحسين التكامل الاقتصادي العالمي ويساهم في النمو الاقتصادي المحلي لهذه الدول. يعكس هذا التأثير قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز البنية التحتية الصناعية والمساهمة في تطوير المهارات المحلية وزيادة الكفاءة الإنتاجية. ومرتّباً تظهر أهمية الاستمرار في تطوير سياسات تدعم جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وذلك من أجل تدعيم دور هذه الدول في الاقتصاد العالمي وضمان تحقيق فوائد أكبر على المدى الطويل.

إضافةً إلى ما سبق، يمكن التركيز على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان أفقياً أو عمودياً، ودوره في تعزيز الصادرات الصناعية وزيادة محتوى القيمة المضافة المحلية في هذه الصادرات. فالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي الذي يهدف إلى إنتاج سلع مماثلة للسوق المحلي في دول متعددة، يعزز من رفع قدرات الدولة في تلبية الطلبات الخارجية والمحلية، ويساهم في تنويع المنتجات الموجهة للتصدير والتي تكون قد ساهمت فيها الشركات المحلية بتمويل المستثمر الأجنبي ببعض السلع الوسيطة التي تحتوي على قيمة مضافة محلية. أما الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الذي يركز على توزيع مراحل عملية الإنتاج بين عدة دول، فهو يساهم في تعزيز التكامل مع سلاسل القيمة العالمية ويخلق فرصاً أكبر للصناعات المحلية لإضافة قيمة أكبر لمنتجاتها قبل تصديرها. وبالمثل فإن تعزيز هذه الأنواع من الاستثمارات يساهم في رفع كفاءة الإنتاج المحلي، وزيادة تنافسية المنتجات الصاعدة وتحقيق عائدات اقتصادية أكبر على المستوى الوطني.

إنّ عولمة عمليات الإنتاج الصناعي عبر سلاسل القيمة العالمية أحدثت جدلاً بين الباحثين واختلافاً في الآراء حول تداعياتها الاقتصادية والتنموية على البلدان وآليات تحقيقها. فالارتفاع الكبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحرص مختلف الدول النامية والمتقدمة على جذبه، والانتشار الواسع لسلاسل القيمة العالمية يُعبر عن وجود علاقة ساهمت في جعل العمليات الصناعية المحلية ذات طابع عالمي، وهو ما دعانا لمحاولة استكشاف هذه العلاقة من خلال طرح السؤال الرئيسي الذي تمحور حول مدى

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل عملية الإنتاج؟ وفيما يلي أهم نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة والآفاق المستقبلية للدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات

وفقاً لما تم التطرق إليه في الجانب النظري وما توصلت إليه النتائج القياسية في الجانب التطبيقي يمكن التأكيد بخصوص فرضيات الدراسة على التالي:

1. اختبار الفرضية الأولى (والتي أثبتت الدراسة صحتها): يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل عمليات الإنتاج الصناعي وزيادة القيمة المضافة للصادرات من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية ونقل التقنيات المتقدمة والمعرفة إلى العمالة المحلية، ما يرفع من جودة المنتجات ويعزز تنافسية الصناعات الوطنية. كما يوفر الاستثمار الأجنبي فرصاً لدمج الموردين المحليين في سلاسل القيمة العالمية ويزيد من تنوع المنتجات الموجهة للتصدير. هذا النوع من الاستثمارات يعزز النمو الاقتصادي المحلي من خلال خلق فرص عمل وتحفيز الابتكار، مما يجعل الدول المضيفة أكثر قدرة على تحقيق فوائد طويلة الأمد من مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

2. اختبار الفرضية الثانية (والتي أثبتت الدراسة صحتها): تمتلك الشركات متعددة الجنسيات القدرة على تحسين القدرات التصديرية للسلع الوسيطة في البلدان المضيفة بفضل إمكاناتها الكبيرة في نقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية إلى مختلف الصناعات المحلية، مما يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج ورفع جودة السلع والمنتجات المحلية لتتناسب مع المعايير العالمية. إن هذه الممارسات الجديدة في التصنيع والإدارة الناتجة عن المحاكاة والاحتكاك بالشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى الرفع من كفاءة الشركات المحلية وتزيد من قدرتها على إنتاج سلع وسيطة قابلة للتصدير بجودة منافسة. إضافة إلى ذلك تمتلك الشركات متعددة الجنسيات شبكات توزيع عالمية واسعة تتيح للبلدان المضيفة فرصاً أفضل لتسويق منتجاتها الوسيطة عبر الأسواق الدولية. يعزز هذا الدعم من اندماج الدول المضيفة في سلاسل القيمة العالمية ويزيد من مساهمتها في الاقتصاد العالمي، وهو ما يرفع من القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المحلية ويزيد من قيمة صادراتها.

3. اختبار الفرضية الثالثة (والتي أثبتت الدراسة صحتها): يؤدي ارتفاع حصة الواردات من السلع الوسيطة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة إلى تعزيز مشاركتها الأمامية في سلاسل القيمة العالمية بطرق متعددة. فعندما تستورد هذه لئلى سلعةً وسيطة عالية الجودة من خلال الاستثمارات الأجنبية، فإنها تحصل على مواد وخبرات إنتاجية متقدمة، ما يساعد الصناعات المحلية على تحسين كفاءتها الإنتاجية ورفع جودة منتجاتها. وتسمح هذه السلع الوسيطة المتطورة بتزويد الشركات المحلية بمدخلات حديثة تتسم بمواصفات تقنية عالية، ما يرفع من مستوى المنتجات النهائية أو الوسيطة ويزيد من قابليتها للمنافسة في الأسواق العالمية. إلى جانب ذلك توفر الاستثمارات الأجنبية قنوات للتواصل والتبادل مع الأسواق الخارجية، ما يساهم في تسهيل وصول المنتجات النهائية إلى سلاسل القيمة العالمية. وبفضل هذا التكامل بين المدخلات المستوردة والتصنيع المحلي تتمكن الدول المضيفة من الاندماج بفعالية في مراحل أكثر تقدماً من سلاسل القيمة، ما يزيد من قدرتها على التنافس دولياً ويعزز من مكانتها الاقتصادية، ليصبح لها دور حيوي في الاقتصاد العالمي وتبادل السلع المعقدة عبر الحدود.

ثانياً: نتائج الدراسة

1. **النتائج النظرية:** من خلال تناول الجانب النظري يمكن تلخيص أهم النتائج النظرية لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا في عدة نقاط رئيسية بناءً على ما تم التطرق إليه في الدراسات السابقة وما لا يتعارض مع النظريات الاقتصادية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتدويل الصناعي.
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الفنية إلى الدول المضيفة. هذا الشيء الذي يمكن أن يساعد في تحسين تقنيات الإنتاج وزيادة كفاءة المصانع، وبالتالي تعزيز القدرة الإنتاجية للصناعات المحلية في دول جنوب وشرق آسيا.
 - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز من مشاركة دول جنوب وشرق آسيا في سلاسل القيمة العالمية. فالشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في هذه الدول قد تسهم في تكامل العمليات الإنتاجية، مما يسمح للدول المضيفة بالانخراط في المراحل الأكثر تقدماً من الإنتاج الصناعي.

- يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يُساهم في زيادة الصادرات الصناعية من خلال تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية. حيث الشركات الأجنبية قد تبني مصانع إنتاج متطورة في دول جنوب وشرق آسيا، ما يُساهم في زيادة إنتاج السلع التي يمكن تصديرها إلى الأسواق العالمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يُساعد في رفع مستوى النمو الاقتصادي المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة، تحسين مهارات العمالة وتعزيز الابتكار المحلي. كما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية وزيادة القيمة المضافة في المنتجات الصناعية.
- نظرياً يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً للتنويع الاقتصادي في دول جنوب وشرق آسيا، حيث يُساهم في تطوير صناعات جديدة أو تعزيز الصناعات القائمة، ما يقلل من الاعتماد على قطاع معين ويعزز مرونة الاقتصاد.
- نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر قد تتطور بيئة الأعمال في الدول المضيفة من خلال تحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة القانونية وتطوير النظام المالي، مما يسهل عملية التدويل ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- رغم الفوائد المحتملة قد تواجه بعض الدول تحديات من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل تفاقم التفاوتات الاقتصادية، أو احتمال أن تسيطر الشركات الأجنبية على السوق المحلية على حساب الشركات المحلية.
- بناءً على هذه النتائج النظرية يمكن الاستنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً حاسماً في دعم تدويل عمليات الإنتاج الصناعي في دول جنوب وشرق آسيا، حيث يعزز الكفاءة الاقتصادية ويزيد من مشاركتها في الأسواق العالمية، مع ضرورة التوازن بين الاستفادة من هذه الاستثمارات ومعالجة التحديات التي قد تطرأ.

2. النتائج التطبيقية: وتمثلت النتائج القياسية للدراسة في الآتي

1. آلية العودة للتوازن (معامل التصحيح Error Correction Term): يظهر معامل تصحيح الخطأ سلبياً وذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود آلية للعودة إلى التوازن بعد أي انحراف عن التوازن

طويل الأجل. هذا ما يعني أن النموذج يميل إلى العودة للتوازن بسرعة عالية نسبياً في حالة الانحراف عن التوازن.

2. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية: على المدى الطويل هناك علاقة معنوية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية. حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 01% تؤدي إلى زيادة المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية بمقدار 0.0529 %.

3. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية: تُظهر الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية في المدى الطويل، حيث يؤثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات.

4. التأثير القوي لإجمالي الواردات من السلع الوسيطة على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية: إذ يُظهر متغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة $IMGR-INT$ تأثيراً قوياً جداً ومعنوياً وهو ما يعكسه المعامل إذ يساوي 2.0053 وهو ذو دلالة قوية جداً على المديين الطويل والقصير وهو ما يبرز الدور الذي يلعبه هذا المتغير.

5. التأثير المحدود لسعر الصرف على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية: على المدى الطويل لا تظهر التغيرات في سعر الصرف تأثيراً معنوياً على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية.

6. العلاقة بين البطالة والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية: في المدى الطويل تستمر العلاقة المعنوية الطردية بين البطالة كنسبة من القوة العاملة والمشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية، مما يشير إلى أن زيادة البطالة قد تؤدي إلى زيادة المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية.

ومن خلال النتائج التطبيقية سالفة الذكر يمكن إضافة بعض الملاحظات المتمثلة في:

- تشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والناجح المحلي الإجمالي لهما دور كبير في تعزيز مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية، سواء على المدى القصير أو الطويل.
- تبرز أيضاً أهمية الواردات من السلع الوسيطة باعتبارها عاملاً مساعداً في زيادة تكامل الدول في سلاسل القيمة.
- من جهة أخرى لا يظهر تأثير سعر الصرف بشكل كبير في التأثير على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة، ما قد يشير إلى أن العوامل الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي والناجح المحلي تظل أكثر تأثيراً.

ثالثاً: التوصيات

من خلال النتائج النظرية والتطبيقية السابقة المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدويل عمليات الإنتاج الصناعي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دول جنوب وشرق آسيا، يمكن استخلاص عدة توصيات هامة والتي يمكن إدراجها في البحث لتعزيز الفوائد الاقتصادية وتحقيق أقصى استفادة و تشمل التوصيات ما يلي:

- تعزيز السياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر: يجب على الدول المضيفة أن تعمل على وضع سياسات تشجيعية لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز ضريبية وتوفير بيئة قانونية مستقرة تدعم أنشطة الشركات الأجنبية. هذا ملىزىء من تدفقات الاستثمار الأجنبي وىء سهم في تسريع تكامل هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية.

- دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا: بناء على النتائج التي أظهرت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، ينبغي على الحكومات في دول جنوب وشرق آسيا أن تضع برامج لدعم الابتكار المحلي وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. يمكن تحفيز هذا من خلال الشراكات

بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، مما يعزز من نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة إلى السوق المحلي.

- **تعزيز التكامل مع سلاسل القيمة العالمية:** يجب على الدول أن تسعى لزيادة مشاركتها الأمامية في سلاسل القيمة العالمية عبر دعم الصناعات المحلية في إنتاج السلع الوسيطة والتي تساهم في زيادة صادراتها. تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارات في تحسين البنية التحتية التكنولوجية والتعليمية، بالإضافة إلى تطوير السياسات التي تسهل من مشاركة الشركات المحلية في المراحل المتقدمة من سلاسل القيمة.

- **التركيز على تحسين التدريب والتعليم المهني:** على النتائج التي تشير إلى تأثير البطالة على المشاركة في سلاسل القيمة، ينبغي تحسين برامج التعليم الفني والتدريب المهني لتزويد العمال بالمهارات اللازمة التي تواكب التكنولوجيا الحديثة. هذا سيسهم في تحسين قدرة العمالة المحلية على المشاركة الفعالة في عمليات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية.

- **تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية مع الشركاء الدوليين:** تبرز أهمية تدفق الاستثمارات الخارجية في تحسين القدرات الإنتاجية وزيادة الصادرات. لذلك يجب على الدول المضيفة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول والشركات الأجنبية، بما يسهل تبادل السلع الوسيطة والتكنولوجيا ويزيد من حصة الدول في الأسواق العالمية.

- **مراجعة سياسات العمل والبطالة:** رغم التأثير الموجب وبشكل معنوي والذي يبقى محدودا للتغيرات في البطالة على المشاركة الأمامية في سلاسل القيمة العالمية ما يعكس إمكانية استفادة الاقتصاديات من العمالة الرخيصة ومن السياسات التي تنتهجها الحكومات للحد من ارتفاع البطالة الإجمالية^{لا} أنه ينبغي على الدول مراقبة مستويات البطالة والعمل على استراتيجيات خفضها. ويتطلب ذلك تحسين سياسات التوظيف وتوفير فرص عمل لائقة وتوجيه الموارد البشرية نحو الصناعات التي تحتاج إلى مهارات متقدمة.

- **تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية على المدى الطويل:** على نتائج الدراسة التي تشير إلى أن الاقتصاد المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) له تأثير إيجابي على المشاركة في سلاسل القيمة

العالمية، يجب على الدول أن تضع استراتيجيات اقتصادية على المدى الطويل تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الصناعية.

- مراقبة تأثير سعر الصرف على الرغم من أن التغيرات في سعر الصرف لم تظهر تأثيراً معنوياً كبيراً في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في الدراسة، إلا أنه من المهم متابعة التغيرات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف وتأثيراتها على الصادرات والواردات، خصوصاً في الدول التي تعتمد على العملات المحلية في عمليات التصدير.

- تعزيز دور الحكومات في تطوير البنية التحتية: إذ يجب على الحكومات تحسين البنية التحتية بشكل عام مثل النقل والاتصالات والطاقة لتمكين الشركات المحلية من زيادة إنتاج السلع الوطنية ذات القيمة المضافة العالية. هذا سيساعد على تسريع انتقال هذه الدول إلى مراحل أكثر تقدماً في سلاسل القيمة العالمية.

- تقييم دور القطاع الخاص في جذب الاستثمار الأجنبي: يمكن للحكومات أن تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تشجيع الشركات المحلية على بناء شراكات إستراتيجية مع الشركات متعددة الجنسيات، مما يساهم في زيادة الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: آفاق الدراسة

يمكننا القول بأن هذه الدراسة وبعد التطرق لعدد الجوانب المهمة منها تبقى إلا محاولة لها بعض النقائص، كما تعتبر تمهيداً لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، ومن بين الآفاق ذات العلاقة بالموضوع ما يلي:

1. التوسع في دراسة تأثير الاستثمارات في قطاعات محددة على سلاسل القيمة العالمية: دراسة آثار الاستثمارات الأجنبية في قطاعات محددة مثل تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الثقيلة، والطاقة المتجددة على سلاسل القيمة العالمية ستكون ذات أهمية. تحليل أثر الاستثمارات في هذه القطاعات على

رفع مستوى الإنتاجية والتكامل في سلاسل القيمة يمكن أن يكشف عن فرص جديدة لتحسين التنافسية الاقتصادية.

2. دراسة التأثيرات المتبادلة بين استراتيجيات الشركات المحلية والمشاركة في سلاسل القيمة: تحليل كيف تؤثر استراتيجيات الشركات المحلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يكون مجالاً مثيراً للبحث. من خلال فحص كيفية تكامل استراتيجيات الشركات المحلية مع الاستثمارات الأجنبية، يمكن تحديد نماذج عمل تساهم في تحسين النمو الصناعي.

3. دراسة تأثير زيادة القيمة المضافة المحلية على قدرة الدول في تحسين تنافسية صادراتها: يمكن للبحث في المستقبل أن يتناول كيفية تعزيز القيمة المضافة المحلية في المنتجات المصدرة كعامل رئيسي في تحسين تنافسية الدول في الأسواق العالمية. يتطلب ذلك تحليل كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير الصناعات المحلية وزيادة كفاءتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة على الصادرات. كما يمكن دراسة كيفية تحسين ممارسات التصنيع المحلي، خاصة في الصناعات كثيفة التكنولوجيا، التي تسهم في رفع قيمة الصادرات.

4. دراسة تأثير العوامل الهيكلية على القيمة المضافة المحلية في الصادرات: يمكن دراسة تأثير العوامل الهيكلية على كيفية إضافة القيمة المحلية في سلاسل الإنتاج الصناعية. يشمل ذلك فحص تأثير استراتيجيات التكامل الإقليمي، والسياسات التجارية، وتحسين البنية التحتية، على زيادة القدرة التصديرية للدول وزيادة القيمة المضافة المحلية في منتجاتها المصدرة.

التركيز على استراتيجيات تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية: يمكن البحث في المستقبل أن يتناول كيفية تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة، والتي تلعب دوراً محورياً في تحسين الصادرات. سيتضمن ذلك تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة، وتحديد الاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في زيادة القيمة المحلية في الصادرات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد عباس عبد الله و أحمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون. 51-70. 2012.
2. أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010.
3. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار في انتعاش مستدام، 2021.
4. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، 2017.
5. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، 2015.
6. براهيم زرزور، إدارة الأعمال الدولية، (مصر، دار التعليم الجامعي ، 2019).
7. بركان أنيسة، دراج عفيفة، سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2/2022، ص ص 148-167، 2022.
8. جديدي سميحة، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية بالبلدان النامية دراسة صناعة السيارات للفترة 1995-2018، (أطروحة دكتوراه. جامعة حمه لخضر. الوادي. الجزائر، 2019).
9. لجوزي جميلة و دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06. ص ص 83-118، 2015.
10. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
11. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسة تنمية الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، 2005.
12. حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019).
13. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010).

14. خديجة محمد أحمد الأسير، عمر عبد الحي صالح البيلي. مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والعربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1996.
15. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012).
16. دلال عرامة ، متطلبات اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية،(أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2023-2024).
17. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس. الجزائر. المغرب، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009).
18. زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، (عمان ، دار الثقافة، 2011)، صص 57-58.
19. سمير عويني، أثر استخدام الطاقات المتجددة على الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، (أطروحة دكتوراه، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024).
20. شوقي جباري. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،(أطروحة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015).
21. عادل سعد الحسنين، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة البينية لدول الكوميسا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 2، ص ص 85-110، 2023.
22. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، (مصر، الدار الجامعية، 2005).
23. عبد السلام أبو قحف، الاقتصاديات والاستثمارات الدولية، (مصر، المكتب العربي الحديث، 2012)
24. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (الإسكندرية، مصر، مؤسسة الجامعة، 1989).
25. عبد المطلب عبد الحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998.
26. كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجلة علوم إنسانية ، مجلة شهرية إلكترونية ، السنة الثالثة ، العدد 27، آذار 2006.

27. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، (رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011).
28. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، (مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
29. محمد ص، سمير ش، رولا غ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.
30. معاش فتحي، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية، (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016).
31. معاوية أحمد حسين. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة. المجلد 28. العدد 02، 2014.
32. مغمولي نسرین، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة فرتيال Ferial. عنابة، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، 2015-2016).
33. منى أبو العطا حليم، مستقبل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ضوء الأزمات و الأثر على التنمية المستدامة (دراسة حالة مصر و السعودية)، مجلة مصر المعاصرة، العدد 549، 2023.
34. منى السيد عادل عبد الشافي عمار، عولمة الشركات المتعددة الجنسيات دعم أم هيمنة على الدول النامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 82، 2022.
35. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار الأجنبي: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، 2012.
36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، 2015.
37. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، 2017.
38. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، تقرير رقم 34، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019).

المراجع باللغة الأجنبية

39. Accolley, Delali, The Determinants and Impacts of Foreign Direct Investment, MPRA Paper 3084, University Library of Munich, Germany, 2003.
40. Adarov, A. & Stehrer, R, Implications of foreign direct investment, capital formation and its structure for global value chains, The World Economy, doi:10.1111/twec.13160, 2021.
41. Agarwal Jamuna Prasad, Effect of foreign direct investment on employment in home countries. (1997). UNCTAD/ITE/IIT, V6, No. 2, 1997.
42. Ait Mokhtar Omar; La mondialisation : Caractéristiques et Impacts. Revue académique des études sociales et humaines, pages 18-25, 2013.
43. Aitken, B, J & Harrison, A, E, Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela, American Economic Review, pages 605–618, 1999.
44. Alexander Protsenko, Vertical and Horizontal Foreign Direct Investments in Transition Countries, Munich Dissertations in Economics 2105, University of Munich, 2004.
45. Alfaro, L, and others, FDI and economic growth: the role of local financial markets, Journal of International Economics, pages 89–112, 2004.
46. Amendolagine, V, and others, Local sourcing in developing countries: The role of foreign direct investments and global value chains, World Development, pages 73–88, 2019.
47. Amiti Mary and others, Importers, Exporters, and Exchange Rate Disconnect, American Economic Review, 104 N 7, 1942–1978, 2014.
48. Ana Fernandes and others, Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-Country Evidence, CESifo Working Paper No 8270, 1-40, 2020.
49. Antonia Lopez Villavicencio and other, Macroeconomic effects of EU value chain participation, hal-04159742, 2021.
50. Ari, Kokko, The Home Country Effects of FDI in Developed Economies, European Institute of Japanese Studies. Stockholm School of Economics, 2006.
51. Assaf Razin, FDI Contribution to Capital Flows and Investment in Capacity, NBER Working Paper No 9204, September, 2002.
52. Athukorala, P., & Yamashita, N, Production fragmentation and trade integration: East Asia in a global context. The North American Journal of Economics and Finance, pages, 233–256, 2006.
53. Ayman Achouch, Unit Root Tests For Panel Data (First Generation Tests) Application To A Sample Of Developing Countries, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33), No, (5) 2012.

54. Barjamovic, Gojko, Thomas Chaney, Kerem Cosar, and Ali Hortacsu, Trade, Merchants and the Lost Cities of the Bronze Age, *Quarterly Journal of Economics*, pages 1455-1503, 2019.
55. Barrios, S, and others, Foreign direct investment, competition and industrial development in the host country, *European Economic Review*, 49(7), pages 1761–1784, 2005.
56. Belascu, L. and Shivarov, A. On the Location Attractiveness of Emerging Countries for Foreign Direct Investments, *Expert Journal of Economics*, 4(2), pages 78-85, 2016.
57. Bems, R, & Johnson, R. C, Demand for Value Added and Value-Added Exchange Rates, *American Economic Journal: Macroeconomics*, 9(4), pages, 45–90, doi:10.1257/mac.20150216, 2017.
58. Biswajit Banerjee & Juraj Zeman, Determinants of Global Value Chain Participation: Cross-country Analysis, NBS Working paper 1/2020.
59. Blomstrom, M & Kokko, A, Multinational corporations and spillovers. *Journal of Economic survey*, pages 247-277, 1998.
60. Borensztein, E. De Gregorio, J. & Lee, J. How does foreign direct investment affect economic growth?, National Bureau of Economic Research. Cambridge, Working Paper No. 5057, 1995.
61. Braunerhjelm, P, Svensson, R, Host country characteristics and agglomeration in foreign direct investment, *Applied Economics*, pages 833-840, 1996.
62. Buelens, C, and Tirpák, M, Reading the Footprints: How Foreign Investors Shape Countries' Participation in Global Value Chains. *Comparative Economic Studies*, 59(4), 561–584. doi:10.1057/s41294-017-0036-2, 2017.
63. Cadestin, C, et al, Multinational enterprises and global value chains: New Insights on the trade-investment nexus, OECD Science, Technology and Industry Working Papers, No, 2018/05, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/194ddb63-en>, 2018.
64. Cappariello, R, & Felettigh, A, How Does Foreign Demand Activate Domestic Value Added? A Comparison Among the Largest Euro-Area Economies, *SSRN Electronic Journal*, doi:10.2139/ssrn.2598066, 2015.
65. Carr, M., & Chen, M, Globalization, Social Exclusion, and Work: With Special Reference to Informal Employment and Gender, International Labour Office Policy Integration Working Paper No. 20, *SSRN Electronic Journal*. doi:10.2139/ssrn.908166, 2006.
66. Castellani, D, & Zanfei, A, Technology gaps, absorptive capacity and the impact of inward investments on productivity of European firms, *Economics of Innovation and New Technology*, 12(6), pages, 555–576. doi:10.1080/714933761, 2003.
67. Christine Zhenwei Qiang and other, An Investment Perspective on Global Value Chains, The World Bank, 2021.

68. Christophe Hurlin, Valérie Mignon, Second Generation Panel Unit Root Tests, fffalshs00159842, 2007.
69. ClaudiuTiberiuAlbulescu, Do Foreign Direct and Portfolio Investments Affect Long-Term
70. David Hummels and others, The nature and growth of vertical specialization in world trade, Journal of International Economics, Volume 54, Issue 1, June 2001, Pages 75-96.
71. De Backer, K, and S, Miroudot, Mapping Global Value Chains, OECD Trade Policy Papers, 2013.
72. Dongsheng, Z, and others, The impact of FDI on the productivity of domestic firms: the case of China, Journal International Business Review, pages 465–484, 2002.
73. Dunning, J, H, Location and the Multinational Enterprise: A Neglected Factor?. (1998). Journal of International Business Studies, 29(1), pages 45–66, 1998.
74. Dunning, J.H. and Sarianna, M, Multinational Enterprises and the Global Economy, 2nd edn, (Lund, Cheltenham, Edward Elgar Publishing, 2008).
75. Economic Growth in Central and Eastern Europe?, Procedia Economics and Finance, Pages 507-512.
76. Ewe, Ghee Lim. Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of the Recent Literature, International Monetary Fund, 2001.
77. Fan, J., Liao, Y., & Yao, J, Power Enhancement in High-Dimensional Cross-Sectional Tests. Econometrica, 83(4), 1497–1541. doi:10.3982/ecta12749, 2015.
78. Gereffi, G and others, Introduction: Globalisation, Value Chains and Development, IDS bulletin 32 No 3, 1-8, 2001..
79. Goldar, B, and others, Domestic Versus Imported Contents in Exports: The Case of India's Merchandise Trade, Journal of South Asian Development, 15(1), 62–96. doi:10.1177/0973174120922451, 2020.
80. Gozgor, Giray & Erzurumlu, Yaman O, Causality Relations between Foreign Direct Investment and Portfolio Investment Volatility. Munich Personal RePEc Archive 34352, Pages 172-178.
81. Heba Elsayed Tolba, The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade, Proceedings of the Second Middle East Conference on Global Business, Economics, Finance and Banking, (ME15 Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7, Dubai-UAE, 22-24 May, 2015 Paper ID: D526.
82. Hela Bouras, Bechir Reggad, Foreign Direct Investment and Exports: Complementarity or Substitutability? An Empirical Investigation, International Journal of Economics and Financial Issues, Pages 933-941, 2015.
83. Hiroyuki, T. N, Lar, Global-Value-Chains Participation and Industrial Upgrading in Asian Developing Economies. Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/65708/> MPRA Paper No. 65708, posted 21 Jul 2015 09:42 UTC

84. Hussain, J, Khan, A, & Zhou, K, The impact of natural resource depletion on energy use and CO2 emission in Belt & Road Initiative countries: A cross-country analysis. *Energy*, 117409, doi:10.1016/j.energy, 2020, 117409, 2020.
85. InesKersan-Škabić, Thedriversofglobalvaluechain (GVC) participationinEUmemberstates, *EconomicResearch-EkonomskaIstraživanja*, 32:1, 1204-1218, DOI: 10.1080/1331677X2019.1629978, 2019.
86. Itay Goldstein&AssafRazin,An information-based trade off between foreign directinvestment and foreign portfolio investment, *Journal of International Economics*, Pages 271-295, 2006.
87. Javier Lopez-Gonzalez,Using Foreign Factors to Enhance Domestic Export Performance: A Focus On Southeast Asia, *OECD Trade Policy Papers*, No, 191, OECD Publishing, Paris, 2016.
88. Josée St-P& Michel T,Mondialisation de l'économie et émergence des pays asiatiques : réactions de PME Québécoises, *Congres International Francophone en Entrepreneuriat et PME*, L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006.
89. Joshua Aizenman& Nancy Marion,The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty, *National Bureau of Economic Research*. Cambridge, 2001.
90. Joshua Aizenman&Nancy Marion,The Merits of Horizontal versus Vertical FDI in the Presence of Uncertainty, *NBER Working Paper No. 8631*, <http://www.nber.org/papers/w8631>,2001.
91. Juan Kania-Morales, Robert Mróz,Relationship between foreign direct investment stock and foreign portfolio investment stock. Do they really matter for GDP in Poland, Germany, and Great Britain?,*Ekonomia journal*, Faculty of Economic Sciences, University of Warsaw, vol. 38, Pages97-126, 2014.
92. Juodis, A., & Reese, S, The Incidental Parameters Problem in Testing for Remaining Cross-Section Correlation, *Journal of Business & Economic Statistics*, 1–13. doi:10.1080/07350015.2021.1906687, 2021.
93. Kaplinsky, R, and Morris, M,A Handbook for Value Chain Research. Institute of Development Studies, Univeristy of Sussex, Brighton, UK, <https://www.researchgate.net/publication/42791981>, 2001.
94. Kee, H. L, & Tang, H,Domestic Value Added in Exports: Theory and Firm Evidence from China. *American Economic Review*, 106(6), 1402–1436. doi:10.1257/aer.20131687,2016.
95. Kenwood. A. G&Lougheed. A. L, *The Growth of the International Economy 1820-2000*, 4th edition,London and New York,Routledge, 2000 .
96. Kevin H. O'Rourke& Jeffrey G. Williamson,When did globalisation begin?, *European Review of Economic History*, 6(1),pp23–50, 2002.

97. Kevin Honglin Zhang. How does FDI affect a host country's export performance? The case of China, International conference of WTO, 2005.
98. Klaus E Meyer, Perspectives on multinational enterprises in emerging economies, Journal of International Business Studies, pages 259-276, 2004.
99. Koopman, Robert and others, Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports, American Economic Review, Volume 104, No 2, 2014, ppges, 459–494.
100. Kosová, R. Do Foreign Firms Crowd Out Domestic Firms? Evidence from the Czech Republic, The Review of Economics and Statistics, 92(4), pages 861 - 881, 2010.
101. Kowalski, P, and others, Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies, OECD Trade Policy Papers, No, 179, OECD Publishing, Paris, 2015
102. Kowalski, P, and others, Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies, OECD Trade Policy Papers, No, 179, OECD Publishing, Paris, 2015.
103. La Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation, UNE MONDIALISATION JUSTE: CRÉER DES OPPORTUNITÉS POUR TOUS, 2004.
104. Laura Alfaro & Andrew Charlton, Intra-Industry Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research, Cambridge. 2007.
105. Lee, J, & Robinson, P, M, Series estimation under cross-sectional dependence. Journal of Econometrics, 190(1), 1 17. doi:10.1016/j.jeconom.2015.08.001, 2016.
106. Lin Jones, Meryem Demirkaya, and Erika Bethmann, Global Value Chain Analysis: Concepts and Approaches, United States International Trade Commission, Journal of International Commerce and Economics, 2019.
107. Lipsey, R. E, Foreign Direct Investment and the Operations of Multinational firms: Concepts, History, and Data, Working Paper 8665, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 2001.
108. Lipsey, R. E, The Role of Foreign Direct Investment in International Capital Flows, Working Paper 7094, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 1999.
109. Liu, Z. Foreign direct investment and technology spillovers: Theory and evidence. Journal of Development Economics, pages 176–193, 2008.
110. Liudmila Chikhun, Igor Romanov, Factors determining participation of developing countries in global value chains, BRICS Journal of Economics, 4(2), 225–242. <https://doi.org/10.3897/brics-econ.4.e101915>, 2023.

111. Los, B, and others, HOW GLOBAL ARE GLOBAL VALUE CHAINS? A NEW APPROACH TO MEASURE INTERNATIONAL FRAGMENTATION. *Journal of Regional Science*, 55(1), 66–92. doi:10.1111/jors.12121. 2014.
112. M. HashemPesaran. YimengXie, A Bias-Corrected CD Test for Error Cross-Sectional Dependence in Panel Data Models with Latent Factors. CESifo Working Papers, NO9234, Center for Economic Studies and the ifo Institute (CESifo) ,Munich, 2021.
113. MarcinHumanicki, Robert Kelm, Krzysztof Olszewski. Foreign Direct Investment and Foreign Portfolio Investment in the contemporary globalized world: should they be still treated separately?. 2013, NBP Working Papers 167,Narodowy Bank Polski, 2013.
114. Maria - Ramona Sarbu,Globalization And Foreign Direct Investments. CES Working Papers. Centre for European Studies. AlexandruIoanCuza University, vol. 7(2), pages 324-331, , August, 2015.
115. MarialenaPetrakou,FDI spillovers and channels of transmission in the EU: The role of financial markets and institutional development. (PhD dissertation, University College London, 2018).
116. Maureen Lankhuizen,The (Im)possibility of Distinguishing Horizontal and Vertical Motivations for FDI, *Review of Development Economics*, *Review of Development Economics*, 18(1), doi:10.1111/rode.12074, Pages,139-151, 2014.
117. Mayrhofer, U., &Prange, C, Multinational Corporations (MNCs) and Enterprises (MNEs), *Wiley Encyclopedia of Management*, pages,1–5, 2015.
118. Melissa Moye,Ovrdiew Of Debt Conversion, Debt Relief International Ltd, London, 2001, p07
119. Michael Blackwell& Simon Nocera,Debt-Equity Swaps,IMF Working Paper No, 88/15, pages 311-345, 2006.
120. Michael D, B,Christopher, M, M, ForeignCapital and Economic Growth in the First Era of Globalization, Working Paper 13577, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 2007.
121. Mounir Dahmani and others, The Information and Communication Technologies- Economic Growth Nexus in Tunisia: A Cross-Section Dynamic Panel Approach, *Montenegrin Journal of Economics*, 18 (2), pages,155-168, fihal-03506745, 2022.
122. Nathalie Aminian et al,Foreign Direct Investment, Intra-Regional Trade and Production Sharing in East Asia, The Research Institute of Economy, Trade and Industry. RIETI Discussion Paper Series 07-E-064, 2007.
123. OECD SCIENCE, TECHNOLOGY AND INDUSTRY POLICY PAPERS, Op, Cit, P04
124. OECD SCIENCE, TECHNOLOGY AND INDUSTRY POLICY PAPERS,MULTINATIONAL ENTERPRISES IN DOMESTIC VALUE CHAINS, 2019.

125. OECD, Directorate for Science, Technology and Innovation, Guide to OECD Trade in Value Added (TiVA) Indicators, 2023 edition.
126. Okumus, I, Guzel, A, E., & Destek, M, A, Renewable, non-renewable energy consumption and economic growth nexus in G7: fresh evidence from CS-ARDL, Environmental Science and Pollution Research. doi:10.1007/s11356-021-14618-7, 2021.
127. Olczyk, M. & Kordalska, A. Gross Exports versus Value Added Exports: Determinants and Policy Implications for Manufacturing Sectors in Selected CEE Countries. SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.2892532, 2016.
128. Olivier Blanchard and Justin Wolfers, The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence, The Economic Journal, Vol. 110, No. 462, Conference Papers (Mar., 2000), pages, C1- C33
129. P, Bielik, and others, Some aspects of the investment attractiveness of the Visegrad Group countries, Agricultural Economics, Czech Academy of Agricultural Sciences, vol, 52(8), pages 361-367, 2006.
130. Padilla-Pérez, R, A regional approach to study technology transfer through foreign direct investment: The electronics industry in two Mexican regions, Research Policy, 37(05), pages 849–860, 2008.
131. Paul R. Krugman and others, International Trade Theory and Policy, Pearson Education, 12th edition, 2022.
132. Pavla Vozárová, The Role of FDI in Fostering Exports from the Host Country, International Journal of Economic Sciences, International Institute of Social and Economic Sciences, vol. 4(3), pages 94-114, September, 2015.
133. Pesaran, M, H, Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels, Econometric Reviews, 34(6-10), 1089–1117. doi:10.1080/07474938.2014.956623, 2014.
134. Pol Antràs and Stephen R. Yeaple, Multinational Firms and the Structure of International Trade, Handbook of International Economics, Volume 4, 2014, Pages 55-130.
135. Prao Yao Séraphin , Kongoza Kouassi Cyrille, Tourism, Financial Development and Sectoral Development in ECOWAS Countries: Empirical Evidence from the CS-ARDL Approach, International Journal of Economics and Financial Issues, 14(2), 54-64, 2024.
136. Prasanna, N, Impact of Foreign Direct Investment on Export Performance in India, Journal of Social Sciences, pages 65-71, 2010.
137. Rashmi Banga, The Export-Diversifying Impact of Japanese and US Foreign Direct Investments in the Indian Manufacturing Sector, Journal of International Business Studies, Vol, 37, No 4, (Jul, 2006).
138. René A. Hernández and other, Global value chains and world trade, (Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC) Santiago, 2014).

139. Rodrik, D, The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, Overseas Development Council, 1999, <https://doi.org/10.56021/9781565170278>
140. Sanjaya L, The Employment Impact Of Globalisation In Developing Countries, Queen Elizabeth House, Oxford University, Working Paper N.93, 2002.
141. Sethi, D, and others, Trends in foreign direct investment flows: a theoretical and empirical analysis, *Journal of International Business Studies*, 34(4), pages 315–326, 2003.
142. Seungjin Kim, Effects of Outward Foreign Direct Investment on Home Country Performance Evidence from Korea, NBER-EASE Vol 09, University of Chicago Press, Pages 295-317, 2000.
143. Shaoyuan Wang and others, Foreign Inputs and Changes in Domestic Value Added Exports: Empirical Evidence from Latin American Countries, *International Journal of Economics and Financial Issues*, 2019.
144. Shujiro Urata, Youngmin Baek, The Determinants of Participation in Global Value Chains: A Cross-Country, Firm-Level Analysis, ADBI Working Paper Series No 1116, 2020, P11
145. Simran K, Kahai. Traditional And Non-Traditional Determinants Of Foreign Direct Investment In Developing Countries, *Journal of Applied Business Research*. Vol 20, N 1, pages 43-50, 2004.
146. Sjöholm, Fredrik, Foreign Direct Investments in Southeast Asia, IFN Working Paper No. 987, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2475944> , (August 4, 2014).
147. Stehn, Jürgen, Book Review of Dunning, John H.: Explaining international production, London, Unwin Hyman, 1988, *Weltwirtschaftliches Archiv*, ISSN 0043-2636, Mohr, Tübingen, Vol. 128, Iss. 2, pages, 371-373, 1992.
148. Svetlana Todorova, Globalization and Multinational Companies in Numbers. *ECONOMIC SCIENCES SERIES*, vol,7 n02, 2018.
149. Swarnali Ahmed and others, Global value chains and the exchange rate elasticity of exports, *BE J Macroecon*, 17(1): 1-24. DOI 10.1515/bejm-2015-0130, 2017.
150. Tian, K, Dietzenbacher, E, & Jong- A-Pin, R, Global value chain participation and its impact on Industrial upgrading, *World Economy* 45(5), 1362-1385, <https://doi.org/10.1111/twec13209>, 2022
151. Tugcu, C, T, Panel Data Analysis in the Energy-Growth Nexus (EGN), *The Economics and Econometrics of the Energy-Growth Nexus*, 255–271. doi:10.1016/b978-0-12-812746-9.00008-0, 2018.
152. UNCTAD secretariat. Comprehensive Study of the Interrelationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI), A staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, 23 June 1999.

153. Unctad, World Investment Report: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, 2006.
154. Unctad, World Investment Report: Investing in sustainable energy for all. 2023.
155. Unctad, World Investment Report: Investing in the SDGs: An Action Plan, 2014.
156. Unctad, World Investment Report: International Production Beyond The Pandemic, 2020.
157. Unctad, World Investment Report: International tax reforms and sustainable investment, 2022.
158. Unctad, World Investment Report: International Tax Reforms And Sustainable Investment, 2022.
159. UNCTAD, World Investment Report: Investing in a Low-Carbon Economy, 2010.
160. Unctad, World Investment Report: Investment And new Industrial Policies, 2018.
161. Unctad, World Investment Report: Special Economic Zones, 2019.
162. Unctad, World Investment Report: Investment facilitation and digital government, 2024.
163. UNCTAD, World Investment Report 2001: Promoting Linkages, United Nations, New York and Geneva. 2001.
164. Unctad. World Investment Report: Global Value Chains: Investment and Trade for Development, 2013.
165. UNCTAD, World Investment Report: Investing in the SDGs: An Action Plan, 2014 .
166. UNIDO, Global Value Chains and Development, 1-114, 2015.
167. V, Amendolagine and others, FDI, Global Value Chains, and Local Sourcing in Developing Countries, International Monetary Fund, 2017.
168. Venkatachalam Anbumozhi, Kaliappa Kalirajan, South Asia's Economic Integration with East Asia: An Exploratory Analysis with a Focus on India. The Journal of Economic Integration, 35(1):91-110, DOI: <https://doi.org/10.11130/jei.2020.35.1.91>, 2020.
169. Victor Kummritz and others, Economic Upgrading through Global Value Chain Participation: Which Policies Increase the Value Added Gains?, Policy Research Working Paper 8007, Trade and Competitiveness Global Practice Group, March 2017.
170. Victor Kummritz, Do Global Value Chains Cause Industrial Development?, CTEI Working Paper No 2016-01, 2016.
171. Vrh, N, What drives the differences in domestic value added in exports between old and new E.U. member states?, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31(1), 645–663. doi:10.1080/1331677x.2018.1438910, 2018.
172. Yu, Cand Luo, Z, What are China's real gains within global value chains? Measuring domestic value added in China's exports of manufactures, China Economic Review, 47, 263–273, doi:10.1016/j.chieco.2017.08.010, 2018.

مواقع الأنترنت

173. cio-wiki, https://cio-wiki.org/wiki/Value_Chain#cite_note-4, (accessed 16/08/2024)
174. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>
175. https://www.aleqt.com/2021/09/07/article_2166151.html (2021)
176. <https://www.oecd.org/fr/data.html>
177. World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF>. (accessed 30-10-2024.21h:25)
178. World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF>. (accessed 30-10-2024.21h:25)
179. World bank, <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>. (accessed 30-10-2024.21h:45)
180. World bank, <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/BX.KLT.DINV.CD.WD>, (accessed 31-10-2024.21h:00)

الملاحق

الملحق رقم 01: الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

```
. su exgr_dva fdi_net_bop gdp imgr_int unem_ilo l_exch_rat
```

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
exgr_dva	442	103267.3	237849.4	13.7	1660512
fdi_net_bop	430	-3.74e+09	3.64e+10	-2.32e+11	2.18e+11
gdp	442	9.48e+11	2.05e+12	3.69e+09	1.46e+13
imgr_int	442	63361.59	117460.6	174.4	800219.6
unem_ilo	442	3.468086	2.132131	.12	9.316
l_exch_rat	442	5.231652	2.995634	1.047323	10.74542

الملحق رقم 02: الاختبار المقطعي للمتغير محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي

الصادرات

```
. xtcd2 l_exgr_dva
```

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)

H0: weak cross-section dependence

H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
l_exgr_dva	44.83 (0.000)	-2.93 (0.003)	637.24 (0.000)	-0.47 (0.639)

p-values in parenthesis.

References

CD: Pesaran (2015, 2021)

CDw: Juodis, Reese (2021)

CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)

CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 03: الاختبار المقطعي للمتغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة المستوردة

. xtc2 l_imgr_int

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)

H0: weak cross-section dependence

H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
l_imgr_int	58.53 (0.000)	-2.39 (0.017)	721.64 (0.000)	-2.51 (0.012)

p-values in parenthesis.

References

- CD: Pesaran (2015, 2021)
 CDw: Juodis, Reese (2021)
 CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
 CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 04: الاختبار المقطعي للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

. xtc2 l_fdi_net_bop

Unbalanced panel detected, test adjusted.

Missing values imputed for CD*.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)

H0: weak cross-section dependence

H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
l_fdi_net_bop	3.60 (0.000)	-0.50 (0.617)	77.95 (0.000)	1.63 (0.104)

p-values in parenthesis.

References

- CD: Pesaran (2015, 2021)
 CDw: Juodis, Reese (2021)
 CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
 CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 05: الاختبار المقطعي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي

```
. xtcd2 l_gdp
```

Unbalanced panel detected, test adjusted.

Missing values imputed for CD*.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)

H0: weak cross-section dependence

H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
l_gdp	54.20 (0.000)	30.02 (0.000)	700.44 (0.000)	-2.71 (0.007)

p-values in parenthesis.

References

CD: Pesaran (2015, 2021)

CDw: Juodis, Reese (2021)

CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)

CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 06: الاختبار المقطعي للمتغير البطالة الإجمالية (% من إجمالي القوى العاملة)

```
. xtcd2 unem_ilo
```

Unbalanced panel detected, test adjusted.

Missing values imputed for CD*.

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)

H0: weak cross-section dependence

H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
unem_ilo	5.03 (0.000)	0.57 (0.571)	254.48 (0.000)	13.91 (0.000)

p-values in parenthesis.

References

CD: Pesaran (2015, 2021)

CDw: Juodis, Reese (2021)

CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)

CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 07: الاختبار المقطعي للمتغير سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)

```
. xtcd2 exch_rat
Unbalanced panel detected, test adjusted.
Missing values imputed for CD*.
```

Testing for weak cross-sectional dependence (CSD)
H0: weak cross-section dependence
H1: strong cross-section dependence

	CD	CDw	CDw+	CD*
exch_rat	16.35 (0.000)	0.03 (0.973)	339.47 (0.000)	-3.35 (0.001)

p-values in parenthesis.

References

CD: Pesaran (2015, 2021)
CDw: Juodis, Reese (2021)
CDw+: CDw with power enhancement from Fan et al. (2015)
CD*: Pesaran, Xie (2021) with 4 PC(s)

الملحق رقم 08: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير التابع محتوى القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات

```
. xtcips l_exgr_dva, maxlags(2) bglags(1)
```

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for l_exgr_dva
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): $\beta_i = 0$ for all i

CIPS = -1.746 N, T = (18, 26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

الملحق رقم 09: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)

```
. xtcips exch_rat, maxlags(2) bglags(1)
```

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for exch_rat
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H_0 (homogeneous non-stationary): $b_i = 0$ for all i

CIPS = -1.537 N,T = (17,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

الملحق رقم 10: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير إجمالي الواردات من السلع الوسيطة

```
. xtcips l_imgr_int, maxlags(2) bglags(1)
```

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for l_imgr_int
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H_0 (homogeneous non-stationary): $b_i = 0$ for all i

CIPS = -2.351 N,T = (18,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

الملحق رقم 11: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير الناتج المحلي الإجمالي

. xtcips l_gdp, maxlags(2) bglags(1)

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for l_gdp
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H_0 (homogeneous non-stationary): $b_i = 0$ for all i

CIPS = -1.758 N,T = (17,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

الملحق رقم 12: اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني للمتغير البطالة الإجمالية (%) من

إجمالي القوى العاملة)

. xtcips unem_ilo, maxlags(2) bglags(1)

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for unem_ilo
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

Individual t_i were truncated during the aggregation process

H_0 (homogeneous non-stationary): $b_i = 0$ for all i

CIPS* = -1.218 N,T = (17,26)

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.11	-2.2	-2.38

الملحق رقم 13: نتائج اختبار تجانس الميول اختبار Pesaran and Yamagata (2008)

```
. xthst l_exgr_dva l_gdp l_fdi_net_bop l_exch_rat unem_ilo l_imgr_int
```

Testing for slope heterogeneity

(Pesaran, Yamagata, 2008. Journal of Econometrics)

H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	3.695	0.000
adj.	5.077	0.000

Variables partialled out: constant

الملحق رقم 14: تقدير نموذج CS-ARDL بتوظيف طريقة التقدير MEAN GROUP

```
. xtccce2 l_exgr_dva , lr(l.l_exgr_dva L(0/1).l_gdp L(0/1).l_fdi_net_bop L(0/1).l_ingr_int L(0/1).exch_rat L(0/1).unem_ilo ) lr_options
> (ardl) cr( l_exgr_dva l_gdp l_fdi_net_bop l_ingr_int exch_rat unem_ilo ) cr_lags(0)
Units (id) to be removed due to insufficient numbers of observations: 1 2 3 4 5 6 8 10 11 12 13 14 15 16 18
(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - (CS-ARDL)
```

```

Panel Variable (i): id          Number of obs   =    43
Time Variable (t): time_period Number of groups =     2

```

Degrees of freedom per group:		Obs per group:	
without cross-sectional avg.	min = 7	min =	19
	max = 12	avg =	22
with cross-sectional avg.	min = 1	max =	24
	max = 6		

Number of cross-sectional lags	0 to 0	F(36, 7)	=	6.87
		Prob > F	=	0.01
variables in mean group regression	= 22	R-squared	=	0.03
variables partialled out	= 14	R-squared (MG)	=	1.00
		Root MSE	=	0.02
		CD Statistic	=	-1.97
		p-value	=	0.0492

l_exgr_dva	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Short Run Est.						
Mean Group:						
l_l_exgr_dva	-.1819775	.4979306	-0.37	0.715	-1.157904	.7939486
l_gdp	4.746796	3.929757	1.21	0.227	-2.955386	12.44898
l_fdi_net_bop	.0491221	.0083147	5.91	0.000	.0328257	.0654186
l_imgr_int	2.300025	.726699	3.17	0.002	.8757216	3.724329
exch_rat	.0006065	.0028941	0.21	0.834	-.0050658	.0062788
unem_ilo	.1931273	.1387395	1.39	0.164	-.0787972	.4650518
l_l_gdp	-3.356957	2.984338	-1.12	0.261	-9.206153	2.492239
l_l_fdi_net_bop	.0038577	.0047672	0.81	0.418	-.0054859	.0132013
l_l_imgr_int	.1205012	.391213	0.31	0.758	-.6462621	.8872646
l.exch_rat	.0004525	.001221	0.37	0.711	-.0019405	.0028456
l.unem_ilo	-.0783074	.0788196	-0.99	0.320	-.232791	.0761761
Adjust. Term						
Mean Group:						
lr_l_exgr_dva	-1.181978	.4979306	-2.37	0.018	-2.157904	-.2060514
Long Run Est.						
Mean Group:						
lr_exch_rat	.0003643	.001262	0.29	0.773	-.0021092	.0028378
lr_l_fdi_net~p	.0529568	.0193078	2.74	0.006	.0151142	.0907995
lr_l_gdp	1.019901	.3702087	2.75	0.006	.2943054	1.745497
lr_l_imgr_int	2.005303	.1010259	19.85	0.000	1.807296	2.20331
lr_unem_ilo	.0921375	.01188	7.76	0.000	.0688531	.1154219

Mean Group Variables:

Cross Sectional Averaged Variables: l exgr dva l gdp l fdi net bop l imgr int exch rat unem ilo

Long Run Variables: lr_exch_rat lr_l_fdi net_bop lr_l_gdp lr_l_imgr int lr_unem ilo

Adjustment variable(s): lr_1_exgr_dva (L1_exgr_dva)

Heterogenous constant partialled out.